مركز أمية
للبحوث والدراسات الإستراتيجية
Umayya center for research & strategic studies

التجربة الإيرانية

(الواقع والمآلات)

الدكتور عبد الستار الراوي

مركز أمية

للبحوث والدراسات الاستراتيجية

www.umayya.org

التجربة الإيرانية

(الواقع والمآلات)

محفوظة
جميع الحقوق

لمركز أمية للبحوث والدراسات الإستراتيجية

الطبعة الأولى

١٤٣٨ هـ - ٢٠١٧ م

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠١٧/٣/١٤٩٤)

مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية
WWW.UMAYYA.ORG
E-mail: editor@umayya.org

دار عمار للنشر والتوزيع
عمان - ساحة الجامع الحسيني - سوق البتراء - عمارة الحجيري
تلفاكس ٤٦٥٢٤٣٧ - ص.ب ٩٢١٦٩١ عمان ١١١٩٢ الأردن
E-mail: dar_ammar@hotmail.com

التجربة الإيرانية

(الواقع والمآلات)

الدكتور

عبد الستار الراوي

من إصدارت مركز أمية
للبحوث والدراسات الإستراتيجية
WWW.UMAYYA.ORG

بسم الله الرحمن الرحيم

الكلمة الأولى

- ١ -

تسعى حاكمية الفقيه إلى تثبيت النظام الإلهي في الأرض، وبسط العدالة بين الناس، وإنقاذ المستضعفين في العالم من شرور الطغاة وظلامة المستكبرين !!

هكذا وصف الإمام الخميني مشروعه السياسي، قبل أربعين عاماً، وبهذا المنطق "الأممي" يواصل منظرو الولاية الدينية نداءاتهم اليوم، فيدعون العالمين: أهل المشرق وسواد الغرب، إلى إقامة "الجنة الإيرانية" على جغرافية الأرض الخضراء من إندونيسيا إلى الدار البيضاء، وهو شعار الثورة وسلاحها العتيد الذي تلوّح به طهران من حين لحين.

هذا هو مشروع المرشد الأول، وهو ما يعمل عليه السيد علي خامنئي، كلاهما يسعى إلى إخضاع الكون كله لسلطته وحده، بوصفه حاكماً إلهيّاً، ونائباً لإمام الزمان الغائب، وجامعاً للكمالات الإلهية، فولايته العالمية التي يبشر المسلمين بدخول جنتها، تتمسك بمبدأ الوصاية الكونية على جميع المسلمين أينما كانوا، فالاعتقاد بالولاية من تمام الإيمان. ومن يخرج عليها، أو يعارضها، يعد هرطقياً مجدفاً بحق الإمام القائد ومرتداً عن الدين القويم.

وقد جرى تأكيد مطلقات الولاية الميتافيزيائية وقداستها الإلهية، أثناء الحراك السياسي ٢٠٠٩ الذي شهدته العاصمة والمدن الإيرانية الأخرى تحت عنوان (الثورة الخضراء)، فقد حكم على المتظاهرين بالكفر والردة والهرطقة لتطاولهم على المقام الإلهي للمرشد المعظم، حيث يحرم على كل مسلم معارضة الفقيه القائد.

فليس ثمة حقوق لمواطني الولاية، غير واجبات تنفذ، وأوامر تطاع، ومصير معلوم بالرجم حتى الموت، لكل من يملك رأيًا معارضاً، أو يتبنى فكراً حرّاً مفارقاً... وليس ثمة من يؤمن أو يعتقد أن حماية تجربة شخصية مثل "ولاية الفقيه" تمتلك قانوناً مطلقاً يصادر حرية الإنسان ؛ ويجيز منع حرية التعبير ويرمي مخالفيه بالزندقة ويحكم على معارضيه بالموت.

- ٢ -

فالقيم الحقيقية، لـ "ولاية الفقيه" تتعزز بقوة واحدة فقط هي "العلم" ومنح "حرية الفكر" للآراء المعارضة ومواجهتها بالحوار وبالمنطق العقلاني، وبالفهم الصحيح للشريعة ومقاصدها، ولو كان المسلمون في صدر الإسلام يذبحون كل مخالف لهم لما كان لغيرهم وجود بين المسلمين اليوم.

وقد برهنت السنوات السبع والثلاثون الفائتة من عمر التجربة الدينية على أن "ولاية الفقيه" خلافًا لما روّجته الإعلاميات الإيرانية، أو اعتقده مريدوها، أو أملوا في أيامها الأولى، ليست أكثر من زهرة نبات الخروع، تنمو وتذبل وتسقط أوراقها واحدة إثر أخرى، إنها في كل الأحوال، مجرد ثورة من المراسيم والطقوس والنداءات التعبوية الصاخبة.

فهي التجربة التي حاولت فرض نموذجها الأيديولوجي على الوطن العربي، عن طريق تصدير الثورة المسلحة؛ فدشّنت أيامها الأولى بالحرب مع العراق، وعادت عام ٢٠٠٣مرة أخرى بالمقاصد والغايات ذاتها، لتجعل من الأقطار العربية قواعد تصدير لثورتها؛ فتشعل الحرائق في لبنان والعراق وسورية واليمن، وتنطلق منها في تنفيذ مشروعها السياسي ضد أمن وسلامة الخليج العربي، بحثاً عن "مجال حيوي" توسيعاً لرقعة "ولايتها السياسية".

في ذات الوقت الذي توجّه سخطها الدموي المحموم ضد شعب الأحواز، فتعلق المشانق لسحق صوت الحرية في عبادان والمحمرة، ومطاردة القوى الوطنية الإيرانية وتستمر تراجيديا الثورة الإلهية في إنزال الموت بالثوار والشعراء والأطفال.

ولاية الفقيه : تنبثق عن تصور ميتافيزيائي كلي يرى بأن من حق الفقيه الإيراني أن يتمتع بـ(ولاية) عامة تخضع لها كل الموجودات الثابتة والمتحركة على سطح الأرض، وسلطة مطلقة على جميع البلاد والعباد، بوصفه "الوصي" و"القائم" على شؤون المسلمين الذي ادّخرته العناية الإلهية في غيبة إمام الزمان.

وقد أكد الدستور الإيراني في مادته الثانية هذه الوصاية، فنص على "ولاية الأمر والأمة لفقيه"، إن هذا التصور الكلي لدور الفقيه وصلاحياته العامة روحيّاً ودنيويّاً، يجعله: حجة مطلقة، ومصدر السلطات، نائباً لله، والوصي الأوحد على الإسلام والمسلمين، حاكماً متألهاً، ناطقاً باسم السماء، يدّعي لآرائه: "العصمة"، ولاجتهاداته: "اليقين"، ولأحكامه: "الكمال"، ولتقديراته: "الإطلاق والضرورة".

وبموجب المواد (٥٧، ١٠٧، ١١٢) من الدستور أيضاً: فإنه المصدر الأعلى للسلطات الثلاث: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، وهو القائد الأعلى للجيش والمسؤول الأوحد عن تعيين الضباط وعزلهم، وهو القادر على إلغاء السلطة وتغيير كل قرار أو حكم قضائي، أو تقديم من يشاء للمحاكمة، انطلاقاً من كون الأحكام تابعة له، وليس العكس، فهو فوق الأحكام والقانون.

إزاء ذلك يصبح "الفقيه" الآمر الناهي في أي "موقف" أو "قرار"، أو "رأي" وعلى مختلف الأصعدة: السياسة، والاقتصادية، والاجتماعية، والدينية. فهو إمام الزمان، وإمام الدين معاً، وتنتهي بين يديه كل الحدود، وببركاته تنهض الحياة.

وتقدم (الولاية المطلقة) التي لا حدود لسلطتها ولا نهاية لصلاحياتها على طبق اللاهوت السياسي بقصد تكريس مصالح وامتيازات الطبقة الثيوقراطية الحاكمة، وتوطيد سلطاتها، وقبل كل شيء إحكام قبضتها على المجتمع "لبثّ الهلع في قلوب الناس".

فهذه النظرية بكل فصولها النظرية وتدابيرها العملية لم تتخط دائرة التأويلات السياسية، أراد كاتبها، إقامة دولة مترامية الأطراف ذات طابع كوني، بدعاوى "قدسية الفقيه"، "الحاكم العادل" الذي أراد أن يرى الإيرانيون فيه (صورة الله على الأرض).. ومن أجل هذه الغاية، ابتدع حملة اللاهوت السياسي، ذرائع لاحقة تعزز سطوتهم على رقاب مسلمي إيران، فزعموا أن "الولاية" حجة ربانية، وأحكامها نافذة لا تقبل النقض أو المراجعة.

فالولاية مكتفية بذاتها، مبررة لوجودها، اقتضت حكمة السماء قيامها، ليست بحاجة إلى أحد سوى مرشدها الأول، الوكيل عن الله في الأرض لا عن جماهير المسلمين، إن هذا التصور الشامل لـ(الحاكمية المتألهة) يفضي بالضرورة إلى (كلية مطلقة) تنحل معها كافة الجزئيات

والشذرات والتفاصيل، لتصبح ولاية تكوينية (ما فوق بشرية) تخضع لسلطانها كل الموجودات الكونية، مما يفضي إلى ولاية جبرية قاهرة، يتحول الإنسان تحت حاكميتها إلى رقم رياضي فارغ (صفر على جهة الشمال)، فالقهر الجبري، يصادر إرادة الكائن الإنساني، وينفي عنه حرية الرأي ويمنع الاعتراف بالآخرين، ويلغي كافة أشكال الحرية الإنسانية .

وإزاء ذلك فولاية الفقيه - في نصوصها الفكرية وتجربتها التطبيقية- جدلية ميتابشرية، الهدف منها إقرار (الحق المقدس) بتمكين رجل الدين من الانفراد بالسلطة، والهيمنة على الحكم، عن طريق إعادة إنتاج نظرية (التفويض الإلهي) تمنح المرشد الأعلى (الحق المقدس) في التشريع والتطبيق بحيث يتحطم مبدأ المساءلة بين الحاكم والشعب، ومن ثم تكفير كل من لا يؤمن بهذه الولاية للفقيه أو يشكك بقدسية قراراتها.

- ٤ -

وفي مقابل صفة (القداسة) التي أضيفت على التجربة الإيرانية وعلى مرشدها الإلهي، فقد تم إقصاء "النسبية" و"العقلانية" و"العلمية" و"الديمقراطية"، فيما أيقظت "الولاية" بخطابها التعبوي النداءات الطائفية وشعارات الإثارة والتحريض، بعد أن اعتبرت نفسها التجربة الوحيدة المعبرة عن روح الإسلام، وما عداها من تجارب الأمم والشعوب الأخرى، تجارب كافرة ودخيلة!! في ذات الوقت الذي تشهر فيه "الولاية"

سلاحها العنصري بوجه كل الشعوب غير الإيرانية (غير الفارسية)، بهدف استلاب هويتها القومية وسحق تراثها الحضاري، فضلاً عن امتلاء قادتها بالأحلام التوسّعية السوداء تحت شعار "الحرب المقدسة" لإقامة "دولة العدل العالمية" التي تبتدئ صفحتها الأولى صوب بغداد، فيكون العراق وأقطار الخليج العربي واحداً من أقاليمها الرئيسة بزعم: "الأقربون أولى بالمعروف"!!

وهو ما أفصحت عنه الصفحات اللاحقة منذ سنة ١٩٨٠ وما تلاها، فكانت حرب الثماني سنوات "واحدة من احتجاجات الثيوقراطية ضد العراق تعبيراً عن ذاتها المضطربة والعاجزة عن إقامة علاقة سوية مع الجوار، وباحتلال العراق عام ٢٠٠٣ أصبح "الغزو المسلح" و"العدوان المتعمد" جزءاً من بنيتها الأيديولوجية لشق الطريق أمام أحزاب ولاية الفقيه وميليشياتها الدموية في العراق وسورية ولبنان والبحرين واليمن، فعملت على تنظيم صفوفها وعلى تعبئة قواها لتمكينها من بسط سيطرة طهران على المنطقة العربية؛ وكانت اللحظة الفارقة في تاريخ الثورة الإيرانية بحلول عام ٢٠١١ تنتقل إيران من مرحلة الحرب الناعمة إلى مرحلة الاختراق الفاضح؛ فقد حاولت توظيف الحراك الشعبي في تونس ومصر لصالح أيديولوجية ولاية الفقيه تحت شعار (الصحوة الإسلامية) بدعوى أن ما جرى في قلب القاهرة وفي شوارع العاصمة التونسية إنما هو صدى للثورة الخمينية واستلهاماً لأفكار قائدها، وفي مقابل هذه الأغاليط الفاضحة ؛ تجاوزت طهران في السنة ذاتها حلقة التدخل في

الشؤون الوطنية للدول الإقليمية إلى القيام بعمليات مسلحة خارج حدودها؛ كما حدث في سورية عشية الحراك الشعبي ضد النظام، إذ كانت ومازالت قوات فيلق القدس ومعها حزب الله ومليشيات ولاية الفقيه الأخرى إحدى أبرز أدوات الدفاع عن بشار الأسد عن طريق مطاردة واغتيال المعارضين، وقمع الانتفاضة الشعبية باستعمال جميع أنواع الأسلحة.

وحصل الأمر نفسه حيال الاعتصام السلمي في العراق أواخر ٢٠١٢، عندما شارك فيلق القدس قوات الحكومة وميلشياتها في جرائم الإبادة الجماعية للسكان المدنيين في مجزرة الفلوجة والحويجة ودخول قواتها المسلحة النظامية بمختلف تشكيلاتها برفقة مرتزقتها من المليشيات السوداء، لتباشر ارتكاب جرائم التطهير المذهبي.

ولاتزال قوات الجمهورية الإلهية تفتح نيرانها حتى لحظة كتابة هذه السطور من الفلوجة إلى حلب ومن ديالى إلى دير الزور تحت دعاوى مضللة"!!

وإذ تفعل حاكمية ولاية الفقيه ذلك كله، فإنها تصر على مغادرة الزمان التاريخي وتقودها خطاها المثقلة بأوهام الدولة الكونية، إلى الأعماق الواطئة فتقذف نفسها وتجربتها خارج العصر والتاريخ.

إن إرادة الثيوقراطية وذرائعها وأهدافها في: (إشعال الحروب، وزرع الفتن، وتشويه مقاصد الشريعة، وتحطيم المحبة في القلوب، وإطفاء أنوار العقل)، ولا يمكن لهذه الإرادة المغامرة إلا أن تكون شريرة مناهضة عن عمد وإصرار لكل فضائل الإسلام وأخلاقيات الأمم، تقف على النقيض تماماً من الإرادة العامة؛ حيث إرادة الشعوب، وقوانين الحياة والحرية والمستقبل.

فالإرادة العامة إرادة الشعوب هي مشيئة الحقيقة الدائمة، إجماعها لم يضلل أحداً في الماضي، ولن يضلل أحداً اليوم وفي المستقبل، لأنها وحدها القادرة على حكم العقل، واستيعاب فقه الدين وقوانين العلم، وشروط الحياة، وحركة التاريخ.

لذلك فإن الولاية التي لم تعد تصغي إلا لانفعالات وجدانها السياسي، ومعتقداتها الفظّة لا يمكن أن نضعها في النهاية إلا في خانة مناهضة الجنس البشري، وفي دائرة الزراية الدائمة، التي يستحقها كل من يحاول أن يقفز فوق أماني الشعوب ويسحق حقوقها الثابتة، ويحرف عقيدتها، ويلقي بجحيم الحرب فتيانها وأطفالها.

وليس لمثل هذه الظاهرة "الميتابشرية" من فرصة أمام المستقبل وقوانين التأريخ إلا ضرورة حتمية واحدة، يفرضها مبدأ "تراكم الظلم".

تحت قوقعة الدكتاتورية المؤلهة وفي ظل إرهابها وحربها العدوانية، تتشكل المقاومة الثورية التي تنمو نضالاتها في إيران كل يوم، لن تقبل أغلال الولاية إلى ما لا نهاية، وسوف تصل مهماتها إلى التغيير الحتمي طلبًا للحرية، والسلام، وتحقيقًا للعدالة المفتقدة، وإقراراً لمبدأ حسن الجوار والتعايش السلمي مع الأمم والشعوب الأخرى.

- ٦ -

إن الحكمة الإنسانية تسعى لازدهار العقل والحرية، وتدعو لسيادة الفضائل الأخلاقية بين الأمم والشعوب وتنشد المحبة والسلم في العالم، وتؤمن أيضًا بأن "ولاية" الفقيه، نظرية دينية ؛ قد تصلح لحكم إيران، لكنها لا تملك أي مسوغ أخلاقي لفرض نموذجها على الشعوب الأخرى.

إن ولاية الفقيه بمطلقاتها الثيوقراطية اللاتاريخية تعد في نظر القوى الوطنية الإيرانية ظاهرة طارئة؛ على الحياة الإنسانية وعلى عصرنا، تريد أن تعود بالإسلام والمسلمين إلى عصر ما قبل الكتابة وإلى ما وراء الواقع والحياة، عالم الجهل والظلمات وأحجية السيمياء، لا يمكن لمثل هذه الظاهرة المدججة بالسلاح والأساطير إلا أن تتهاوى أمام العقل والحكمة والسلام .

عبد الستار الراوي

الخليج العربي، صيف ٢٠١٦

المبحث الأول

تشكيل الحكومة الإسلامية
الأدلة والضرورات

أولاً: مفهوم الحكومة الإسلامية

إن أهم قضية طرحها الخميني، هي اختلاف الحكومة الإسلامية حول أشكال الحكومات القائمة، الجمهورية والملكية، أو من حيث المضمون، الديمقراطية أو الاستبدادية.

ويعرف هذه الحكومة بالشكل التالي: "الحكومة الإسلامية ليست كأي نوع من أنماط الحكومات الموجودة، هي مثلاً ليست استبدادية، وإنما هي مشروطة، وبالطبع ليست مشروطة بالمعنى المتعارف عليه هذه الأيام، حيث يكون وضع القوانين تابعًا لآراء الأشخاص والأكثرية، وإنما هي مشروطة من ناحية الحكام يكونون مقيدين في التنفيذ والإدارة بمجموعة من الشروط التي حددها القرآن الكريم والسنة الشريفة .

ثانياً: ضرورة الحكومة الإسلامية.

يعتبر الخميني "ولاية الفقيه" فكرة علمية واضحة، قد لا تحتاج إلى برهان، بمعنى أن من عرف الإسلام أحكاماً وقواعد يرى بداهتها [1].

---

(١) الإمام الخميني. ولاية الفقيه. القاهرة ١٩٧٩. ص٨.

وإذا أوحى كاتب "الولاية" بأن مشروعه السياسي لدولـة "العدل" القادمة لا يحتاج إلى بيان حجة، أو إقامة برهان على "واقعية النموذج الإيراني" المرتقب، فإنه يضع أمامنا مطولة إنشائية، تدور عباراتها حول نقطة محورية ثابتة هي "الولاية" وضرورة العمل على قيامها، وبدلاً من أن يشرع في بيان الحجج العقلية واستنباط البراهين الرصينة، وما يتوفر من الأدلة النقلية المؤكدة التي من شأنها دعم مشروعه السياسي، يلجأ إلى تأويل روايات ضعيفة ومتهافتة السند، هي في الأصل موضع خلاف بين فقهـاء وعلماء الإمامية، تأييد هذه المسألة بهذا الصـدد مقدمـات لاهوتيـة لا علاقة لها بموضوعه، فإنه يلوذ بالوعظ الخطابي.

فالإسلام دين المجاهدين الذين يريدون الحق والعدل، دين الذين يطالبون بالحرية والاستقلال[1] عبر هذه الإنشائية السياسية يقفز إلى نتيجة عائمة لا مقدمات لها، وهي "تأسيس حكومة تضمن لهم سعادتهم في حياة إنسانية كريمة "[2].

فولاية الفقيه رغم أنها اعتبارية أي وظيفة أساسية عملية، فإنها خلافة تكوينية تخضع لولاياتها وسيطرتها جميع ذرات الكون "لا يبلغ مقام الإمام فيها ملك مقرب ولا نبي مرسل".

---

(١) الولاية ص١١.

(٢) الولاية ص٢٠.

ويمكن ملاحظة ما يلي :

١- أن الحكومة الإسلامية التي بشّر بها الخميني لم تخل من بعض الجوانب الميتافيزيائية التي قد لا يؤمن بها كل الناس، ومن ثم فهو يوظف بعناية التراث (الصفوي) في هذا الجانب بالذات .

٢- تبدو ولاية الفقيه أسطورة أكثر من كونها نظاماً سياسياً وضعياً، رغم تأكيدات الكاتب أن الولاية التي ينشدها لمجتمع الإسلام القادم (فكرة علمية واضحة)، ثم يعتبرها من ناحية أخرى، خلافة مطلقة تخضع لولاياتها جميع ذرات الكون.

٣- يركز الخميني على (الحكومة)، أكثر من تركيزه على دور الشعوب الإسلامية، أو النظم الإسلامية وفلسفتها الاجتماعية، وهو بهذا يتجه إلى الشكل، ويفارِق المضمون.

٤- إن الخميني يذهب في تقديره لمقام الأئمة ذلك المذهب التقليدي عند الإيرانيين والذي يراه كل من عداهم مغرقاً في الغلو ومسرفاً في التطرف؛ لأنه مذهب يفضل فيه الأئمة على الرسل والأنبياء .

٥- وإزاء النصوص الفائتة وتحليل أصولها وأهدافها، تجيء قضية أخرى في موضوع (الحكومة)، حيث يميز الخميني بين ما هو بـ(سلطة حقيقية) في الدولة وبين "الأمور التنظيمية" في الوظائف والإدارة بجهاز الدولة، ثم يقرر أن السلطة كل السلطة للفقهاء ورجال الدين الذي يمكنهم أن يستعينوا في الأمور التنظيمية بمن عدا الفقهاء من ذوي الاختصاص، وأن ذوي الاختصاص هؤلاء مهما بلغ علمهم في علوم

الدنيا فإنه لا سلطان لهم في الحكومة الإسلامية، وما هم إلا "عمال" عند الفقهاء.

٦- فالمطلوب عنده هو "تشكيل حكومة إسلامية" يقودها الفقهاء العدول[١].

وعلينا أن نستفيد من ذوي الاختصاص العلمي والفني فيما يتعلق بالإدارة العليا للدولة وبشؤون بسط العدالة وتوفير الأمن، وإقرار الروابط الاجتماعية العادلة والقضاء والحكم بين الناس بالعدل، فذلك هو ما يختص به الفقيه[٢].

٧- إن تولي الفقيه لأمور الناس، هو انصياع لأمر الله وأداء للوظيفة الشرعية الواجبة[٣]، ذلك أن الفقيه هو (وصي النبي وفي عصر الغيبة يكون هو إمام المسلمين وقائدهم والقاضي بينهم بالقسط دون سواه[٤].

فالفقهاء هم الحجة على الناس كما كان الرسول ﷺ حجة الله عليهم وكل ما كان يناط بالنبي فقط أناطه الأئمة بالفقهاء من بعدهم، فهم المرجع في جميع الأمور إليهم، فوضت إليهم ؛ سياسة الحكومة، وفي الولاية على الناس[٥].

---

(١) الولاية ص٧.

(٢) الولاية ص١٠ – ١٢.

(٣) الولاية ص١١، وانظر الدكتور محمد عمارة. الفكر القائد في الثورة الإيرانية ص٤٣.

(٤) الولاية ص١٤٩.

(٥) الولاية ص١٣٣ – ١٣٤.

وكما كانت الحاكمية للنبي والأئمة، فالحاكمية موجودة لدى الفقيه، والقيّم على الشعب بأسره لا تختلف مهمته عن القيّم على الصغار[1].

تلك هي رؤية الخميني لطبيعة السلطة السياسية في المجتمع والتي تحولت في إيران عام ١٩٧٩ إلى فلسفة حكم الدولة الجديدة، وذلك عندما أضيفت موادها في الدستور الإسلامي بجمهورية إيران الصادر في ١٥/ ١١/ ١٩٧٩.

لقد أقرّ الدستور وصاية الفقهاء على الأمة وانفرادهم بالسلطة العليا في الدولة وهيمنتهم على أجهزة القرار والتنفيذ الخاصة بشؤون الحكم في السلم والحرب.

فلآية الله الخميني ولاية الأمر وكافة المسؤوليات الناشئة عنها، إذ هو القائد، وفي حالة غيابه يتكون مجلس قيادة من ثلاثة أو خمسة من الفقهاء والمجتهدين (المراجع)[2].

والمحافظة على الدستور يتولاها مجلس من الفقهاء يعينهم الإمام الوصي. وللإمام الوصي سلطات تعيين رأس الجهاز القضائي، والقيادة.. كما يكرس الدستور فكرة الطائفية في (الإمامة) رغم تعدد المذاهب في إيران، فينص على أنه ينطلق من قاعدة: "ولاية الأمر والإمامة

---

(١) الولاية ص٥٤.

(٢) الولاية ص٧٥ – ٧٧.

المستمرة" [1]. كما ينص الدستور على أن "الدين الرسمي لإيران هو الإسلام والمذهب الجعفري الإثني عشري.. وهذه المادة غير قابلة للتغيير إلى الأبد[2].

ثالثاً: ضرورة استمرار تنفيذ الأحكام.

"كان ضرورياً وجود حكومة فيها مزايا السلطة المنفذة المدبرة، فقد ثبت بضرورة الشرع والعقل أن ما كان ضرورياً أيام الرسول ﷺ وفي عهد الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ من وجود الحكومة، لا يزال ضرورياً إلى يومنا هذا " [3].

والسيد الخميني هنا يميل إلى استعمال المنطق الأرسطي عن طريق توظيف مقولاته في القياس للاحتجاج على آرائه، والبرهنة على إلزامها، على أنه لم يلجأ إلى المنطق الصوري إلا هروباً من الواقع، ذلك أن ضرورة وجود "الحكومة" في كل زمان ومكان لاستمرار تنفيذ الأحكام الشرعية الإسلامية حسب مبدأ الوجوب الإسلامي، يقتضي الحاجة إلى إقامة "الحكومة" قائمة على (الشورى) وعلى مبدأ الإجماع، الذي ينظر إلى الحكومة أو الدولة نظرة مصلحية دنيوية، يجوز محاسبة إمامها أو قائدها

---

(١) الولاية ص٧٨.

(٢) الولاية ص٨٠.

(٣) الولاية ص٤٩ – ٥١.

الأعلى، وينبغي استبداله أو تغييره إذا أوقع ضرراً بمصالح الأمة، أو تخطى حدوده الوظيفية أو الشرعية، والإمامة بعد هذا كله أداة لسياسة الناس والسهر على مصالحهم الدنيوية والدينية، وهو أمر يصادر دعوى عصمة ووصاية "الفقيه" ويلغي هيمنته الأيديولوجية، باعتبار أن الحاكم واحد من سواد الناس، بشر من لحم ودم، نصبته الجماهير المسلمة بإرادتها، وعليه فإنه ليس وحيا منزلاً، أو كائناً متألّهاً، يجوز على الحاكم ما يجوز على بني جنسه من البشر، يجوز عليه السهو والغفلة والخطأ، ويمكن محاسبته إذا خرج على إرادة الأمة، بل يمكن إسقاط ولايته بذات الإرادة التي جعلته حاكماً عليها، أي أن الحاكمية نسبية وليست صكّاً أبدياً، ينطبق عليها المقياس البشري المحض[1].

وإذا افترضنا جدلاً مبدأ الضرورة للحكومة كما يراها الخميني، فإنّ الدولة التي يتحدث عنها ويسعى إلى إقامتها ينبغي أن تكون جامعة للشروط الأساسية في كونها دولة للمسلمين عامة في أنحاء العالم، وأن تكون عادلة، تجتمع في ظلّها المدارس الفقهية جميعها.

وعلى النقيض من ذلك وضع الخميني شرطاً حتميّاً على تبنّي (مذهب بعينه) وأكد عليه في دستور الجمهورية الإسلامية، بعبارة (وهذه المادة غير قابلة للتغيير إلى الأبد)!!

---

(١) الدستور الإسلامي للجمهورية الإسلامية في إيران. طبع دار الشهيد قم ١٩٧٩. المواد ٥، ٥٧، ١٠٧.

وهذا الأمر يقضي بنزع الصفة الإسلامية العالمية عن الولاية، لأنها قيدت حركة الاجتهاد داخل الدولة ببعد مذهبي واحد. وينصرف القيد الفقهي إلى الحاكم نفسه، الذي يفترض به أن يكون عادلاً، في حين أنه تعمد أن يقدم الفرع على الأصل. أي أنه جعل الأولوية للسلطة المذهبية وليس الإسلام، فاختزل العام بـ(الخاص). ومثل هذه السلطة أو الحكومة أو الدولة، لا بد أن تكون منكفئة على نفسها طبقاً لأحاديتها الفقهية. والدليل المباشر المعروف لدى كل من أقام أو عرف إيران بأن الجمهورية الإسلامية ومنذ قيامها وحتى اليوم، لم تسمح لأصحاب الفقه الإسلامي الآخر ببناء مسجد يقيمون فيه الصلاة الجامعة، وكان الدبلوماسيون العرب والمسلمون في عاصمة الجمهورية الإسلامية يؤدون فرض الجمعة في زاوية تابعة لسفارة المملكة العربية السعودية .

ولذلك فإن الواقع المتعين في الحياة هو الجواب الكافي على أحادية النظرية الخمينية، وهو المنهج المذهبي ذاته الذي كرسه وزاد عليه السيد خامنئي. الذي توصف ولايته بأنها تتخطى الحدود الجغرافية، وتعبر القارات الخمس، بوصفه إمام المسلمين كافة. هذه هي المسافة الضوئية بين الكلاميات والوقائع. فلا يزال المرشد الأعلى يعتقد أن من حقه أن يتدخل في شأن هذا البلد أو ذاك، انطلاقاً من نظرية ولاية الفقيه التي يجب أن يخضع لها البشر والشجر وذرات الكون .

يجب أن تكون العدالة في الفقه الإسلامي معبرة، قولاً وعملاً في شخص قائد الدولة، وفي بشرية الحاكم الأعلى، بوصفه يمثل إرادة

الجماهير وصفوتها، والحاكم العادل هو المدرك لمصالح المسلمين الذي يستقي حركة الدولة من (الحق الشعبي) وليس من نظرية (الحق الإلهي) التي لجأ إليها السيد الخميني من خلال تفسير التشيع الإثني عشري، تفسيراً ذاتياً بدعوى الاجتهاد، وبغير العقد والعهد الذي عبّر عنهما المسلمون في بيعتهم للخليفة علي بن أبي طالب وللخلفاء الثلاثة السابقين عليه، بغير هذين الشرطين لا تعقد الإمامة، ولا تقام السلطة، ويترتب على العقد والعهد إبطال جميع الولايات كما الإمامات التي قفز أصحابها إلى الحكم عن طريق غير شرعي، بالتآمر والاغتصاب، عنوة وقهراً، لأنها لم تحول شعبياً في تمثيل إرادة الأمة أو في ممارسة سلطاتها.

رابعاً: الأحكام المالية.

ثمة شذرات متناثرة يقدمها الكاتب الإيراني في موضوع الأحكام المالية، فتبدو كأن الأساس النظري لاقتصاد الإسلام يقوم بكافة قطاعاته على (الخمس) فقط. يقول الخميني :

١- الخمس: يتعلق بعائدات الشخص، وهي ضريبة يجب أن تستوفى من قبل الدولة لتصرف على شؤون البلد[١].

٢- الضرائب: يجب أن تستوفى طبقا للأحكام الإسلامية بشكل كامل دون زيادة دينار أو نقص دينار[٢].

---

(١) الدستور الإسلامي (مصدر سابق) المادة ١٠٧.

(٢) المصدر السابق، المادة الثانية.

إن ضريبة الخمس وبموجب الأحكام الإسلامية ليس لها طابع تصاعدي، فالضرائب التصاعدية لا وجود لها في أحكام الإسلام الحالية، من جهة أخرى فإن الخمس يخص عائدات الأفراد وليس الرواتب التي يتقاضونها، كما لا وجود للإعفاء في قانون الخمس. ولا تشمل الضرائب في الفقه الإسلامي الإرث إذ يعتبر ذلك خلافاً للشرع، مع ذلك فإن قانون جمهورية إيران الإسلامية أول حكومة إسلامية جعلت الضرائب على العائدات قانوناً تصاعدياً، أي أنها ترتفع من ١٨٪ إلى ٧٠٪ وفي ظل جمهورية الفقيه أيضاً، تحتم على المواطنين أن يدفعوا بدلاً من ٢٠٪ (الخمس الشرعي) ٣٥٪ - ٧٠٪ ومن الناحية الشرعية تعتبر كل زيادة عن نسبة ٢٠٪ نهباً لأموال الناس وبيت مال حرام[1].

علماً بأنه لا يوجد دليل واحد على أن الخميني أو الحكومة أو المجلس قد اعترض على هذه الإجراءات، في الوقت الذي يعتبر من الناحية الشرعية كل من يخالف أحكام الشرع أو نصوص القرآن الصريحة محاربًا لله وللرسول.

وحول الموضوع ذاته، فإنّ الخميني يقول ما نصّه: (الضرائب المالية التي شرعها الإسلام ليس فيها ما يدل على أنها خصّصت لسد رمق الفقراء، وإنما هي تدل على أن تشريعها كان من أجل نفقات دولة

(١) المصدر أعلاه المادة ١٢.

كبرى)! ونقض هذا الادعاء لا يتعين في تعميمات الفقيه، أو تناقضه وإنما من خلال وقائع التاريخ والتراث الإسلامي[1].

أ. إن كلمة دولة أو حكومة لم ترد إطلاقاً في نصوص الأخماس والزكاة لا بالعبارة ولا بالإشارة

ب. إن نصوص القرآن والسنة تدل بوضوح لا غموض فيه على أن الضرائب المالية تؤول للفقراء والمساكين، ﴿وَٱلَّذِينَ فِيٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ حَقّٞ مَّعۡلُومٞ ٢٤ لِّلسَّآئِلِ وَٱلۡمَحۡرُومِ﴾[المعارج: ٢٤- ٢٥].

والحصر هنا بالفقراء والمساكين لا بنفقات دولة ذات سيادة كما ادّعى السيد الخميني.

ت. ثبت من خلال الوقائع الموثقة أن النبي ﷺ وصحبه كانوا يأخذون الحقوق المالية من الموسرين والأغنياء ويردونها على الفقراء.

من ناحية أخرى كان السيد الخميني قد ذكر: (إن الدستور الإسلامي لم يأت من أجل بلد معين كي تكون له رسوم جمركية، فرسوم الجمارك ليست ضرورية للبلد، بل لها أضرار كثيرة ولا بد من إلغائها. ولكن لا توجد أيه أدلة حتى عام ٢٠١٥ تشير إلى أن إيران في ظل ولاية الفقيه قد ألغت هذا القانون)[2].

---

(١) الولاية ص١٩. وانظر أيضا الولاية ص٤٢ – ٤٣.

(٢) عبدالستار الراوي، العقل والحرية. بيروت ١٩٨٠، ص٤٠١ – ٤١٥.

وأيّاً كان الأمر فإن وضع الأحكام المالية في مثل هذه الدائرة الضيقة، يعطي القارئ إحساساً بافتقار الإسلام إلى نظام مالي خاص به. ذلك أن الفقيه لم يعط نظرية تفصيلية أو يقدم منهجاً محدداً يعالج فيه قضايا البناء الاجتماعي والتركيب الطبقي وملكية وسائل الإنتاج وسياسة الأجور وعلاقة الفلاح بالأرض، والعامل بالمصنع، كل ذلك تجاوزه الخميني[1]. باستثناء وقفاته عند بعض النظريات الشرعية مثل: تحريم الربا، وإقامة بنوك بلا فوائد، وبعض القرارات العامة: مثل تأميم المصارف وشركات التأمين .

إنّ الحاكمية الإلهية على هذا النحو التي يقدمها كاتب الولاية تبدو في رأي الكثيرين فكرة ساذجة، تعبر عن منهج وصفي محدود، وهي واحدة من المغالطات التي سبق أن حذر من مغبة الوقوع فيها المفكر الإيراني (علي شريعتي) الذي يرى أن فلسفة الحكم في الإسلام التي يقدمها البعض، بحاجة إلى تحليل وتطوير، وإعادة صياغة بوصفها نظرية اجتماعية واقتصادية لمجتمع إسلامي، حتى تتحول من الشعار إلى التطبيق[2].

خامساً: أحكام الدفاع: "وأحكام الجهاد والدفاع عن حياض أوطان المسلمين لضمان استقلال وكرامة الأمة، دلالة أخرى على ضرورة تشكيل الحكومة، مما يوجب الإعداد والاستعداد والتأهب التام حتى وقت السلم "[3].

---

(١) الولاية ص٣٤.

(٢) الولاية ص٣٤.

(٣) راجع إيران على مفترق طريق المصير ص١٧. مركز البحوث والمعلومات بغداد ١٩٨٢.

ويعتقد الخميني "بأن عدم التزام المسلمين بالآية {وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ} هو الذي يسَّرَ لحفنة من اليهود احتلال أراضينا، وتخريب مسجدنا الأقصى وإحراقه، من غير أن يقابل ذلك بأية مقاومة، وكل ذلك تم كنتيجة حتمية لتقاعس المسلمين عن تنفيذ حكم الله "[1].

ويبدو هنا كما في معظم أجزاء الولاية بأن كاتبها مولع بالسّببية الميكانيكية، وبالمنهج النقلي المباشر الذي يفصل الظاهرة عن ظروفها الإنسانية والاجتماعية، ويعزل منطق العلاقات المتبادلة بين الظاهرات .

وإذا كنا نسلم بالإطار النظري لمقدمته الأولى التي تقضي بضرورة أحكام الجهاد، فإنه من الصعب علينا قبول تنظيراته الخاصة في تصدير الثورة، أو إصراره على استمرار الحرب مع العراق تحت شعار؛ "جهاد من أجل الله "[2].

---

(١) راجع محمد جواد مغنية. الخميني والدولة الإسلامية. بيروت ١٩٧٩ ص٥٩ – ٦٠.

(٢) راجع الامام الخميني. الولاية مصدر سابق ٣٣ وكشف الأسرار ص٢٦٦.

وانظر: الدكتور حسن حنفي. ولاية الفقيه (المقدمة). وعبدالستار الراوي، مقدمة في الفكر الإيراني المعاصر بغداد ١٩٨٢ ص٤١ – ٤٣.

المبحث الثاني

الإصلاح الديني

١- ماهية الإصلاح : مشروع السيد الخميني في الإصلاح يعود بنا إلى استذكار مفهوم الأيديولوجيات المغلقة، أو ما يسمى بالفقه السياسي المعاصر بـ (اليقينيات الوثوقية القاطعة) التي توصد الباب أمام النقد، وتتعالى على التجربة وترفض النصح، وبالتالي فإنها ترفض الرأي الآخر، تحت وطأة النتائج النهائية بوصفها حقائق خالدة، وهو منهج من شأنه أن يصادر الخبرة الإنسانية، في تنوع الأفكار وتباين الرؤى، لينتهي عقل الفقيه إلى اختزال حقائق الحياة ونتائج العلم والشرائع، بتجريد نظري ذاتي، يعبر عن موقفه سياسياً وأيديولوجياً بالمطلقات المقدسة المفارقة لحقائق الواقع في الجدل والتاريخ.

لذلك يتعذّر عليه إقرار المتغير، وإدراك النقيض، فالوثوقية الفكرية والإيمان بأزلية الخط (المستقيم) يوقع الفقيه (العرفاني) في فخ (العقل) ذي البعد الواحد الذي يبتدئ وينتهي بالحجرة الظلماء، فلا يرى من حوله وأمامه إلا اتجاهاً واحداً يمضي به إلى الذات القابضة على صورة خالدة للحياة والكون والمصير، ومن مظاهر هذه الصورة المغرقة في مثاليتها، إطلاق الأحكام النهائية والتمسك المتناهي بالنتائج الذاتية، بمعزل عن المكان والأزمان، وعلى هذا النحو من العناد اللاعقلاني

واللاتاريخي، تتشكل الحياة لدى السيد الخميني من لون واحد، وتظل على هذه الحال من المبتدأ إلى المنتهى (إما أن تكون معنا أو تصير عدوا لنا)، ليس ثمة من موقف محايد أو رأي مستقل، وهو المنهج الذي تبناه في فكره النظري وفي تجربته السياسية، الذي سار على هديه المرشد الثاني، فالخميني الذي دأب على تهديد الدول العربية وانتقص من تجارب شعوبها، متوعداً حكامها بالويل والثبور، وكان العراق وسيظل لحقب مديدة في تاريخنا العربي مثالاً حيّاً على عدوانية الفقيه الإيراني، ومن المفارقات المحزنة التي تحز في النفس أن كثيراً من عرب النوايا الطيبة متمسكون بالرأي القائل: إن العراق وحده من يتحمل مسؤولية حرب الثماني سنوات، ولعلهم يدركون يوماً حقيقة ما حدث، ويعيدون قراءة الصفحات الابتدائية التي سبقت اندلاع المواجهة المسلحة بين البلدين، ولعلهم أيضاً يدركون ما يحدث اليوم، بعد أن قدمت إيران الإسلامية (منذ الاحتلال العدواني الأميركي حتى اليوم) دليلاً تلو الدليل على تدخلها المُشين في الشأن العراقي، على نحو غير مسبوق، حتى صار نفوذها المتعدد الأوجه يدركه القاصي والداني وعابر السبيل.

وقد ضاعفت ولاية الفقيه من معدل تدخلاتها منذ احتلال بغداد فبدأت بالمغرب ومصر، وفي الكويت، وحركت ذيولها في صعدة اليمن، وحاولت تحويل شعائر الحج المقدسة إلى مهرجان رخيص، ورقصت على الحبال في الأحساء، ودفعت بعض ذيولها الانقلابية الخائبة إلى تمزيق وحدة البيت العربي في مملكة البحرين، أما عروضها العدوانية المستمرة

في العراق الأسير، يتعيّن أن تكون موعظة بالغة، لترشيد العقول، فقد تواصل في بلاد الرافدين الجد بالهزل الكوميديا السوداء، أن يحتفي الإيرانيون وعبيد الاحتلال وفرسان المحاصصة الطائفية من مجلس الحكيم إلى حزب الدعوة، يحتفلون معاً، يداً بيد بميلاد الخميني، فتنصب الأعلام الإيرانية على مقربة من مقبرة وادي السلام في النجف، المقبرة التي تضم آلافاً مؤلفة من الشهداء العراقيين البررة الذين سقطوا برصاص الفقيه الإيراني. رسالة تحد أخرى كيما يسمعها ويتأمل معانيها الأموات والأحياء.. بأن إيران وعلى أيدي كتائب ولاية الفقيه، خلال سنوات الاحتلال، أزهقت أرواح آلاف المحاربين الشجعان من ضباط الجيش والقوة الجوية، تعود اليوم لتنتقم من الشهداء الراقدين في مقبرة وادي السلام في عهد ولي الإسلام والمسلمين السيد علي خامنئي.

إن ما أقدمت عليه إيران من عرض فظ وسلوك غليظ، يتعارض بكل المقاييس الأخلاقية مع بديهيات الإسلام القويم، ويتقاطع مع كل المذاهب والمدارس في الفقه والشريعة وفي كل كتاب.

٢- المتقدسون: ينتقل السيد الخميني من الخارج إلى الداخل، من ضرورة الوحدة الإسلامية التي ترجمها الفقه الإيراني، إلى تجزئة أمة القرآن إلى شيع ومذاهب ومحاصصة طائفية، وإلى مفخخات في أسواق بغداد، وإلى بنادق تلج البيت العتيق وأصابع ديناميت تطيح برؤوس الأمهات والأطفال، يتنقل الإمام من الدم إلى السيف ومن السيف إلى

القضاة ممن "نصبوا أنفسهم للقضاء والفتوى"[1] لمجرد إيمانهم بأن واجباتهم الدينية تقضي بذلك دونما شيء آخر.. إنهم في رأي قائد الولاية "يشكلون خطراً جدياً على الإسلام ويبرزونه بصورة مشوهة"[2].. لذلك يرى بأن الواجب الشرعي يلزم أصحاب الثورة "أن ننصح أولاً هؤلاء أن يرجعوا عن غيِّهم.. فإن نفعت الذكرى فذاك ما نريد.. و(إلا) كان لنا معهم حساب آخر وموقف آخر."[3] "ويوجد من هؤلاء كثير في النجف وقم وخراسان يدعون الناس إلى الكسل والتخاذل"[4]. وهذا تأكيد آخر على أن عموم الفقهاء سواء كانوا في إيران أو في العراق وفي غيرها من الأقطار الإسلامية، هم تحت الوصاية المطلقة للفقيه، وليس هذا فقط، بل يتوجب على رجال الدين أن يتحولوا عن مهامهم الروحية أو وظائفهم الشرعية إلى تبني وخدمة تحقيق أهداف أيديولوجية الخميني، وأن يعملوا في خط الفقيه السياسي والفكري ويسعون إلى تحقيق الحكومة الإسلامية .

ومن هنا يمكن القول وطبقا للنص الوارد: بأن الاعتبار الأول لدى السيد الفقيه، ينحصر شرعياً وسياسياً في المعيار الوثوقي (الخالد)، حيث الإخلاص الكلي لفكريات الولاية، بنموذجها الأوحد الذي يفرضه

---

(١) ولاية الفقيه. ص١٣٩.

(٢) المصدر نفسه. ص١٣٩-١٤٠.

(٣) المصدر نفسه. ص١٤٠-١٤١.

(٤) المصدر نفسه. ص١٣٩-١٤٠.

صاحبها على كل مخلوق، فقيهاً أم مؤذناً أم قاضياً من القضاة، وإن تهاونوا في ذلك أو ترددوا في التأييد والإقرار، فإنهم في رأي الفقيه "أعداء الإسلام، يجب على شبابنا وأبنائنا انتزاع عمائم هؤلاء من فوق رؤوسهم"[1]. ومثل هذا الحكم القاطع الذي لا رجعة فيه، يصادر بديهيات معرفة الإسلام، ويتنافى مع قواعده الأخلاقية في السماحة، والرفق، ونفي الإكراه في الدين، أو الإجبار القسري. إنّ موقف الإسلام على النقيض مما يدعو إليه الإمام الخميني، فلم يعهد أحد من عالم دين أن يحرض المجتمع على مثل هذا السلوك الفظ والأسلوب الغليظ، وأين نضع الوصية الإلهية ﴿وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

وبدلاً من حسن التعامل، والحوار الهادئ، الذي يوطّد مبدأ إنسانية الإسلام وتفتحه على الآخرين وقبوله للرأي الآخر مهما كان مصدره.. بدلاً من كل ذلك، ضرب الإمام المرشد لمخالفيه من أصدقائه الأمثلة الآتية: وكان السيد كاظم شريعتمداري الزعيم الروحي الكبير الذي أسهم في الثورة الإيرانية مساهمة عظيمة، أن يدفع حياته ثمناً لمعارضته الخميني، وعندما أصرّ الإمام شريعتمداري على موقفه المعارض من ولاية الفقيه، أرسل الخميني عشرة آلاف شخص من أنصاره يحملون العصي والهراوات إلى دار المرجع شريعتمداري، يريدون قتله وقتل

---

(1) المصدر نفسه. ص١٤٤.

أتباعه وهم ينادون بصوت واحد، ويشيرون إلى دار الإمام (وكر التجسُّس هذا لابدّ من هدمه وإحراقه) ودافع حرس شريعتمداري دفاعاً مستميتاً، وقتل رجلان من حرّاسه، الأمر الذي وصفه الدكتور موسى الموسوي بالهجوم البربري الذي شنه إمام قائم ضد إمام قاعد[1].!! وهكذا أعطى الإمام الخميني درساً لكل الأئمة الآخرين الذين أرادوا الوقوف ضد ولايته، ليعلموا أن مصير الإمام شريعتمداري سيكون مصيرهم، إذا ما أرادوا الوقوف ضد رغبته، ولم يكن نصيب الإمام الطبطبائي القمي في خراسان من المحن والبلاء أقلّ من نظيره الإمام شريعتمداري في قم عندما عارض ولاية الفقيه معارضة الأبطال، لقد تقبّل الإمام القمي ما لاقاه من الاضطهاد من زميله القديم في السجن والجهاد الإمام الخميني، صابرًا لله تعالى محتسباً في سبيله، كما أبلى بلاءً حسناً في مواجهة أنصار الخميني الذين يسمّون أنفسهم (حزب الله) أو كما يسميهم الناس (حزب الشيطان)، إذن فإن الخميني ومدرسته السياسية فرضوا رغباتهم وأفكارهم على ما سواهم، أئمة كانوا أم مأمومين[2].

٣- تطهير المراكز الدينية: مشروع تطوير المؤسسة الدينية كان جزءاً من بنية ولاية الفقيه، وقد استعمل الخميني مصطلح (التطهير)، ويشير النص إلى صرامة التطبيق الثوري باللجوء إلى (اجتثاث) المفسدين

(١) الدكتور موسى الموسوي. الثورة البائسة. طبعة ٢٠٠٧ ص٣٣.

(٢) الموسوي. مصدر سابق ٣٦ – ٣٧.

والطارئين. ينظر الفقيه الإيراني إلى عملية تحرير المراكز العبادية من ذوي الحاجات العاجلة، الذين أغوتهم بطونهم واستهوتهم الحياة الدنيا، فعملوا في صفوف الخونة الحاكمين[1]، ورغم اعتراضه على هؤلاء الذين وصفهم (بمحبي الحياة الدنيا) فإنه كعادته يكتفي بنداءاته الحركية دون أن يحدد طبيعة العمل الذي ينبغي أن تضطلع به المراكز الدينية في حياة المسلمين لكنه شدد على البعد القيمي (أداء الأمانة وحفظها من قبل الفقهاء العدول)[2].

٤- **فقهاء السلاطين:** يتناول الإمام الخميني بأسلوب راديكالي يتأجّج غضباً، فيعلن سخطه على (فقهاء السلاطين وازدرائه بسلوكهم، وينبه إلى أن هؤلاء (كانوا دائماً من غير جماعتنا.. هؤلاء ليسوا بفقهاء.. هؤلاء يجب فضحهم)[3]. وإذا كان مصمم مشروع (حكومة الفقيه) قد أدان الذين أغوتهم بطونهم باعتبارهم فقهاء القصور، فإنه لم يستطع التحرُّر من تناقضاته. ففي المقدمات الأولى يشدد المرشد على ضرورة تحول الفقهاء من مهامهم الوظيفية الشرعية إلى مخالطة الجماهير والنضال المشترك في صفوفها، لكنه يعود مرة أخرى ليجعل من رسالة رجل الدين في هذا العالم، الانكفاء والزهد والانقطاع لإبعاد النفس الأمّارة عن التهالك على حطام الدنيا!! ويناقض السيد الخميني نفسه مرة ثالثة،

---

(١) ولاية الفقيه نفسه. ص١٤٣.

(٢) المصدر نفسه. ص١٤١.

(٣) المصدر نفسه. ص١٤٢.

فيتخطى موضوع الزهد وأهله.. وينشغل بأمر الدور الدعوي؛ حيث تأدية الرسالة، الذي يقضي برجل الدين القيام بمهام التبليغ والدعوة، وهو دور لا يسمح لأحد منهم أن ينزوي في (تكية) أو يعتكف في حرم، قائماً في الليل، منعزلاً عن الخلق في النهار، ويتجاوز المرشد ذلك ناسياً أو متجاهلاً، ليقف مخاطباً الفقهاء، طالباً منهم تنفيذ أوامره وفق الآتي: "جندوا أنفسكم لإمام زمانكم، حتى تستطيعوا أن تبسطوا العدل على وجه البسيطة "[1].. ويتطلب هذا الأمر أن يتحول الفقهاء إلى جيش "الخلاص" الذي من شأنه أن يؤسس قواعد "العدل" ودولته في أرجاء العالم .

٥- **الفقهاء المقدسون:** مصطلح ورد بين تضاعيف كتابه الحكومة الإسلامية نلمس بأن السيد الخميني الذي منح نفسه وفق دستور الجمهورية الإسلامية السلطة الإلهية على الأرض، ألقى بظل منها على المعمّمين من تلاميذه ومريديه، فقهاء أو مرشدين، فرفع مقام المجتهدين إلى طبقة جديدة وهم "المقدسون" فكل واحد من هؤلاء هو (مخلص) أو (منقذ) ينتظره المقهورون في الأرض، ومثل هذه الوظيفة المهدوية، لا يقوم بها إلا ذوو القدر العلي من الأنبياء والرسل.. وهي إحدى منطلقات فكره الأيديولوجي الأممي، التي تبقى تدور في فضاء الأماني المتعالية على الطاقة البشرية، ومجردة من عنصري المكان والزمان. إلا أن

(١) المصدر نفسه. ص١٤٤.

ذلك كله لا يقلل من خطورة مشروعها الذي يغذيه التسلل والتصدير، وما يوفره السلاح النووي، الذي تعمل طهران على حيازته.

٦- برنامج تدمير الحكومات الحائرة: عبر المقدمات الفائتة يصل الفقيه إلى نتيجة محددة حيث تحقيق حكومة (العدل) يقضي اتباع جملة من الإجراءات المتوالية، تكون البداية فيها:

أ. المقاطعة السلبية للمؤسسات التابعة للحكومة الحائرة.

ب. ترك التعاون معها.

ت. الابتعاد عن كل عمل يعود نفعه على (الحكومات) ومقابل هذه الإجراءات السلبية، ثمة إجراء إيجابي هو (تأسيس مؤسسات قضائية ومالية واقتصادية وثقافية وسياسية جديدة.(وانتهاج مثل هذا الأسلوب لا يتوقف عند هذا الحد فقط، بل يقضي إنجاز الوجه الآخر وهو (محاربة حكم الطاغوت)[1].

٧- الاصطدام العسكري المباشر: الإمام الخميني، انطلاقاً من منطقه الوثوقي المفعم باليقينيات الجازمة، حدّد لمريديه الأهداف النظرية والمقاصد العملية، وسعى أن يضم مشروعه السياسي في قيادة الثورة وبناء الدولة، خططاً متكاملة العناصر لإنجاح الحركة الثورية في العمل الميداني المباشر، وما تحتاجه في حراكها من توفير الأدوات والأساليب،

(١) المصدر نفسه. ص١٤٦.

أداءً لجميع مهامها في الدعوة والتعبئة والتغيير، التي يقتضي اتباعها سواء في الدعوة التعبوية، أو في الحراك السياسي أو على مستوى تحدي (العدو) أو حتى في حال الاصطدام العسكري المباشر بالأنظمة والحكومات الإسلامية، فإنه يواصل استخدام منطق النداء الحركي المجرد في مهاجمة عموم الأنظمة في الوطن العربي والعالم الإسلامي مهدداً حكوماتها "على السلطات غير العادلة أن تخلي مكانها لمؤسسات الخدمات العامة الإسلامية "[1].

وهو ما أقدم عليه الفقيه الإيراني عقب قيام الجمهورية الإيرانية، وهو ما يحدث الآن وفي هذا الوقت من عام ٢٠١١، كلا المرشدين الإمام الراحل والإمام القائم يهدد ويتوعد، فالخميني قبل ثلاثين عاماً، والمرشد الثاني عقب مضي ثلاثة عقود، يقفان سوياً يرفعان الشعارات نفسها، وكأنهما ينطقان بصوت واحد وكلاهما يشير إلى جهة الخليج العربي، يوجهان الإنذارات المتتالية، ويطالبان المسؤولين التخلي عن أوطانهم للفقهاء، لأن منزلة الفقيه في رأي المرشدين، لا تفوقها منزلة. وهم في منزلة الأنبياء، فليس ثمة بديل آخر أمام وثوقية السيد الخميني وخليفته إلا مواصلة العمل والإصرار الدائم، للإطاحة ببقية الحكومات القائمة وتشكيل حكومـــة إسلامية واحدة في العالم، بما أن الله تعالى جعل طاعة أولي الأمر واجباً على جميع الأمة، لذا يجب أن لا يكون في الأرض أكثر

(١)المصدر نفسه. ص١٠٩.

من حكومة واحدة ولا يزيد على تنظيم واحد!! إنّ الشرع والحق هما اللذان يحكمـــان، ويجب أن لا نسمح لهذه الحكومات بالاستمرار في جميع البلدان، لا بد من الإطاحة بهذه الحكومات الجائرة والعميلة[1].

(١) المصدر نفسه ١٤٦.

المبحث الثالث

رسالة ولاية الفقيه

منذ العام الأول للثورة الإسلامية وحتى عامنا هذا ٢٠١١، والولاية الإيرانية على لسان قائدها الأعلى تواصل نشيدها اليومي، بوصفها المنقذ القدري الذي اختارته السماء، لـ (إصلاح العالم)، ومثل هذه المقولة التي تمنح إيران دور (السوبرمان) على الطريقة الهوليودية، تعد امتداداً للمنطلقات الماورائية، والتفكير النخبوي الذي تتسم به دعاوى أممية الولاية المتطلعة دائمًا إلى ما وراء حدود رقعة إيران الجغرافية، بدعوى نشر الفضيلة واقتلاع جذور الفساد في العالم كله، والزعم بأن ثورة ١١ شباط هي ثورة الله، وأنّ الشعب الإيراني هو شعب مقدس، وأرضه هي أرض الوعد الإلهي، كل هذه الدعاوى وغيرها ساعدت على انسلاخ أنصار الفقيه عن واقعهم التاريخي، فبدأوا يصطنعون لأنفسهم أدوارًا مقدسة ومهمات كونية، ومسؤوليات إلهية تفصلهم عن معطيات الواقع، فتجعلهم يدورون حول أنفسهم خارج الثورة والحياة والتاريخ .

ومن بين المقولات المتعالية على الواقع الإنساني :

أولاً: إنقاذ المظلومين والمحرومين[1].

إيران معنية بإنقاذ المستضعفين والمحرومين والفقراء وأبناء السبيل، وهذه المهمة مساحتها كوكب الأرض كله، فالولاية معنية بموجب الوثيقة الدستورية بتحقيق القسطاس المستقيم، مما يعني استعادة موازين العدالة المغيبة عن عالمنا عن طريق قيام الولاية في رد الحقوق لأصحابها من معذبي الأرض أينما وجدوا وأقاموا، فهي المسؤولة عن مقارعة القهر السياسي والطبقي، دون سواها، بوصفها المسؤولة عن رفع المظالم عن المظلومين، وإنصاف المحرومين من الغاصبين. لا الولاية ولا قادتها يدركان بأن (الشعوب لا تتحرر من الخارج)، وأن العصر الراهن قد غادر الشعارات التحريضية.

والسؤال الكبير هو في أي جانب يقف المرشد بوصفه قائداً لجيش المظلومين من ذوي الحاجة والمحرومين وأبناء السبيل، الذين قطعوا أعمارهم تحت خط الإملاق؟! لم نتبين موقع القائد الأممي الذي يفترض أن يكون طليعياً في الحرب على الفقر والمسغبة، وهي قضية القضايا التي توجب على رأس الدولة ومرشدها أن يكون في قلب هذه المعركة، حاملاً هموم الجماهير المحرومة اليائسة. وقد خرج البؤساء بالموعظة

---

(١) ولاية الفقيه ص٤٠.

التالية (أما نحن فمكلفون بإنقاذ المحرومين المظلومين، نحن مأمورون بإعانة المظلومين ومناوأة الظالمين، كما فعل الأئمة والعلماء بعد الرسول.. مهمتنا تشكيل حكومة إسلامية لتحطيم الحكام الخائنين والمفسدين وإقامة الدولة الإسلامية لتحمي الحمى وتذب عن البيضة وتصون الديار)[1].

وإذا كانت الولاية في النظرية كما في تطبيقاتها العملية، لم تمس أو تقترب حتى يومنا هذا من إنصاف المظلومين في إمبراطورية البازار، أو تعالج بنية العلاقات شبه الإقطاعية السائدة في المجتمع الإيراني على نحو يرفع من خط الفقر الطاحن، ويخفّف أوجاع معذبي إيران أو الشعوب الإسلامية. فكيف يمكن لهذه الولاية أن تنقذ أو تصلح حال المحرومين فيما وراء البحار والجبال؟

قال لي أحد الأصدقاء الإيرانيين يوماً: إن الثورة الإسلامية أقدمت فعلاً على هدم أحياء الصفيح والخرائب العشوائية جنوبي طهران، لكنها اكتشفت بأنها لم تهيئ مساكن بديلة إلا بعد حين.. ولو أن إيران خصصت ٥٠٪ من ميزانية الأنشطة الخارجية مما له علاقة بتصدير الثورة، لما بقي فقير واحد في إيران على حد قول الصديق.

---

(١) المصدر السابق ٤٠-٤١.

ثانياً: كعبة المستضعفين.

قياس تمثيلي، استعمله السيد خامنئي، ففي رأيه "أن إيران هي البلد الوحيد في العالم، الذي اختفت فيه مظاهر الرشوة، والفساد، وتحوّل بفضل الثورة إلى كعبة المستضعفين"[1].

لعل الحماسة (الثورية) للقائد الفقيه، جعلته ينسى أو يتجاهل أن للثورة (النموذج) في العادة قوانينها التاريخية تبدأ حركتها داخل (الزمان والمكان)، وليس خارجها.. ولكي تصبح الثورة، إنجازًا واقعيًّا، لا بد لها من تغيير خارطة الواقع الاجتماعي نحو الأفضل، وبعبارة أخرى إعادة صنع الحياة وتشكيل قسمات طريق التقدم الاجتماعي.. فكيف يمكن للتجربة أن تصبح مثلاً لمستضعفي العالم، أو كعبة أخرى للمسلمين، والمنطق الذي تتمسك به منذ قيامها (١٩٧٩) حتى ربيع عام (٢٠١١)، يُلزِم جميع القوى، وجميع الشعوب الإسلامية بتبني فكر ذي لون واحد، وترفض آراء المستضعفين أنفسهم؟! هذا عدا أن الثورة التي رفعت شعارات المجتمع السعيد، والمدينة الفاضلة، لا تزال تائهة بين تناقضات الثنائية وتحدياتها.

- الجامعة – الحوزة
- الأفندي – الملا

(١) السيد خامنئي. خطاب ٤ أبريل ٢٠٠٥.

- الإصلاحي - المحافظ وما بينهما من ألوان وظلال
- الحرية - الاستعباد
- الدنيوي - الأخروي
- الاستقامة – الضلالة
- الحاضر - المستقبل

ما تنشره الصحف الرسمية من إحصاءات مذهلة لعدد المدمنين على السموم البيضاء.. والأرقام المخيفة لحجم التداول والاتجار بهذه المواد؟! في وقت تتزايد فيه معدلات البطالة، ويتراكم مبدأ الشعور بالظلم، لدى شرائح واسعة من الشعب الإيراني، ففي الجمهورية الإسلامية لم يعد الجمهور يبحث عن الخبز قدر نضاله من أجل الحرية والكرامة الإنسانية، ولم يعد لدى الكثيرين، من الشباب ما يتطلعون إليه في الغد؟! [1]

أو لعل قيادة الدولة لم تزوّد حتى الآن بالتقارير الرقمية لهذه الظواهر التي تصف مستويات (الإيذاء) الجسدي القاهر، الذي يتعرض له المواطنون، بعد أن أصبح التعذيب ظاهرة شائعة خاصة في سجون العاصمة والمدن الكبرى، وقد شهد العالم كله ما جرى للانتفاضة الخضراء في طهران (صيف ٢٠٠٩)، وكيف حول الحرس الثوري

(١) عبد الستار الراوي. الفقه السياسي الإيراني المعاصر ص٥١.

والمليشيات الحكومية (البسيج وأنصار حزب الله) الرايات الخضراء إلى غابة حمراء بدم الشباب الباحث عن العدالة المفتقدة في فردوس الفقيه. ولعل ما يحدث في هذه الأيام لعربستان الباحثة عن الحرية، المطوقة بالأسلحة الثقيلة، والحملات الفاشية في قمع انتفاضة شعبنا العربي في الأحواز، وتعرض الكثيرين من المتظاهرين للضرب حتى الموت، ولما تزل أعمدة المشانق في المحمرة وعبادان تنزف بدماء الشهداء[1].

ثالثاً: الوحدة الإسلامية.

يبدو أن الفقيه لم يرَ أيما مسافة تفصل الثورة عن الوحدة، فيطمئن المسلمين إلى أن الوسيلة الوحيدة إلى وحدة الشعوب الإسلامية، هي بناء النموذج المثالي لدولة العدل (الفقيه) القادرة وحدها على القضاء على الاستعمار وعملائه في البلدان الإسلامية، ذلك أن الثورة الإسلامية واحدة، تبدأ من إيران ولا يتوقف نشاطها حتى تأتي على النظم كلها، فتعود إلى الأمة وحدتها وهيبتها وقوتها، فيرهبها الاستعمار وتنحصر أطماع الصهيونية[2].

وتفكير الفقيه على هذا النحو يعتبرُ تفكيراً نخبويّاً؛ إذ إنه يرى أن حركة التطور الحقيقية لا بد وأن تؤدي إلى ظهور "النموذج الممتاز" وما إيران إلا الخلية الأولى المرشحة لقيام تجربة "دولة الفقيه" صعوداً إلى "المطلق"،

(١) راجع (وكالات) بيانات انتفاضة الأحواز ٢٠١١.
(٢) الولاية ص٣٥.

والجنوح إلى مثل هذه الغاية اللا تاريخية، يتحتم أن ينحل فيها الزمان ويتلاشى المكان.. عندئذ يكون من العبث الحديث عن قضية كبرى بهذا المستوى من الأهمية، بتجاهل إرادة الأمة، أو إجماع رأيها على "الوحدة الإسلامية.

البيّنة هنا وفي هذه القضية بالذات جلية واضحة، فالأمة الإسلامية في أدبيات الحاكمية الإيرانية، تحت سلطة الفقيه الإلهية المطلقة، ينعدم دورها بالكامل، ولا وزن لإرادتها، فمن تمام الدين أن تمتثل وتخضع لوليها وراعيها، وهو وحده من يقرّر، ومن يفتي، ومن واجبها الديني الانقياد التام للمرشد الإيراني والطاعة العمياء لأوامره بوصفه ولي أمرها الوحيد، لذلك لم يسمح الخميني من قبل ولا خامنئي من بعد أن يشاركه أحد سلطته الدينية المطلقة، وقد حرم المرشدان تحريماً مطلقاً إبداء رأي أو إلقاء سؤال يتعلق بالولاية المعصومة، أو بقداسة الفقيه.. ومن تجرأ من العلماء على ذلك كان مصيره غياهب السجن أو الموت، ليصبح نسياً منسيّاً.

ولذلك فإن "الوحدة" الإسلامية التي يطالب بها السيد الخميني، إنما تتعين ضرورتها فقط في مشروع الولي الفقيه، وليس من حقيقة كونها تعبيرًا حتميًّا عن وحدة مصالح الشعوب الإسلامية ضد القهر الطبقي والإمبريالي. ولذلك فهي "وحدة" فوقية مفروضة بالقوة.. توجبها وصاية الفقيه نفسه، وهي مرحلة من مراحل الأيديولوجية الدينية كما يقدمها كاتب الحكومة الإسلامية، حيث يتحول فيها (الخاص) إلى (عام)

و(الجزء) إلى (كل) و(الحالة) إلى (ظاهرة) و(الفكرة) إلى (حركة). و(الدولة) إلى (إمبراطورية).

تحت نيران الحرب المستعرة على جبهتي العراق وإيران، أعلنت طهران عام ١٩٨١ عبر ممثلي سلطتها أنها ماضية في حمل رسالتها الوحدوية إلى عموم البلدان من أجل تحقيق (الجهورية الإسلامية العالمية). وفي ضوء هذا الهدف الكوني (الكوزموبولوتي) فقد صممت ولاية الفقيه الخارطة الجديدة للعالم من خلال تنظيم مراحل العمل الدعوي (الأممي)، بموجب المناطق الجغرافية الثلاث التالية :

– المنطقة الأولى: وأطلق عليها (المنطقة السوداء) تشمل القارة الأوروبية، والولايات المتحدة الأميركية وحلفاءها .

– المنطقة الثانية: واصطلح عليها (المنطقة الحمراء) تمثل الاتحاد السوفيتي وممتلكاته، ومن يقع في دائرة نفوذه الأيديولوجي في أوروبا الشرقية (الدول الاشتراكية).

– المنطقة الثالثة: وهي المكان الجغرافي المؤهل لإقامة الجمهورية الإسلامية أو ولاية الفقيه العالمية، سميت بـ(المنطقة الخضراء) وقد تم تثبيت حدود العالم الإسلامي من إندونيسيا إلى المغرب وتشمل الجمهوريات الإسلامية في الاتحاد السوفيتي وألبانيا، والأجزاء التي يقطنها المسلون في يوغسلافيا، باعتبارها كيانًا واحدًا خاضعًا لولاية الفقيه .

يقول الامام الخميني: "هذه الدولة أو الحكومة وجدت فعلاً في عهد النبي ﷺ وفي عهد الإمام علي فإننا نؤمن بأنها قابلة للتجديد لكن الظالمين عبر التاريخ منعوا توضيح الإسلام[1].. ولئن كان النص عائماً وغامضاً، فإنه يحمل دلالة ذاتية، قوامها التبشير بنموذج منتظر (.. إنها الرايات السود الآتية من إيران)[2].

هذا ما كان يسعى إليه السيد الخميني ويبشّر به "إني أرى الرايات السود قد قرب موعدها "[3]. وقد قدّم رجال الدين الإيرانيون دراسات تفسيرية مطولة حول مرامي نصوص ولاية الفقيه المتعلقة بـ(الوحدة الإسلامية)، وحول الضرورات التي تُوجب قيامها، وانتهى الباحثون إلى نتيجة واحدة، وهي (أن الجمهورية الإسلامية في إيران بنموذجها الإلهي المبارك، ستطوي بقيادة الإمام الخميني قريباً، صفحة العراق إلى الأبد، عندها سنبدأ ببركات الإمام المهدي تحقيق الثورة الإسلامية الكبرى بفتح مكة وبغداد وغيرهما من الأقطار العربية والإسلامية)[4].

---

(١) عبد الستار الراوي، مقدمة أولى في الأيديولوجية الإيرانية. مركز البحوث والمعلومات ١٩٨٢.

(٢) أمير طاهري. الساندي تاميز عدد ٧/ ٢/ ١٣٨٢.

(٣) الولاية ص٦٥.

(٤) إدوارد سوبليه. دور الملالي. مجلة اجتاز إيران. بون – ألمانيا الغربية العدد ٣٥ في ١٨/ ١٠/ ١٩٨١. وانظر جريدة إطلاعات الإيرانية عدد ٢٣/ ١٠/ ١٩٨٠.

ومثل هذه الإستراتيجية القائمة على رصيد متراكم من (التنبؤات المهدوية الذاتية) تحمل إلى جوار رمزها العرقي الفظ، حقيقة ثقافة الولاية القائمة في أصلها على تراث أحادي مغلق، لا يقبل التنوع، أو التفاعل، أو الحوار، وإنما ينطلق من نظرة (كونية) تلغي الفوارق والحدود التاريخية بين الأشياء وتتخذ من العنف المسلح أو التهديد به مبدأ ثابتًا في تنفيذ برامجها الأيديولوجية ذات النهج التوسعي المغامر .

رابعاً: ضرورة الثورة السياسية.

مفهوم الثورة في الفقه السياسي في أبسط معانيه، يعني علم تغيير المجتمع نحو الأفضل، من خلال إعادة بناء العلاقات الاجتماعية على نحو يمنع الاستغلال، ويحقق العدالة بين المواطنين، فيما ينصرف مدلول الثورة في منطق السيد الخميني، إلى (الخارج) من غير المرور بـ(الداخل الإيراني) فالتغيير الذي يؤمن به السيد الخميني على حد قوله: (أن نعمل على هدم أنظمة الشرك الفاسدة ونحطم زمن الجائرين من حكام الشعوب)[1]. وبصرف النظر عن التبريرية التي تذرع بها الفقيه، فالفعل الوجوبي (الضروري) الذي تترجمه لفظة (أن نعمل) ليس أكثر من رؤية متعالية لا سند لها ولا حجة تقوم عليها، فالضرورة الخمينية للخروج بالثورة إلى الفضاء الخارجي، مفارقة لكل أشكال الجدل الصوري البسيط والتاريخي المركب، وهي أقرب إلى الحتميات الذاتية، اصطنعها

(١) ولاية الفقيه. مصدر سابق ٣٤.

الفقيه للخروج على ترتيبات الواقع إلى ما وراء المكان الإيراني، فضرورة الثورة التي يدعو إليها، لا تعني إحداث تغيير محلي ينحصر في اقتلاع البهلوية، بل يتجاوزه ليمتد إلى أنظمة الحكم في المجتمعات الإسلامية، إن مثل هذه الدعوى التي يقدمها الفقيه ويلزم بها المسلمين، لا تنطوي فقط على مضامينها الخطيرة، بل في الحكم الذي أصدره الفقيه على جميع النظم في البلدان الإسلامية باعتبارها مشتركة، يتوجب إزالتها.. دون أن يقدم من جانبه برهاناً واحدًا يدعم به حجته أو يوثق صحة دعواه. ذلك أن القاعدة القانونية الشرعية للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حسب وجهة النظر الإسلامية، تبتدئ بشروط يوجب الإسلام توفرها، إذ يتعذر تطبيق الأمر الأخلاقي بغيرها، ولا تتعين ضرورته الشرعية إلا بوجودها، ويسقط بانتفائها. فالذي أجمع عليه المسلمون بمختلف مدارسهم الفقهية يقضي الشروط الآتية[1]:

١- مطلوب من الفقيه قبل أن يقدم على تعميم قراره أو يصدره أن يعلم بوعي تام، أن المأمور الذي يتصدى له، ويدعو إليه هو(المعروف) وأن المنهي عنه هو (منكر). إذ إن مثل هذا الشرط الأولي ضروري، ويجب معرفته ابتداء، تجنبًا للخلط بين طرفي المبدأ في الأمر والنهى، أو الدعوة والمنع، لذلك أوجبت الشريعة التمييز المحقق، والتثبت المؤكد، والحذر من مغبة التسرع، خشية الوقوع في الخطأ، من قبيل إطلاق

(١) عبد الستار الراوي. العقل والحرية. بيروت ١٩٨٠ ص٤٣٥- ٤٣٦.

الأحكام العجولة أو قذف التهم دون التحقق من صحتها.. الأمر الذي قد يحول المسألة إلى الضد تمامًا، كأن يأمر بمنكر وينهى عن معروف .

٢- يستدعي الشرط الثاني، العلم بالدليل المادي في تحقق المنكر ووجوده، والضرورة الشرعية القصوى لإزالته أو تغييره .

٣- ضرورة أن يكون الأمر متجّهاً نحو هدف تحكمه ضوابط (قبْلَية apriori) -لئلا يفضي إلى مضرة أكبر منه، فإنه لو غلب ظنه، على سبيل المثال، بأن نهيه عن شرب الخمر يؤدي إلى قتل جماعة من المسلمين أو إحراق مدينة، لم يجب هذا النهي، وما لم يجب لا يحسن .

٤- يتوجب التأكد علمًا، وبغالب الظن أن لقول الآمر وتوجيهاته تأثيراً في أمره ونهيه .

في ضوء ما تقدم، ليس ثمّة من علة أو سبب لهذه الثورة، سوى حكم شخصي طليق، أصدره الفقيه جوز لنفسه وجوب (هدم أنظمة الشرك الفاسدة)، ولا نعلم على أي علة أو قياس استند السيد الخميني لتسويغ مثل هذا القرار الخطير؟! إلا إذا كان يستشعر نفسه وصياً على شؤون العالمين !

وهو ما عبرت عنه الولاية ذاتها، يوم شهرت سلاحها الإعلامي بوجه الشيطان الأكبر، وبدلاً من مصارعة الكائن الرجيم، فضّلت أن تتجه بآلاتها العسكرية إلى ما وراء حدودها الغربية، فالأقربون أولى من البيت الأبيض بالمعروف! وهكذا قامت إيران بقلب الحجة الشرعية على

رأسها. لتشغل العالم كله بحرب ضروس على مدى ثماني سنوات طاحنة، فقد فيها البلدان ملايين الضحايا والجرحى والغائبين، وتحت الشعار نفسه تعود إيران مجدداً إلى رقعة الشطرنج الدموية، في محاولة (تطبيق الثورة السياسية) في اصطياد جندي هنا، أو إسقاط قلعة كانت حصينة في العراق !

المبحث الرابع

تصدير الثورة

أولاً : تاريخ وماهية المصطلح [1].

١- ليون تروتسكي (١٨٧٩-١٩٤٠) المفكر والمنظر الماركسي، وأحد قادة ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى١٩١٧، فضلاً عن كونه مبدع مفهوم "تصدير الثورة بقوة السلاح الأيديولوجي والعسكري".

٢- تبنى الخميني عشية اقتلاع البهلوية ١١-٢- ١٩٧٩ البعد النظري والتطبيقي لمفهوم تصدير (ولاية الفقيه) بصيغته الأممية، تحت شعار الدولة الإسلامية العالمية، إذ تمتد رقعتها الجغرافية في (المرحلة الخضراء) من جاكرتا إلى الدار البيضاء، باجتياز البوابة الأولى (العراق)، ودول الخليج العربي، تليها المرحلة (الحمراء) وهي إسقاط التجارب الماركسية، وأنظمة الحكم في الاتحاد السوفيتي ومنظومة الدول الاشتراكية الأخرى لتباشر ولاية الفقيه الإيرانية معركتها الأخيرة في المرحلة (السوداء) التي تقتضي إنهاء العصر الرأسمالي إلى الأبد باجتياح أوروبا الغربية وإسقاطها بلدًا تلو آخر، يليها عبور المحيطات صوب عاصمة الشيطان الأكبر (الولايات المتحدة الأميركية) والسعي إلى تدميرها.

---

(١) الراوي العقل السياسي الأمريكي المعاصر (معجم المفاهيم والمصطلحات). القاهرة ـ الطبعة الثانية ٢٠١٥. ج١ ص ٨٧.

عندئذ تقام ولاية الفقيه الكونية بقيادة المرشد الإيراني الذي يلي صلاحيات الأئمة والأنبياء في إقرار العدل على سطح كوكب الأرض. ولعل السيد محمود أحمدي هو النموذج المدخر لاستعادة حلم السيد الخميني، بوصفه التلميذ المخلص لفكر إمام الثورة ومنهجه.

٣- استعمل السيد محمد علي أبطحي في عهد الرئيس السيد محمد خاتمي (١٩٩٧-٢٠٠٥) شعار تصدير (الديمقراطية) في إطار ترويج مقولة اجتياز الجمهورية الإيرانية شعارات الثورة إلى مرحلة بناء الدولة.

٤- أعاد العقل السياسي الأميركي إنتاج نموذجه (الديمقراطي) وتصديره إلى الوطن العربي والعالم الإسلامي من أجل تسريع عملية إخراج هذه الشعوب من الظلمات إلى النور. وبهذا الأسلوب الدعائي الرخيص، لجأت الولايات المتحدة إلى تصميم عناوين مرحلية مختلفة:(العولمة، الكوكبة، الأمركة، الإصلاح، إعادة بناء القيم، نشر الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان. إلخ).

٥- عقب انقضاء ٣٧ عامًا من عمر التجربة الإيرانية يظل السؤال عالقًا عن جنون اليوتوبيا المسلحة في فرض (موديل مسبق التفصيل) لهذا البلد أو ذاك، وهو بالتأكيد تصور لا واقعي، يعبر عن وهم ذاتي، شبيه بالهذيان المرضي، لكنه أيضًا منبعث من يقين القوة المتوهمة المهيمنة على العقل السياسي، الذي لم يتخل حتى اليوم عن مفهوم الوصاية أو رسالة رجل الدين المقدس.

ثانياً: المفهوم [1].

١- يرتبط مفهوم تصدير الثورة ارتباطاً تبادليًّا بأممية ولاية الفقيه، المحررة من أية التزام تعاقدي، والولاية كما يؤمن بها ويفسرها الخميني ويعمل لها أنصاره، تفرض سلطانها على جميع الدول والأقطار وتمتثل لطاعتها الأمة الإسلامية، تبسط نفوذها على الجميع، فضلاً عن ذلك، لا تلزم نفسها بأي قانون دولي، ولا يعنيها حرمة جوار أو معاهدة حدود، فلا سيادة تحول دون فرض الأمر الواقع، ولا استقلال يمنع عبور الولاية إلى الدول الأخرى، سواء المجاورة أم القصية على حد سواء .

٢- مصطلح تصدير الثورة يقدم دلالات أخرى، فهو مرادف لكلمة "الفتح" في المفهوم الإسلامي، أي إعادة فتح بلاد الإسلام وإخضاعها بالقوة (لزومًا وليس اختيارًا) لحكم الولي الفقيه، ففي إحدى خطب الجمعة، التي يكلف بها الخطيب مباشرة من المرشد خامنئي - خطب (آية الله) محمد تقي مصباح يزدي- مرجع التقليد للرئيس نجاد- وهو متكئ على مدفع رشاش بجانبه، فقال: (إن دار الإسلام كلها يجب أن تنضوي تحت قيادة وزعامة إمام معصوم واحد.. إذا كان هناك بلد إسلامي واحد يحكمه نظام الولي الفقيه، هل يجب على المسلمين الذين يعيشون في بلدان غير إسلامية إطاعة أوامره أم لا؟ طاعة الولي الفقيه واجبة أيضاً حتى على المسلمين في دول غير إسلامية، سواء بايعوا أم لم

(١) الفقه السياسي الإيراني المعاصر ج١ ص٥٥.

يبايعوا، لأن البيعة حسب نظرية "ولاية الفقيه" المطلقة لا دور لها في شرعية الولي الفقيه) [1].

ووثق الشيخ يزدي أقواله هذه في بحث تحت عنوان (سلطة الولي الفقيه خارج حدود إيران) جاء فيه: (تستمد ولاية وحكومة الفقيه شرعيتها من الولاية التشريعية الإلهية، بل ولا شرعية لأية ولاية أساسًا إلا بإذن وتنصيب إلهي، وأي اعتراف بشرعية أية حكومة عن طريق آخر غير هذا، يعد نوعًا من الشرك في الربوبية التشريعية الإلهية، وبعبارة أخرى إن الله عز وجل منح مقام الحكومة والولاية على الناس للإمام المعصوم، والإمام المعصوم هو الذي يعين الفقيه الجامع للشرائط، سواء في زمن حضوره وعدم تسنمه للسلطة أم في زمن غيبته، وطاعته -في الحقيقة- طاعة للإمام المعصوم، كما أن الرد عليه بمنزلة الرد على الإمام المعصوم، وإنكار الولاية التشريعية الإلهية: "والراد علينا كالراد على الله وهو على حد الشرك بالله) [2].

٣- خلال حديثه عن الوحدة الإسلامية، يؤكد السيد الخميني على نحو واضح وصريح أممية الثورة، فلا معنى في رأيه للثورة ولا شرعية للدولة إنْ لم تقم الولاية بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في العالم كله، تحريرًا للمستضعفين، وسحقًا لأنظمة المستكبرين[3].

---

(١) الدكتور مصطفى اللباد، حدائق الأحزان، ص١٣٣.

(٢) الشيخ محمد تقي مصباح يزدي. (سلطة الولي الفقيه خارج حدود إيران) ٢٠٠٩.

(٣) راجع الدكتور موسى الموسوي ٣٨.

فالنيابة العامة عن الإمام الغائب، تتعدى الجزء إلى (الكل)، فالخمينية معنية كما إمام الزمان بإقامة العدل على سطح الكوكب، لتملأ الأرض رحمة وعدلاً، كما ملئت ظلمًا وجورًا![1].

٤- انطلاقاً من المهمة الإلهية المقدسة الملقاة على عاتق الفقيه، فإنّ إقامة دولة الإسلام العالمية ضرورة شرعية لازمة، وهدف واقعي يتعيّن النهوض لتحقيقه، ومن واجب الجمهورية الإسلامية في إيران أن تضم إلى أحضانها المسلمين أينما كانوا في أقطار المعمورة وأصقاعها. وفي حال تعذر القيام بواجب التحرير من الخارج (الغزو المسلح)، فعلى الولاية أن تلجأ إلى الهجوم من داخل البلدان المستهدفة من خلال تحريك أدواتها العاملة من المريدين والأنصار. وهذا بالضبط ما حصل وتمّ تنفيذه في العراق، وأفضت مضاعفاته إلى قيام الحرب بين البلدين، بعد مضي أشهر عدة على نجاح ثورة الحادي عشر من شباط - فبراير ١٩٧٩م، وتولى الولائيون المعروفون بـ(خط الإمام) تشكيل خلايا مسلحة من حزب الدعوة للقيام بأعمال إرهابية داخل العراق، تزامناً مع الإعلانات السياسية التحريضية التي وجهها السيد الخميني إلى أبناء الرافدين للانقضاض على الدولة وإعلان الثورة، وهناك العديد من الأدلة التي تؤكد أن العراق كان الهدف المرقوم على لوحة الخميني، طبقًا للمصادر الإيرانية نفسها (مذكرات بني صدر، اعتراف قطب زاده وزير خارجية الثورة الذي أعدمه الخميني، شهادة الدكتور موسى الموسوي، تصريحات

(١) مصدر سابق ٤٥.

حفيد الخميني السيد حسين مصطفى). لم ير الخميني أيّما مسافة بين الثورة والدولة، وهي واحدة من القضايا الشائكة التي كانت موضع خلاف بينه وبين مسؤولي الحكومة الأولى الذين تم إقصاؤهم وتصفيتهم واحدًا – واحدًا[1].

٥- الإمام الخميني المؤمن بضرورة تسويق الموديل الولائي الذي أنشأه، وقع في الفتنة الذاتية، وتحت سحر التأييد الشعبي الواسع الذي تعدى حدود الدولة الإيرانية إلى العالم الإسلامي، فاعتقد بيقين تام وحسب خطاباته الأولى أن بوسعه أن يثب على العالم كله، وكان العراق يشكل في وجدان الخميني تحديًا شخصيًّا من الصعب تفسير حقده، الذي يكاد يكون مرضيًا، على البلد الذي آمنه من خوف، وأكرم وفادته طوال سنوات مديدة، لكنه كان يرى أن وقوع العراق صريعًا بين يديه سيعجّل بتداعي أقطار الخليج العربي، ولذلك آثر أن يبدأ بالتدخل في الشأن العراقي، أعقبها وتزامن معها التحرشات العسكرية على طول الحدود الغربية، مع أهمية ملاحظة اقتران ذلك كله بسلسلة التفجيرات التي شهدتها بغداد متزامنة مع التهديدات الإيرانية ومع الهجوم على القرى العراقية المتاخمة للحدود الإيرانية [2].

(١) المصدر نفسه ص٣٤.

(٢) الدكتور نزار السامرائي. زيارة إلى قصور الآيات. ص٣٩- ٨٦. ٢٠٠٩.

ثالثاً: النصوص الدستورية [1].

١ - الجيش العقائدي: في مجال بناء القوات المسلحة للبلاد وتجهيزها، يتركز الاهتمام على جعل الإيمان والعقيدة أساسًا وقاعدة لذلك، وهكذا يصار إلى جعل بنية جيش الجمهورية الإسلامية وقوات حرس الثورة على أساس الهدف المذكور، ولا تلتزم هذه القوات المسلحة بمسؤولية الحماية وحراسة الحدود فحسب، بل تحمل أيضًا أعباء رسالتها الإلهية، وهي الجهاد في سبيل الله، والنضال من أجل بسط حاكمية القانون الإلهي في العالم ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾[الأنفال: ٦٠].

المادة الثالثة الفقرة (١٦): تنظيم السياسة الخارجية للبلاد على أساس المعايير الإسلامية والالتزامات الأخوية تجاه جميع المسلمين والحماية الكاملة لمستضعفي العالم.

المادة الحادية عشرة: بحكم الآية الكريمة: {إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ}. يعدّ المسلمون أمة واحدة، وعلى حكومة جمهورية إيران الإسلامية إقامة سياستها العامة كلها على أساس تضامن الشعوب الإسلامية ووحدتها، وأنْ تواصل سعيها من أجل تحقيق الوحدة السياسية والاقتصادية والثقافية في العالم الإسلامي.

---

(١) الدستور الإيراني. طبعة وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي. طهران ١٩٨٩.

المادة الرابعة والخمسون بعد المئة: "تعتبر جمهورية إيران الإسلامية سعادة الإنسان في المجتمع البشري كله قضية مقدسة لها، وتعتبر الاستقلال، والحرية، وإقامة حكومة الحق والعدل حقًّا لجميع الناس في أرجاء العالم كافة، وعليه فإن جمهورية إيران الإسلامية تقوم بدعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في أية نقطة من العالم، وفي الوقت نفسه لا تتدخل في الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى!"

رابعاً: خارطة دولة الفقيه العالمية[1].

نشرت مجلة الشهيد الإيرانية الحكومية في عددها المؤرخ (٧ نيسان/ أبريل ١٩٨١) خارطة ولاية الفقيه العالمية، التي تقتضي ضم العالم كله بمعسكريه الشرقي والغربي إلى إيران، وأن إسقاط العراق سيكون بوابة تحرير العالم الإسلامي من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي وصولا إلى العالم الإسلامي كله من المغرب إلى إندونيسيا.

خامساً : الاسم الرسمي للدولة.

الاسم الذي عرفت به إيران بعد الثورة: (الجمهورية الإسلامية في إيران)، أي أن إيران هي قاعدة الجمهورية الإسلامية، يعتقد الولائيون أن تجربة الخميني هي التجربة الشرعية الثالثة في تاريخ الإسلام، بعد حكومة الرسول ﷺ في المدينة، وحكومة الخليفة الرابع علي بن أبي طالب ﷺ في الكوفة. لذلك جاءت الولاية لتجديد الإسلام ومواصلة الطريق

(١) مجلة الشهيد. طهران عدد (٧ أبريل – شباط ١٩٨١).

بعد انقطاع تاريخي دام ١٤ قرنًا من الزمان. تستمد شرعيتها الدينية من المصادر الأصلية (القرآن والسنة) ومن الإجماع، والأدلة العقلية[١].

سادساً: الخطاب السياسي.

يرى الخميني أن شرعية الثورة الإيرانية تتمثل في منطق الحدود المفتوحة فـ(ولاية الفقيه لا تعرف ولا تعترف بالحدود والأطر الجغرافية.. وإنها ليست محدودة، بل إنها تشمل مليار نسمة أي ربع سكان الأرض.. يجب أن نبذل قصارى جهدنا لتصدير ثورتنا إلى الأجزاء الأخرى من العالم[٢]: " نحن نريد أن تكون الثورة في كل مكان ويتم تصديرها")[٣].

ويؤكد الشيخ رفسنجاني المبدأ نفسه، وأولوية الهدف المحدد باتجاه العراق: "إن إحدى واجباتنا هي تصدير الثورة الإسلامية.. من الطبيعي كان تصدير ثورتنا إلى العراق أكثر من أي مكان آخر فهو يعتبر مصدر إلهامنا[٤]، فيما يحدد رفسنجاني الوسيلة لتحقيق حلمه الأيديولوجي الذي يعتبر العراق أول الأهداف الشرعية!!: "يجب أن نسدد ضربة قوية،

---

(١) السيد الخميني. الحكومة الإسلامية. ص٤٣.

(٢) السيد خميني ٢١/ ٣/ ١٩٨٠.

(٣) السيد خميني ٢٦/ ٩/ ١٩٨٣.

(٤) الشيخ هاشمي رفسنجاني ٢٣/ ٩/ ١٩٨٣.

وأن نخطو خطوة نحو كربلاء والاقتراب من محور ثورتنا"عن طريق القوة العسكرية نستطيع إصلاح العالم كله"[1]!!.

وعلى الخط السياسي ذاته يوقع السيد خامنئي إستراتيجية عبور الثورة إلى الضفاف الأخرى: ".. إن إسلامية ثورتنا تضاعف من خصوصية عالميتها، كما أن النشاط الخارجي بالنسبة لنا ليس أمرًا تكتيكيًّا فقط، بل هو جزء من سياستنا العامة، ومن مهماتنا الرئيسة "[2].

النصوص الآنفة ليست (انتقائية)، أو مجتزأة عن سياقات الخطاب السياسي، إن مؤلفات قادة التجربة الإيرانية وخطبهم وكلماتهم، تحتشد صفحاتها بالدعوات الأممية، وإن الجوهر العميق لمضامين ثورة ١١شباط -حسب رأيهم- لا يمكن بلورته لنطاق محلي، أو في حدود الدولة الإيرانية، ما لم يمتد نداؤه إلى الدول الإسلامية كافة، وإن مقولة (تصدير الثورة) هي التعبير العملي لأممية ولاية الفقيه.

---

(١) رفسنجاني ٢/ ١٢/ ١٩٨٢.

(٢) السيد خامنئي كلمة ٩/ ١/ ١٩٨٤.

المبحث الخامس

من إسقاط الدول إلى التطهير الداخلي

- ١ -

إن الرفض المطلق لكل ما هو غربي، والرؤية الوثوقية للـ(أنا) على هذا النحو يزيد النزعة اللاهوتية تطرفاً، ويعبر عن تضخم سلبي في (الهوية)، فالسيد الخميني الذي درس الفلسفة لسنوات طويلة، يدرك قبل غيره بأن مفارقة الفكر للواقع، يوقعه في فخ النرجسية التراثية المغلقة، والعقل الكلي، وفي تناقض يصعب الإفلات من قبضته، فالأولى دراسة التراث ونقده، ونقله إلى حاضر الأمة وإلى عصرها ليصبح عنصر قوة وعامل تجديد وبناء وازدهار في جميع المستويات الحياتية، لأنه لازال وبقوة مخزوناً في نفوس أبناء الأمة العربية والإسلامية، وتحويله إلى طاقات وشحنات البناء الحضاري وشحناته، بدلاً من ضم التراث والانكفاء على الذات ورفض الغرب من الألف إلى الياء، بل يتعيّن علينا نقده من داخله، فإن لم تستجب الأصالة وتعبر عن الواقع، فإنها ستصبح عبئاً علينا، وعليه فإنّ رفض المعاصرة باسم الدين أو تحت عنوان الهوية، يشير إلى تجاهل أو عدم اهتمام بحركة الحياة من حولنا، أو العجز في إدراك العلاقة التبادلية بين النص والواقع، ومثل هذا النمط

من الفكر يغلب عليه الطابع الدوجماطيقي الصارم، الذي لا يقبل النقد، ويرفض التحليل، ويكتفي بقسمة الأمور بين الحق والباطل.. ولذلك نرى أن كل ما يمكن أن يقدم عليه أو يفعله السيد الخميني هو تجاهل منطق التعليل النقدي، والثبات على عقيدة التبرير السياسي، فصب ثورته في قوالب من الشعارات السياسية وأفرغ مضامينها في النداءات التحريضية، وفي الدعائية الموجهة للشعوب الإسلامية باسم الثورة، وتطبيقاً لهذه الشعارات وجّه الفقيه مسؤولي الجهاز الإعلامي تولي عملية تنفيذ النداءات الآتية: [1]

- "اخرجوا من عزلتكم ."
- "خططوا للحكومة الإسلامية."
- "تقدموا في خططكم ."

وإذا كنا نؤمن بإمكانية الوصول إلى صياغة نموذج عقلاني إسلامي ديمقراطي، فإن مثل هذا النموذج لا يمكن أن يخرج إلى فضاء الحرية، وهو مقيد بصلاحيات القائد الأوحد المطلقة، المفوّض إلهياً، والنائب عن (المعصوم). وفي ظل نظام كهذا، فإن تجربة الثورة الإيرانية ستبقى تجربة ذاتية وحالة متعالية على الواقع، لكنها - ولابدّ - حققت فوزاً كبيراً في تشكيل طبقة عليا من رجال اللاهوت في المجتمع وتنميتها، أصبحت هي البديل عن كل جماهير الشعب وطبقاته الأخرى.

---

(١) ولاية الفقيه. ص١٣٤-١٣٥.

- ٢ -

ومع تأكيد الإقرار بعدم جدوى (التغريب) العبثي أو العشوائي في المجتمعات العربية الإسلامية، وإيماننا بضرورة أن ترجع الشعوب الإسلامية إلى ثقافتها الوطنية، فإننا نؤمن أيضاً بأن إقصاء التراث الإنساني وإلغاء منجزاته الفكرية، إنما يعد تجاهلاً للواقع، وعودة إلى الوراء، في حين يحاول السيد الخميني في بعض أجزاء نظريته أن يظهر قدرًا من الحداثة، لكنها حداثة أسيرة تدور حول اللامعنى، مما يجعلها في حالة قطيعة مع الواقع الإنساني، فلا تجد الحاكمية الدينية في تجارب الشعوب وحضارة الأمم - رغم كل ثرائها وخبراتها - إلا عدوًّا يتربّص بها، مما يتعيّن التصدي له ومحاربته، ووأد أفكاره بغض النظر عن هويته الأيديولوجية. والبديل الأوحد الذي يقدمه الخميني يكمن في ولايته المثالية التي تبدو كأنها طراز من الـ(يوتوبيا) فالحاضرة التي ينشدها، ويتطلع إليها؛ لا تعدو كونها مدينة لا مكانية، غائبة وراء الزمان، لا صلة لها بالواقع الاسلامي أو الإيراني، ولا علاقة تربطها بقانون تطور الفكر الإنساني، وهو موقف لا تاريخي تبناه الخميني، وتشبّث به حتى النهاية، بعد أن ضغط الإسلام ضغطًا لاهوتيًّا جعله يعتبر الإيمان بولاية الفقيه على النحو الذي يقدمه، هو الخط الفاصل بينه وبين الآخرين، وأسقط على الولاية قداسة تلغي سواها، من النظم والفلسفات، فاتّباع الولاية عنده يعد مقياساً لصحة إيمان المسلم، ومن يتخلى عنه أو يتبنّى عقيدة مغايرة، يعدُّ كافراً وخارجاً على الملّة يتعيّن إقامة الحد عليه.. فإمّا الولاء أو العداء.

وقد طبق المقياس الولائي على الداخل الخاص والخارج العام، فالحكومات القائمة في المنطقة، وفي جهات العالم حسب موديل الولاية ليست عادلة، بل على القوة والحراب، ولا بدّ من أن ينظر بأمرها ويتم الإعلان عن الحكومة الإسلامية العالمية[1].

ويقول السيد الخميني أيضاً "ونحن لا ننافسه على الكراسي"[2] يقصد السلطة، ولكنه يواصل كلامه في النص ذاته بقوله ".. بل نترك من كان منهم تابعًا (لولاية الفقيه) وأميناً على التنفيذ في مكانه".!! [3]

هنا.. تبدو الإشارة واضحة إلى أن مقياس أهلية السلطة أي سلطة، إنما يعتمد على مدى تبنيها لأفكار الفقيه ومقدار تنفيذها لأيديولوجيته، وبغير ذلك فإنها تتحول إلى هدف معادٍ ينبغي التصدي له وإزالته. .ومن الواضح أيضاً أن الفقيه الذي يبدأ مقدماته بالحديث عن الثقافة الإسلامية وعن ضرورة إحيائها والتمسُّك بها، يتحدث في الوقت نفسه عن تصميمه على مصادرة الرأي الآخر، وعن استعداده شن الحروب على النظريات والأيديولوجيات غير (الولائية)، كل هذه الثنائيات المتصادمة تجعل الحاكمية الدينية التي يتمسّك بها المرشد الأعلى تثب فجأة إلى نتيجة قائمة بذاتها لا صلة لها بالمقدمات النظرية التي وضعها في بداية البحث .

---

(١) الخميني. كشف الأسرار. مركز البحوث والمعلومات. بغداد ١٩٨٣ ص٢٢١.

(٢) ولاية الفقيه. ص١٣.

(٣) المصدر نفسه. ص١٣٥.

الفكرة الرأسية التي تحتل وجدان الرجل هي فكرة "الدولة" أو (حكومة القانون الإلهي)، وإصراره على الغلو في التأويل الذاتي للوقائع التاريخية، دون سند أو برهان؛ مما يخرج النصوص عن أسبابها وعن سياقها الموضوعي، وهو منهج عبّرت عنه ثقافة البعد الواحد، وقد أفصحت ولاية الفقيه عن تبنّي ثقافة أحادية، تكون مرآة عاكسة لماهية التجربة الإيرانية، حيث تحول البحث عن التراث الإسلامي الأصيل ومحاربة الاغتراب، إلى إجراء المقارنة بين نوع العمامة وعدد طياتها .

فالإسلام الذي تقدمه الولاية للعالم طبقاً لتفسيرها اللاهوتي، يحتل فيه (الشادور) مكان الفضيلة، وطول (اللحية) يعد معياراً للتقوى، والقبعة وربطة العنق من مخلفات الأجنبي. ويبدو أن أنصار الدولة الدينية نسَوا أنّ جميع وسائل التقدم الصناعي والتقنيات الهائلة في عالم اليوم بما فيها الحاسبات الشخصية والهواتف النقالة والسيارات التي يستقلونها، كلها طاغوتية من مبتكرات هذا العالم الأجنبي، وجميعها من مستلزمات الحياة اليومية التي تحملها سفن الكفر للموانئ الإيرانية! [1]

- ٣ -

أما الذين اختلفوا مع الفقيه، وأبدوا وجهة نظر معارضة تجاه مطلقات الولاية، فقد اقتيدوا إمّا إلى الموت الرحيم أو إلى السجن الرجيم، ومن هنا بدأ السيد الخميني تحت شعار (إصلاح المتقدسين) حملة

(١) إيران على مفترق طريق المصير. ص٥-٦.

تطهير واسعة للمخالفين، وبسلاح الإرهاب الفكري الذي هدّد به نظم الحكومات الإسلامية وأيديولوجيات شعوبها وقواها السياسية، باشر هجومه على أولئك الذي وصفهم بأنهم "نصبوا أنفسهم للقضاء والفتوى" [1] لمجرد إيمانهم بأن واجباتهم الدينية تقضي بذلك دونما شيء آخر. لكنهم في رأي قائد الولاية "يشكلون أكبر خطر على الإسلام ويبرزونه بصورة مشوهة" [2].. لذلك يقول مهدداً ؛ "علينا أولا أن ننصح هؤلاء أن يرجعوا عن غيِّهم.. فإن نفعت الذكرى فذاك ما نريد، وإلا كان لنا معهم حساب آخر وموقف آخر".!! [3] "ويوجد من هؤلاء كثير في النجف وقم وخراسان يدعون الناس إلى الكسل والتخاذل" [4] وهذا تأكيد آخر على أن عموم الفقهاء، سواء كانوا في إيران أو في العراق وفي غيرها من الأقطار الإسلامية، هم تحت الوصاية المطلقة للفقيه، وليس هذا فقط، بل يتوجب على رجال الدين أن يتخلوا عن مهامهم الروحية أو وظائفهم الشرعية لصالح أيديولوجية الخميني، وأن يعملوا في خط الفقيه السياسي والفكري، ويسعون إلى تحقيق الحكومة الإسلامية .

ومن هنا يمكن القول بأن الاعتبار الأول لدى السيد الخميني، يتمثل في إخلاص رجال الدين للولاية وطاعة قائدها، والعمل على بسط

---

(١) ولاية الفقيه. ص١٣٩.

(٢) المصدر نفسه. ص١٣٩-١٤٠.

(٣) المصدر نفسه. ص١٤٠-١٤١.

(٤) المصدر نفسه. ص١٣٩-١٤٠.

نفوذها في العالم، فإن تهاونوا في ذلك، أو ترددوا في التأييد والإقرار، فإنهم في رأي الفقيه "أعداء الإسلام، يجب على شبابنا وأبنائنا انتزاع عمائم هؤلاء من فوق رؤوسهم"!! [1].

وبهذه الأساليب الرخيصة، تصادر ولاية الفقيه أبسط بديهيات معرفة الإسلام، في السماحة، والرفق، ونفي الإكراه في الدين، أو الإجبار القسري، حيث يقف الإسلام بالضد من ذلك تمامًا فيحض على الحسنى، والحوار الهادئ، الذي يوطد مبدأ إنسانية الإسلام وتفتحه على الآخرين وقبوله للرأي الآخر مهما كان مصدره .

- ٤ -

يطالب الفقيه الإيراني بتحرير المراكز الدينية من ذوي الحاجات العاجلة، الذين أغوتهم بطونهم واستهوتهم الحياة الدنيا، فعملوا في صف الخونة الحاكمين في العهد البهلوي[2]. ورغم نقده اللاذع لهؤلاء الذين وصفهم بـ(محبي الحياة الدنيا) فإنه كعادته يكتفي بنداءاته الحركية دون أن يحدد ماهية العمل الذي ينبغي أن تضطلع به المراكز الدينية في حياة المسلمين، لكنه شدد في المقابل على البعد القيمي (أداء الأمانة وحفظها من قبل الفقهاء العدول)[3]، وبراديكالية متأججة العاطفة يعلن

(١) المصدر نفسه. ص١٤٤.

(٢) المصدر نفسه. ص١٤٣.

(٣) المصدر نفسه. ص١٤١.

غضبته على فقهاء السلاطين.. هؤلاء ليسوا بفقهاء.. هؤلاء يجب فضحهم)[1].

وإذا كان مصمم مشروع (حكومة الفقيه) أدان رجال الدين، ممن أغوتهم بطونهم من الوصوليين والمتزلفين فقهاء القصور، فإنه لم يستطع التحرر من التناقضات التي وقع فيها .

ففي المقدمات الأولى التي شدّد فيها على ضرورة تحول الفقهاء من مهامهم الوظيفية الشرعية إلى مخالطة الجماهير والنضال معها، فإنه يعود مرة أخرى ليجعل من رسالة رجل الدين في هذا العالم، رسالة زهد وانقطاع وإبعاد النفس عن التهالك على حطام الدنيا !!

ويناقض نفسه مرة ثالثة، فيتخطى موضوع الزهد وأهله.. فليس من وظيفة يقوم بها رجال الدين إلا ما يحددها لهم: "جندوا أنفسكم لإمام زمانكم حتى تستطيعوا أن تبسطوا العدل على وجه البسيطة "[2].

ويتطلب هذا الأمر الذي يدعو إليه الإمام الإيراني أن يتحول الفقهاء إلى جيش "الخلاص" الذي من شأنه أن يؤسس قواعد "العدل" ودولته في أرجاء العالم .

وهنا نلمس أيضاً أنه يرفع مقام المجتهدين إلى ما يمكن أن نسميه بـ"المقدسين" فكل واحد من هؤلاء هو (مخلص) أو (منقذ) ينتظره

---

(١) المصدر نفسه. ص١٤٢.

(٢) المصدر نفسه. ص١٤٤

المقهورون في الأرض، ومثل هذه الوظيفة الميتافيزيائية، المفارقة للممكنات الواقعية، لا يمكن أن يقوم بها إلا البطل المؤلّه الخارج من بطون الأساطير.

المبحث السادس

الولاية والإمامة

الإمامة في الفكر الإثني عشري، تنصيب من الله.. فهي رتبة إلهية[1]، وهي الأصل الرابع من الأصول العقائدية الخمسة[2]. وقد عدّها السيد الخميني على رأس القضايا التي تناولها في أطروحاته النظرية، وجعل منها قضيته الأولى، فأعاد بسطها في كتابه المعروف بـ(ولاية الفقيه) أو الحكومة الإسلامية، في مقابل نظرية (التقية والانتظار) التي تحرم إقامة الدولة أو القيام بالثورة أو ممارسة أي نشاط سياسي إلا بقيادة (الإمام المعصوم) المعين من قبل الله تعالى. وقد رفض الخميني النصوص المثبطة التي جاء بها الإخباريون[3] أصحاب نظرية (الانتظار). مستعيناً بتأويل

---

(١) راجع : محمد حسين آل كاشف الغطاء أصل الشيعة وأصولها : ص٥٨، الطبعة العاشرة

(٢) الأصول الخمسة (التوحيد، العدل، النبوة، الإمامة، المعاد) ـ

راجع. باقر شريف القريشي. نظام الحكم والإدارة في الإسلام مطبعة النجف الأولى ١٩٦٦ ص ١٨ والأشعري ـ مقالات الإسلاميين. القاهرة ١٩٥٤ ج٢ ص١٣.

(٣) الإخباريون : ويُسَمّون أهل الحديث أو المستبصرون: مدرسة شيعية إثني عشرية تعتمد في استنباط الأحكام الشرعية والمعتقدات الشيعية على الأخبار المنقولة عن المعصومين – الأئمة الإثني عشر حسب زعمهم– أو المنسوبة إليهم دون النظر إلى شيء آخر, فمصادر التشريع عندهم الكتاب والحديث المنقول عن آل البيت فقط, ولا يستدلون بالإجماع لأنه عندهم بدعة أوجدها أهل السنة، وينكرون كذلك صلاحية العقل السليم ليكون حجة أو دليلاً.=

النصوص لتخطي (الانتظار)، والقول بوجوب إقامة الدولة في (عصر الغيبة) وفي إثبات عدم جواز انتظار (الإمام الغائب) الذي قد تطول غيبته آلاف السنين، كما قال السيد الخميني[1].

١ ـ الصراع بين الإخباريين والأصوليين[2]:لم يكن صراعاً هامشياً حول أمر جزئي بسيط.. إنما كان يتعلق بأمر أساسي يدخل في موضوع عقائد الشيعة، وكان في حقيقته صراع بين الخط المتمسك بنظرية (الانتظار) تحديداً، وبين الخط الشيعي المتحرر من شروط الإمامة المتصلبة كالعصمة والنص، والمتحرر من نظرية (الانتظار).. كان الفكر الإخباري يعطي للإمام مهام كبرى من أولها :

أ- التشريع في المسائل الحادثة التي لا توجد في القرآن الكريم أو السنة النبوية المطهرة، يقول: إن الإمام المعصوم يحصل عليه من الله مباشرة بطريقة أو بأخرى .

=ويقابلهم الأصوليون ويسمون أيضاً المجتهدون, وهم الأكثرية والتيار السائد بين الشيعة الإثني عشرية في العصر الحديث، وهم القائلون بالاجتهاد، وبأن أدلة الأحكام هي الكتاب والسنة والإجماع دليل العقل, ولا يحكمون بصحة كل ما في الكتب الأربعة الأولى المشار إليها عند الإخبارية. راجع مركز الابحاث العقائدية- من هم الاصوليون والمتكلمون والمحدثون والإخباريون؟ طهران

(١) راجع : أحمد قوشتي عبد الرحيم الصِّراع بين الأَخباريِّين والأُصوليِّين داخِلَ المذهب الشِّيعي الاثنَي عَشْري : تكوين للدراسات والأبحاث – لندن. الطبعة الثانية - ١٤٣٦هـ ص ٢١ ـ ٢٤.

(٢) المصدر السابق ص٢٥.

ب- تنفيذ الشريعة الإسلامية وتطبيق أحكام الدين.

ت- قيادة المسلمين في شؤونهم الدينية والدنيوية .

٢ - يحصر الفكر الإخباري مهمة الإمامة في (الأئمة المعصومين المعينين من قبل الله) ولا يجيز لأي شخص غيرهم أن يتولى شيئاً من ذلك.. ولذا فقد كان من الطبيعي والضروري أن يؤدي الفكر الإخباري إلى حتمية افتراض وجود الإمام الثاني عشر (محمد بن الحسن العسكري) والقول بانتظاره، وتحريم العمل السياسي في (عصر الغيبة)[1].

انطلاقاً من تجاوز الانتظار (السلبي) إلى مبدأ الانتظار (الإيجابي) شرع المرشد الإيراني في تقديم رؤيته لنظام الحكم المرتقب، الذي يصفه "بـ(الحكم الإسلامي)" بخلاف القدماء من متكلمي الإخبارية الذين كانوا يبررون الغيبة بالقول (أن الإمام موجود كالشمس وراء السحاب)، ولذلك كان على الخميني الذي كان يتوقع ساعة الصفر لزوال الإمبراطورية البهلوية، أن يجعل من (الغيبة) الماورائية حضوراً ماديًّا، فالحاجة الدنيوية تقضي وجود (إمام حي ظاهر متفاعل يقود الناس ويطبق أحكام الدين)، ولذلك جاءت ولاية الفقيه، إيذاناً للتخلي عن الشروط المثالية المستحيلة، باللجوء إلى (ولاية الفقيه العادل)، تلك النظرية التي تجسدت عمليًّا في تجربة الجمهورية الإسلامية في إيران .

(١) الإمام الخميني ولاية الفقيه. ص٢٦ .

السيد الخميني الذي رفض مثالية الانتظار، وتخلى عن فكرة الترقّب السلبي، عاد ليرفع منزلة (الفقيه الحاكم) إلى المطلق اللامتناهي، فقد أسقط على شخصه من مناقب وسجايا (المعصوم) ما يجعل منه ملاكًا طاهرًا، ومنحه من الصلاحيات الكونية ما يفوق صلاحيات الرسل والأنبياء، وعلى هذا النحو، قدّم السيد الخميني مشروع الدولة، وأفتى بتفرد (نظام الولاية) عن سائر الأنظمة السياسية في العالم[1].

غير أن هذا الامتياز الذي أضفاه على حكومته المثالية، لم يمس في الواقع وفي التجربة العملية، حقائق الحياة اليومية للمواطن الذي يتطلع إلى حقوقه العامة من الحرية والأمن والرخاء المعيشي، وأهم من ذلك كله، الإحساس بالكرامة الإنسانية. أمّا على صعيد التطبيقات السياسية، فإن النظرية الولائية بقيت في منأى عن تطبيق مبدأ الشورى، ودكتاتورية المرشد، ولم تدع مجالاً للحديث عن القيادة الجماعية، حتى رئيس الجمهورية منزوع الصلاحيات، وهو في الحقيقة ليس أكثر من موظف صغير، يتلقى الأوامر والتعليمات من القائمين على (مكتب السيد القائد) !!

بصرف النظر عن حاجات الناس، أو عن العدالة الغائبة في ظل الدولة (الولائية)، فالسيد الخميني أنشأ تجربة فريدة من نوعها، فالحكومة التي أفاض في الحديث عن عدالتها الأفلاطونية، وعن العقل الرشيد

(١) المصدر السابق ص٤٨ -٤٩.

الذي يسير شؤونها، هي (حكومة القانون الإلهي.. وأن الحاكم فيها هو الله وهو المشرع وحده لا سواه)[1] حيال هذا التوصيف لم يعد (المرشد) هو نائب الإمام فقط، فالولاية في معتقد السيد الخميني تعني "استمرار النبوة" باستثناء (الوحي والتبليغ)، ومن هنا يشكل الخميني مقدمات بناء دولة الفقيه المنتظرة لا بوصفه إماماً، وإنما بصفته حاكمًا مؤلّهاً في زمن غيبة (المهدي) ولكنه تجاوز فيها حتى النيابة، بل أصبح بديلاً عنه في تنفيذ الأحكام، "(وإذا نهض بأمر تشكيل الحكومة فقيه عالم عادل، فإنه يلي من أمور المجتمع ما كان يليه النبي ﷺ منهم، ووجب على الناس أن يسمعوا له ويطيعوا)[2].

بعبارة أخرى : إن الحاكمية الإلهية المطلقة تضع (الولي الفقيه) في منطقة القداسة، وتجعل من السيد الخميني كائناً كليّاً متعالياً، حامل العلم الإلهي، ونور النبوة، الجامع لكمالات الدين، والوارث لـ(عصمة الأئمة). فهو في هذه الحال يتلقى إلهامه النوراني من الحضرة الإلهية مباشرة، من غير وسيط بين الحضرة الإلهية والفقيه، عندئذ يرفع الحجاب عن القائد المرشد، كونه الناطق باسم السماء ووكيل الله الأوحد على وجه الأرض[3].

---

(١) المصدر السابق ص٤٥.

(٢) المصدر السابق ص٤٧.

(٣) المصدر السابق ص٤٧.

وبموجب مطلقات الولاية المثالية واللاتاريخية، يكون المرشد محرراً من القيد الفيزيائي، منفلتاً من مشاق المسافة وعاديات الزمن. وعلى هذا النحو المتعالي على الواقع وقوانين الحركة، شيّد السيد الخميني مملكته الدينية، وكانت نظرية الحق المقدس إحدى أبرز خصائصها، التي تقضي استلاب أو تغييب دور الشعب، وجعله نسياً منسيّاً، فأزالت مبدأ المسائلة بين الحاكم والمحكوم، فالإمام المرشد الخميني أم الخامنئي، هو القائد السياسي المعصوم، والزعيم الديني الأوحد، وولي المسلمين الأبدي، القائم حكمه في هذا العصر على جميع مسلمي العالم.

وعلى هذا الأساس المتألّه جعلت حاكمية الفقيه السلطات الثلاث دمية بين أصابعها، لا حول ولا قوة لأي من رؤسائها ومسؤوليها[1]،

(١) (دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية). طهران ١٩٨٠.

بعد رحيل السيد الخميني في حزيران ١٩٨٩ أجري تعديل جزئي على الدستور وكانت المادة ١١٢ من دستور عام ١٩٨٩ من أهم المواد التي أضيفت لدستور١٩٨٩، ولم يكن لها ولا للمؤسسة السياسية التي تتحدث عنها (مجمع تشخيص النظام) وجود في دستور ١٩٨٠ الذي صدر في بداية الثورة وفي عهد الخميني.. وتعكس هذه المادة أيضًا تكريسًا دستوريًّا ومؤسساتيًّا لنظرية ولاية الفقيه وهو أمر لم تدع الحاجة إليه في عهد الثورة ربما بسبب شخصية الخميني الطاغية، أو بسبب المعارضة الشديدة من قبل المرجعيات الدينية لنظرية ولاية الفقيه في بداية عهد الثورة حتى مع وجود الخميني. في جميع الأحوال تجسد هذه المادة في الدستور الإيراني التوجُّه الثيوقراطي لنظام الثورة الإسلامية في إيران، وسيطرة النخبة الدينية الحاكمة؛ مِمّا يقف عائقًا أمام أية محاولة حقيقية للإصلاح حتى ولو جاءت من النخبة الدينية الحاكمة نفسها، وهذه واحدة من أشد العقبات التي تواجه التيار الإصلاحي الايراني في الوقت الراهن. =

وهناك الكثير من الشواهد والأمثلة على وحدانية المرشد، ومركزية حاكميته، فعندما حاول الدكتور بني صدر أن يمارس صلاحياته بمعزل

=المادة ١١٢ عزّزت موقع الرئيس أيضاً من خلال دمج رئاسة الوزراء برئاسة الجمهورية، لكن هذا التعديل لم يمنع خاتمي الذي شعر بتبعيته الصارمة للفقيه، لم يمنعه من السّعي إلى تمرير قانون في الشورى من أجل منح الرئيس صلاحيات أكبر، إلا أنّ المجلس رفضه.

يمزج الدستور الإيراني من حيث الشكل بين المشاركة الشعبية المطبقة في الغرب باسم الديمقراطية، والحكم الديني. فالرئيس المنتخب والمسؤولون في السلطة التنفيذية يخضعون لمساءلة البرلمان، لكن سلطتهم لا توازي سلطة الولي الفقيه.. بينما ينتخب رئيس الجمهورية لفترة أربع سنوات، والولي الفقيه ينتخب أيضاً من قبل مجلس الخبراء لمدة غير محدودة، ويمكن عزله إذا فقد أحد الشروط المؤهلة.. ولكن منصبه أصبح أبديًّا .

يمنح الدستور الرئيس مسؤولية تنفيذ السياسة الاقتصادية، وإدارة الشؤون السياسية للبلاد من خلال مجلس وزرائه، وهو أيضًا رئيس المجلس الأعلى للأمن القومي الذي ينسّق الدفاع الوطني والسياسة الأمنية. ويوقع الرئيس مذكرات واتفاقيات مع حكومات أجنبية، وله حق الموافقة على تعيين السفراء.. في المقابل، يمتلك الولي الفقيه القول الفصل في جميع قضايا الدولة، وهو الذي يضع الإطار العام للسياسات الخارجية والداخلية، ويسيطر مباشرة على القوات المسلحة والمخابرات، ويعيّن مجموعة من أصحاب المناصب المهمة في الدولة مثل رئيس الهيئة القضائية، ورئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الحكومية.. وله ممثلون شخصيون منتشرون في بعض المؤسسات الحكومية والأقاليم.

من أهم الإضافات التي جاء بها دستور ١٩٨٩ المعدل أيضاً إنشاؤه لما يُسمّى بمجمع "تشخيص" النظام الذي أعطى القائد هيمنة مباشرة على مجلس الشورى الإسلامي، تتعلق بوظيفته التشريعية عن طريق ممارسة رقابة دستورية على ما يصدره من قوانين وتشريعات بالإضافة إلى ما يتمتع به القائد من صلاحيات لتحديد نوعية ومواصفات المرشحين عن طريق مرجعية مجلس صيانة الدستور له .

انظر الدستور الإيراني، طبعة طهران المعدلة ١٩٨٩. المادة: ١١٢، وراجع الفقه السياسي الإيراني المعاصر ج١ ص١٢٥.

عن قبضة اللاهوت، أُقصي عن مركزه الوظيفي، وأصبح في نظر الإمام الخميني خائناً وخارجاً على الإسلام، فلم يجد الرجل بعد أن التفت حول عنقه حبال الفقيه أو كادت، إلا أن ينفذ بجلده خارج المملكة الدينية، وما حصل لبني صدر كادت أن تتكرر صورته مع خاتمي الذي سعى إلى توسيع صلاحياته أملاً في تحقيق مشروعه الإصلاحي، وللمرة الثالثة تشتد الخصومة بين الفقيه والرئيس، وينزل خامنئي حلبة الصراع بنفسه، مصمم على تسديد ضربة قاضية تجعل محمود نجاد، يفقد وعيه إلى الأبد، لولا أن الأخير، بادر إلى تقبيل يدي القائد المعصوم، ملتمساً منه العفو والمغفرة .

يرى الباحث أن هيمنة الفقيه السياسية القاهرة على مدى العقود الثلاثة الماضية من قيام الجمهورية، كانت نقطة البداية الحاسمة هي الوثيقة الدستورية التي أكدت الحاكمية الإلهية وتفردها الشامل، فأقطعت رجل الدين قمة الهرم، فيما أبقت الشعب كله قابعاً في السفح.

وهكذا كرست الـ(عمامة) سلطانها دنيوياً وأخروياً، أي: تمّ تفصيل النظام الثيوقراطي القائم على وفق إرادة الفقيه الشخصية، فسلّح نفسه منذ العام الأول بصلاحيات لا حدود لها، قادرة على اختزال أدوار مؤسسات الدولة ومن بينها رئاسة الجمهورية، لذلك لم يحظ أي من الرؤساء الستة منذ عام ١٩٧٩ إلى يومنا الراهن ٢٠١١ بأي قدر من الاستقلالية، ولم يتمتعوا بصلاحيات كافية، تمكنهم من حرية اتخاذ القرار، هذا الأمر يضعنا أمام حقيقة (عمامة الفقيه) التي زوّدت المرشد

الأعلى بمصادر قوة سياسية فائقة النفوذ والتأثير، وضعت بين يديه مفاتيح الحل والعقد، فالولي الفقيه وحده من يمتلك قرار إعلان الحرب وإجراء الصلح، وهو المعني بتعيين قادة القوات المسلحة (الأرض، والجو، والبحر) وأعضاء الدفاع الوطني، والأمر نفسه في تعيين الفقهاء المراقبين على صيانة الدستور والقوانين التي يسنّها مجلس الشورى.. وهو المسؤول عن اختيار أعلى سلطة قضائية في البلاد. وله الكلمة النافذة الأولى في نصب وعزل رئيس أركان الحرب. وقائد الحرس الثوري. وبيده أمر عزل رئيس الجمهورية إذا اقتضت مصالح الأمة. ورغم سعة هذه الصلاحيات فإن سلطة الحق المقدس جعلت الإمام الخميني، يذهب إلى ما وراء الدستور، ففرض هيمنته على مجلس الشورى وعلى رئاسة الجمهورية، فأقال (أبو الحسن بني صدر) رئيس الجمهورية الأول عام ١٩٨١ لأنه حاول أن يخرج من عباءة السيد، فعُدّ خائناً ومتآمراً ومتمرداً على صاحب المقام الإلهي.. وكاد أن يواجه السيد خاتمي المصير نفسه على يد السيد خامنئي .

١ ـ بموجب هذه الصلاحيات وما نشأ عنها ورافقها من إحكام القبضة الثيوقراطية على رقاب المواطنين، أسفرت الثورة عن الجانب العقيم من تجربتها الاستبدادية، فمقابل الثمن الباهظ الذي دفعه الشعب الإيراني، من دماء شهدائه وتضحيات أجياله للفوز بالحرية، خلاصاً من جبروت الإمبراطورية البهلوية، كان البديل ولاة طغاة استبدلوا (بدلة السموكنغ) بـ(العمائم واللحى) وهم يتبجحون بالسلطة الإلهية المطلقة .

٢ ـ بسبب فرديته المتسلطة، وتأكيداً لوحدانية حاكميته، قام الخميني بتقريع (خامنئي) برسالة شديدة اللهجة عام١٩٨٨، وكان خامنئي يشغل آنذاك منصب (رئيس الجمهورية)، عندما اعترض الأخير على بعض ممارساته، حيث أجاز قانون العمل بعد أن عارضه مجلس المحافظة على الدستور .

٣ ـ في هذه القضية حصراً، دشّنت ولاية الفقيه مرحلة تعد الأخطر في تاريخ الثورة الإيرانية، بإعلان الخميني الحازم، أنّ ولاية الفقيه ولاية مطلقة، كولاية الرسول ﷺ فالولي الفقيه مُعيّن من قبل (الإمام المهدي الغائب).. لذلك لا يجوز الاعتراض على قراراته، انطلاقاً من الحديث المنسوب إلى المهدي الذي يقول فيه: (إن الراد على الفقهاء كالراد علينا وكالراد على الله) [١]. وإذا كان الفقهاء هم مرجع الأمة الأول والمسؤولون عن تصريف أمور المسلمين، فإنهم أيضاً (منصوبون للحكم وإليهم قد فوضت الحكومة ولاية الناس وسياستهم، وكل من يتخلف عن طاعتهم فإن الله يؤاخذه ويحاسبه)!! [٢]

وبفضل الحاكمية المطلقة رفعت الأقلام وجفت الصحف، فكانت بمنزلة التذكرة السحرية التي شرعت باب (العصمة) أمام المرشد الثاني، وأصبح كما معلمه الأول، لا ينطق عن الهوى!!

---

(١) زين الدين العاملي. مسالك الأفهام طبعة. قم. تحقيق بإشراف السيد مرتضى المهري. مجلد: ٢ صفحه ٢٨٤. والسيد عليّ خامنئي – الإمامة والولاية. قم. ٩٢ – ٩٣.

(٢) عبدالستار الراوي: الأيديولوجيا والأساطير. وزارة الثقافة بغداد ١٩٨٨ ص٣٤.

المبحث السابع

(النصوص الدستورية والتطبيقات العملية)

أولاً- ولاية الفقيه والدستور : الدستور الإيراني في جوهره مَبني على (نظرية ولاية الفقيه) التي تستند إلى تصور كلي شامل، أساسه الاعتقاد بأن الفقيه الذي اجتمعت له وفيه الكفاءة العلمية وصفة العدالة، الذي عرفته الأمة وشخصته يتمتع بولاية عامة وسلطة مطلقة على شؤون البلاد والعباد، بوصفه الوصي عليهم في غيبة (الإمام المنتظر)، حيث نصّت المادة الخامسة على أن (تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة في غيبة المهدي في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل، المتقي، البصير بأمور العصر، الشجاع القادر علي الإدارة والتدبير)[1].

إن هذا التصور الكلي لدور الفقيه العادل، وصلاحياته الطليقة، ومنزلته الروحية مما ابتدعه وأحدثه في المذهب الإمامي، ذلك أن فقهاء المذهب المحدثين من أمثال الشيخ مرتضى الأنصاري، والعلامة النائيني، ومن سبقهم من العلماء القدماء أمثال (الكليني، والشيخ الصدوق،

---

(١) دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية. طبعة وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي١٩٨٩. وانظر:

- الإمام الخميني. الحكومة الإسلامية. طبعة القاهرة – تقديم الدكتور حسن حنفي
- الإمام الخميني. الأربعون حديثاً. لجنة إحياء تراث الإمام الخميني. قم ١٩٩٤.

والشيخ المفيد والطبرسي) خصّوا الفقيه العادل بـ(الولاية الخاصة) وقد استدلوا جميعا بدليلين :

– الأول: عدم وجود دليل قطعي مستفاد من آثار (الأئمة المعصومين) ومروياتهم يدل على وجوب طاعة الفقيه طاعة مطلقة، في دائرتي الأحكام الخاصة والعامة سواء بسواء .

– الثاني: أن إثبات الولاية العامة للفقيه ينتهي لا محالة إلى التسوية بينه وبين (الإمام المعصوم)، وهذا ما لا تؤيده حجة من عقل أو دليل من نقل، ذلك أنّ حكم الإمام المعصوم. –بحسب آراء أئمة المذهب الإمامي– منزه عن الشك والشبه والظن، لأنه دليل في ذاته وليس مدلولاً، في حين تبقى اجتهادات الفقهاء مهما بلغت من الدقة والتدقيق دون مستوى اليقين الذي لا يخالطه ريب أو شك[1].

ومن ثم، فإنّ منح الفقيه حق الولاية العامة يسوق منطقياً إلى رفع درجته إلى مقام (الأئمة المعصومين) وهو ما ادّعاه السيد الخميني لنفسه بدعوى (استمرارية الإمامة والقيادة) العامة في غيبة المهدي.. وعليه فإن الدستور في فلسفته العامة يستمد شرعيته من (الآراء والمعتقدات الذاتية) للخميني نفسه بوصفه (حجة مطلقة) ونائباً للإمام الغائب في الفصل بين الأمور والأشياء، مع ما يترتب على هذا على وجه الضرورة من:

(١) الدكتور عرفان عبد الحميد وآخرون. نهج الخميني في ميزان الفكر الإسلامي. دار عمار. عمان ١٩٨٥ .

(الاستبداد والأنانية واحتكار السلطة والعلم الديني، واعتبار الأمة حشدا من القُصَّر) يتساوى في ذلك الراشد والقاصر، والعالم والجاهل، وما يسوق إليه من نقض لحقوق الأمة في أن تشرع لنفسها –خارج حدود النصوص القطعية الثابتة– من الأحكام والتقارير، وفقاً للمصالح العامة المرسلة، وتبعية التشريع لتلك المصالح وفق قاعدة (تغير الأحكام بتغير الأمكنة والأزمان) .

وهكذا فنحن إزاء فهم للقانون يُقيم الحكومة على أساس ثيوقراطي – مذهبي خالص، يستند إلى حق إلهي مفروض يسوي بين الدين والمذهب، حسب (المادة الثانية عشرة) من الدستور .وحكم يستند في النهاية –مهما عبر عن نفسه في صيغ عصرية– إلى رأي (منفرد بذاته) وهو رأي (الحاكم المتألّه) الذي يدّعي لآرائه واجتهاداته العصمة واليقين، ولأحكامه وتقاريره الإطلاق والضرورة؛ فقد نصّ الدستور في المادة السابعة والخمسين على (أنّ السلطات الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية – هي عبارة عن السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية التي تُمارس تحت إشراف ولاية الأمر وإمامة الأمة) .

إن هذا التصور لـ(لحاكم المتألّه المعصوم) الذي يقع –بما له من سلطة روحية خارقة– خارج نطاق القدرة الإنسانية، وما تخضع لها من سنن واعتبارات، إضافة إلى أنه يغلق منافذ الاجتهاد، ويلغي حرية الرأي والاستنباط أمام أهل العلم والمعرفة من مجتهدي الأمة، باعتبار أن هذا الحاكم هو الوصي القائم على شؤون البشر القاصرين، نيابة عن الإمام

الغائب المعصوم، مِمّا لا يصدر عن مبدأ إسلامي معترف به من قبل جمهور الفقهاء من أصحاب المذاهب الإسلامية، بل هو مِما يرتد في أصوله وجذوره إلى المفاهيم التي عرفتها التقاليد السياسية الفارسية القديمة (فالتوقير الوثني، والطاعة المطلقة، والانقياد التام للسلطة السياسية – الدينية المتحكمة، كان على مرِّ التاريخ من الخصائص الذاتية لتراث ملوك فارس الأقدمين)[1].

ولأن هذا التصور لـ(لحاكم المتأله) يشكل قاعدة الارتكاز لفلسفة الدستور الإيراني، ولأنه مبدأ مفارق غيبي، يقوم خارج نطاق التاريخ، ويتجاوز الواقع وشروطه، فقد طغت عليه نزعة تفاؤلية في التاريخ البشري غاية في السذاجة والبدائية، تدعي لنفسها تغيير ما هو كائن فعلا، إلى ما ينبغي أن يكون بضربة سحرية، كذلك انتهت إلى صور من (التناقض والتدابر والاختلاف)، وذلك بسبب الهوة اللامتعيّنة التي تفصل بين النظرة المثالية المجردة التي تحكمت في صياغة الدستور و(الصورة الواقعية – التطبيقية له) في العالم الراهن القائم .

(١) عبد الستار الراوي ـ مقدمة في الفكر الديني الإيراني ـ بغداد ١٩٨٣ ص ٢١ وما يليها ـ دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية. طبعة وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، والإمام الخميني. الحكومة الإسلامية. طبعة القاهرة – تقديم الدكتور حسن حنفي، والإمام الخميني. الأربعون حديثاً. لجنة إحياء تراث الإمام الخميني. قم ١٩٩٤. والدكتور عرفان عبد الحميد وآخرون. نهج الخميني في ميزان الفكر الإسلامي .دار عمار. عمان ١٩٨٥.

إن نظرية ولاية الفقيه وسلطته المطلقة ومشيئته الصارمة التي تنحسر إزاءها إرادة الإنسان الفرد وحريته في الاجتهاد والتفكير، تقوم على فرضية ميتافيزيقية غيبية المضمون والمسار، مفادها: أن العالم بكل ما فيه من شرور ومآس وآلام، يمكن أن يخلق من خلال صياغة فنية مجردة لمواد الدستور – خلقاً جديداً تزول فيه النقائض وتختفي منه الآثام والشرور، مِمّا يشكل رد فعل عاطفي للأوضاع السائدة في إيران، التي لم يستطع معها أن يرتقِ المشرع إلى مستوى (التقويم المنطقي) العملي لأحكام الشريعة في ضوء الواقع ومعطياته، فهو محاولة إسقاط سيكولوجية محضة من جهة، وعملية تعويض تتوهم إمكان تجاوز وطأة الإحساس بمشكلات الواقع عن طريق التجريدات الفكرية من جهة أخرى .

هكذا انتهى هذا التصور الذي تحكّم في صياغة قسرية لمواد الدستور إلى (فكر غيبي، وجمود عقائدي، ونزعة وثوقية صرفة، فضلاً عن حكم سلطوي ودكتاتورية سياسية ولاهوتية في آنٍ معاً) يقوم بحكم خصائصه وطبيعته على مصادرة حق الفرد في النقد والمراجعة، وإسقاط تدبيره لشؤونه على هدى العقل، ومن ثمّ إلغاء وجوده الإنساني، ومسخ آدميته، رغم وجود مواد في هذا الدستور تدعي قدسية حقوق الإنسان ولزوم ضمانها، ومنع هتك حرماته، ووجوب صيانتها، فذلك من قبيل التناقض الذي أشرنا إليه من قبل، الذي يشكّل سمة عامة ومشتركة للأيديولوجيات الفردية .

ثانياً – النصوص الدستورية والتطبيقات العملية :

١ـ الأحادية المذهبية :

إن الاحتماء تحت مظلة التأويلات الذاتية والقول (لا تبتني الحكومة – من وجهة نظر الإسلام – على الطبقية، أو على السلطة الفردية، أو الجماعية، بل إنها تجسد التطلعات السياسية لشعب متحد في دينه وتفكيره، حيث يقوم بتنظيم نفسه حتى يستطيع من خلال التغيير الفكري والعقائدي أن يسلك طريقه نحو هدفه النهائي وهو الحركة إلى الله) ... إن هذه العبارات التي وضعها المشرع في صدر دستور جمهورية إيران الإسلامية لم تخف حقيقة نزعة الغلو العقائدي التي غمرت ألوانها الطائفية لغة الدستور، فجاءت تكريساً للمذهبية الضيقة والنظرة الأحادية في أكثر من مادة من مواده.

هل من مسوغات الوحدة الإسلامية التي ترفع شعارها ولاية الفقيه النص على مذهبية الدولة؟ كما ورد في المادة الثانية عشرة (الدين الرسمي لإيران هو الإسلام، والمذهب الجعفري الإثنا عشري، وهذه المادة تبقى للأبد غير قابلة للتغيير)!!

والمشرع الإيراني يعلم علم اليقين، أن الشعب الإيراني بحكم تنوع قومياته ومذاهبه الدينية لا يتبع مذهباً واحداً بعينه، فإلزام جميع مواطني البلاد بمذهب رسمي للدولة لا يعني إلا الإكراه الذي لا يجيزه الإسلام في دائرة الاعتقاد مع أصحاب الأديان الأخرى، فكيف يفرض جبراً وقسراً باسم المذهبية على الشعب الإيراني .

إن الإقرار الدستوري بأن الدين الرسمي للدولة هو الإسلام هو النص المعمول به في دساتير أغلب الدول الإسلامية ومنها أقطار الوطن العربي، ومع ذلك لم تدع دولة لنفسها تطبيق نصوص الشريعة جملة وتفصيلاً، نصّاً وروحاً، أو تحكيمها في أمورها العامّة ونشاطاتها المختلفة، ولا هذه الدول زعمت أن (الدستور إسلامي) بقدر ما اتخذت من تعاليم الإسلام وتشريعاته وأحكامه مثالاً مطلقاً تحاول الاهتداء به، والسّير على نهجه والاقتداء به، قدر الممكن والمستطاع، فأية فضيلة تبقى للدستور الإيراني ومشرعيه قياساً بغيره حتى يدعي لنفسه ما لا يدعيه الآخرون؟!

فالنص على أن مذهباً بعينه هو المذهب الرسمي في إيران، يوحي بأن الدولة تنتهج نهجاً طائفياً، وأنها قامت على أساس (الخاص) لا (العام)، أي إنها خالصة لفئة قائمة بنفسها، وليست دولة لجميع المسلمين..أمّا النص في المادة نفسها على أن (المذاهب الأخرى تتمتع برسمية في التعليم والتربية الدينية والأحوال الشخصية والدعاوى المرتبطة بالمحاكم..) فإنه من المفارقات التي لا تخطر على بال مؤمن مسلم حريص على وحدة الأمة، ذلك أن من شأن هذا التمييز الطائفي أن يكون مدعاة لأن يفرق المسلمين ويباعد بينهم، فالمسلمون أمة واحدة من دون الناس، وما يتبناه رئيس الدولة؛ خليفة كان أم إماماً، يجب على جميع المسلمين الأخذ به والعمل بمقتضاه. لذلك يجب أن يكون التشريع والتعليم والتربية واحداً، حتى ينصهر الجميع في بوتقة واحدة، تجعل منهم وحدة متماسكة غير

متنافرة... وإذا علمنا أن في إيران حوالي (٢٠٪) من الشعب يتبعون مدرسة فقهية أخرى، فهل هذه المادة تعمل على الوحدة الإسلامية؟!

أليس هذا مخالف لروح الدستور الذي قرّر في مقدمته: (الدستور يضمن زوال كل نوع من أنواع الدكتاتورية الفكرية)، كيف نفسر إذن فرض مذهب بعينه على بلد متعدد المذاهب أليست هذه دكتاتورية؟!

٢ ـ الوقائع الميدانية والتطبيقية:

تشير الوقائع من داخل تجربة ولاية الفقيه وتطبيقاتها الميدانية على هذه المادة، وبعد مرور أكثر من (٣٢) عاماً على الدستور- إلى أن الصدام الطائفي مع قسم كبير من الشعب (٢٠٪) لا زال قائماً حتى اليوم، وأنّ الأحادية المذهبية فرضت قيودًا غليظة على أصحاب الفقه الآخر، ومنعت الدولة بقوة الدستور حرية التعبد بغير مذهبها الرسمي في العاصمة طهران ومراكز المدن الأخرى، وما كان من الحظر قائمًا في عهد السيد الخميني تمّ تعميقه وتوسيع مدياته في ظل ولاية السيد علي خامنئي، بعد أن انصرف التمييز المذهبي من الدين إلى السياسة، ومنها إلى الإعلام، الذي لا يكف عن ترويج الوعي الزائف، عبر التشويه المتعمد للتاريخ العربي الإسلامي وعن تجريح الشيخين والرموز الإسلامية الأخرى .

فالأحادية المذهبية الحكومية (الدستورية) وطوال العقود الثلاثة الماضية تنشغل بإسقاط كل ما عداها من الفرق والمذاهب الإسلامية،

ولا تقيم لها وزنًا. كما يعتقد المنظرون الإيرانيون والموالون لنظرية الفقيه (بأن كل من لا يؤمن بالإمامة على طريقة السيد الخميني يكون كمن جحد نبوة جميع الأنبياء، واعتقادنا فيمن أقر بأمير المؤمنين وأنكر واحدًا من بعده من الأئمة أنه بمنزلة من أقر بجميع الأنبياء وأنكر نبوة نبينا محمدﷺ.

وهذه الأحكام القاطعة التي أطلقها الخميني في جحود وتكفير مسلمين من أهل القبلة لم تتخل عنها الثورة الإيرانية، فالخميني أفاض في شرح الحديث الثالث والثلاثين الخاص بالولاية، من كتابه(الأربعون حديثًا)، فقد كرر الحكم بتكفير كل المذاهب الإسلامية حين يقول: (ومن المعلوم أن هذا الأمر يختص بشيعة أهل البيت، ويحرم عنه الناس الآخرون؛ لأن الإيمان لا يحصل إلا بواسطة ولاية علي وأوصيائه من المعصومين الطاهرين عليهم السلام، بل لا يقبل الإيمان بالله ورسوله من دون الولاية). وعزّز الخميني منقولاته بالاستناد إلى كتاب (الكافي) في تأكيد قوله: (ذِروة الأمر وسَنامه ومفتاحه وباب الأشياء ورِضى الرحمن الطاعة للإمام بَعد معرفته.. أما لو أن رجلا قام ليله، وصام نهاره، وتصدّق بجميع ماله، وحجّ جميع دهره، ولم يعرف ولاية ولي الله فيُواليه، وتكون جميع أعماله بدلالته إليه، ما كان له على الله حق في ثوابه، ولا كان من أهل الإيمان)[1].

(١) الكليني. أصول الكافي. (م٢ ج٥ ص٥١٣).

والأخبار في هذا الموضوع وبهذا المضمون كثيرة، ويستفاد مجموعها أن ولاية أهل البيت عليهم السلام، شرط في قبول الأعمال عند الله سبحانه، بل هو شرط في قبول الإيمان بالله والنبي الأكرم ﷺ.

٣ ـ فكرة التقريب بين المدارس الفقهية :

في ظل الأحادية المذهبية القاطعة وما يقترن بها ويترتب عليها من إقصاء وتمييز للمدارس الفقهية الأخرى، والتضييق على أصحابها، في ظل ذلك كله، أنشأت إيران واحدة من أكبر مؤسساتها تحت عنوان (مؤسسة التقريب بين المذاهب) ولا ندري حتى الآن حجم إنجازات المؤسسة بقيادة الشيخ التسخيري، وهل بوسع الرجل الفقيه وهو من كبار علماء إيران أن يفسر لنا المفارقة بين الخاص المذهبي والعام الإسلامي؟ وهل يتفضل الشيخ الجليل بإفادتنا عن تطبيقات فلسفة التقريب في الواقع الإيراني؟ ونعلم أنّ الرجل أجهد نفسه في حمل شعار الوحدة الإسلامية منذ ثلاثة عقود.

٤ ـ المنهج الأبدي :

يتوالى اللون الطائفي السياسي في الدستور الإيراني، بوصفه منهجًا أبديًّا ففي المادة الثالثة والسبعين مثلاً المتعلقة بمجلس الشورى (لا يحق لمجلس الشورى الإسلامي أن يسن القوانين المغايرة لأصول وأحكام المذهب الرسمي للدولة) ويضفي الدستور في مادته الـ(١٢١) اللون ذاته على منطوق القسم الذي يؤديه رئيس الجمهورية: (إنني باعتباري

رئيسًا للجمهورية أقسم بالله القادر المتعال في حضرة القرآن الكريم أمام الشعب الإيراني أن أكون حاميًا للمذهب الرسمي)[1].

ويبرز البعد الفقهي الواحد في الشأن العسكري المادة (١٤٤) (يجب أن يكون جيش جمهورية إيران الإسلامية جيشًا إسلاميًّا، وذلك بأن يكون جيشًا عقائديًّا، وأن يضم أفرادًا لائقين مؤمنين بأهداف الثورة الإسلامية)[2].

٥ ـ الوحدة الإسلامية والنزعة التجزيئية :

حسب المادة (١١٥) لابدّ لرئيس الجمهورية (الإسلامية): (أن يكون إيرانيّاً ويحمل الجنسية الإيرانية) مادة (١١٥)[3]. فهل في الوحدة الإسلامية هناك مكان للإقليمية والقطرية؟ ثم أليس في الشيعة من هم من غير الإيرانيين، فما الذي يمنع أن يكون رئيس جمهورية إيران الإسلامية شيعيًّا عربيًّا أم أن القضية لها بعد قومي؟

الذي يرجّح هذا احتمال أن الدستور وضع لدولة قومية وليس لدولة إسلامية، طبقاً لقضيتي اللغة والتاريخ.. فما ورد في منطوق المادة الخامسة عشرة يؤكد على (اللغة والكتابة الرسمية والمشتركة هي الفارسية)! وما جاء في المادة ١٧(بداية التاريخ الرسمي للبلاد هجرة

---

(١) دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية (مصدر سابق).

(٢) دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية (مصدر سابق).

(٣) دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية (مصدر سابق).

رسول الله ﷺ، ويعتبر التاريخان الهجري الشمسي والهجري القمري كلاهما رسميين)[1].

ولعل فقهاء الدستور كانوا على علم بأن للإسلام لغة واحدة، هي اللغة العربية، لا بوصفها لغة للأمة العربية، بل لأنها لغة القرآن الذي أنزله الله بها، ولغة السنة النبوية بوصفها بيانا للقرآن، ولغة التراث الفقهي الإسلامي على مدى العصور، ولأن دين الله لا يمكن أن يفهم بغير لغته ولا يمكن الاجتهاد، واستنباط الأحكام الشرعية للحوادث الجديدة إلا باللغة العربية، والدولة الإسلامية في عهد النبي والخلفاء لم تستعمل لغة أخرى غير العربية، حتى إن جميع من أسلم من الأقوام العربية كانوا يتعلمون العربية، وكانت جميع مؤلفاتهم ومتونهم بلغة القرآن، ولم يتقن هؤلاء العربية ويؤلفوا بها لأنها لغة العرب، بل على أساس أنها لغة التوحيد، فالإسلام واللغة العربية متلازمان، ولا يجوز الفصل بينهما. ولذلك كان على واضعي الدستور الذي يحمل (الصفة الإسلامية) أن تكون لغة الدولة هي اللغة العربية، وأن يكون التاريخ الهجري هو التاريخ الإسلامي، وليس التاريخ القومي .

(١) دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية (مصدر سابق).

المبحث الثامن

ولايات الخميني الخمس

ولاية الفقيه العامة، واحدة من نظريات الدين السياسي، لكن اعتماداتها الفكرية تشير إلى أنها ليست الصورة الأولى التي عرفناها في أطروحة الحكومة الإسلامية[1] التي ظهرت على كوكب الأرض عام ١٩٧٩، تمكّن الخميني من توظيف نصوصها في تجربة عمل سياسي منذ (٣٢) عاماً، ومن أجل الإحاطة بأصل الفكرة وتحولاتها النظرية، واتصالاً بتطور الفكر السياسي الإيراني، وجدنا من المفيد الوقوف على

(١) حاولنا في هذا المبحث؛ توثيق جزء مهم من تجربة (الحكومة الإسلامية) في ضوء عدد من المحددات السياسية ومتغيرات الجو السياسي العام، فضلاً عن اعتبارات المكان الذي حلّ فيه، وصراع الأزمنة الذي ألقى بظلاله على الفكرة الصاخبة صعوداً وهبوطاً، تقدماً وتراجعاً، وقد بدأ الخميني رحلته الأولى باحثاً عن الخيط الرفيع الذي يستضيء من خلاله لتشييد مدينته التي عثر على صورتها الفلسفية لدى أفلاطون والفارابي وابن سينا، في الفيلسوف الحاكم، مثلما وجد ضالته الطريدة في تصوّر وقياس وتأليف الرؤية التكاملية للولاية في متون سلسلة من رجالات الفقه الإمامي، نحو: الشيخ المفيد (٣٣٦-٤١٣هـ) الشيخ الحلي (٣٧٤-٤٤٧هـ) علي الكركي (٨٦٨-٩٤٠ هـ) أحمد النراقي (متوفى ١٢٤٨هـ) محمد حسن النجفي (متوفى ١٢٦٦هـ) الشيخ الأنصاري (١٢١٤-١٢٨١هـ) الشيخ رضا الهمداني (١٢٤٠-١٣٢٢هـ)

راجع الراوي الأيديولوجيا والأساطير. وزارة الثقافة. بغداد ١٩٨٨ ص٧٥ وانظر. موسوعة الرشيد. ولاية الفقيه عند الشيعة الإثني عشرية ٤/ ٢/ ٢٠١٠.

النسخ الخمس التي تنقلت فيها الخمينية من حال لحال، في رحلة البحث عن السلطان الأوحد الذي يتعيّن أن تخضع لحاكميته المقدّسة أنظمة العالم شرقاً وغرباً، ليصبح السّيد المُطاع، شاهراً سلاح التكفير بوجه الجميع.. لتخرج الولاية من وظيفتها الشرعية المقيدة بالقضاء والفتوى ورعاية الأيتام، إلى الولاية النووية و(الحاكمية الأبدية) والصلاحيات المطلقة، وهي الولاية التي أخرجت الفقيه من حب الحكمة إلى القفز على السلطة، فشوهت الحقائق وقلبت الموازين، من رحاب الموعظة الحسنة وبث روح المحبة والتواصل الإنساني بين البشر، إلى بث الفرقة والتباغض بين أصحاب الدار الواحدة .

الإشارات الأولى:

وردت بعض الشذرات المتناثرة عن الحكومة بين تضاعيف كتابه الأول (كشف الأسرار) التي نأى بها عن المؤسسة الدينية، ولم يسند في قيادتها أو الإشراف عليها أي دور سياسي للفقهاء العدول، ولا رجال الدين في إدارة شؤون الحكم. فيما أقرّ خلال حديثه عن الحكومة على شرعية نظام الملكية (البهلوية) مع وجوب استناد (الملك) في إدارة البلاد للإسلام .

وكشف الأسرار الذي أعده أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين، وظهرت طبعته الفارسية الأولى عام ١٩٤١ في قم، وترجم إلى العربية عام ١٩٨١ بعد أن تولى مركز البحوث والمعلومات نشره على نطاق ضيق في العام نفسه. الكتاب في الأصل يكاد يكون مكرّساً للرد على

الوهابية. وفيه أظهر المؤلف تحامله على الخلفاء الثلاثة (أبي بكر وعمر وعثمان)، وقضى بخروجهم على الإسلام، مستعملاً منذ ذلك الوقت ١٩٣٩ مصطلح (التكفير)، وطبقاً لنصوص الكتاب والآراء الواردة فإن المحقق المنصف يصنفه ضمن (مدرسة الغلو)[١].

١- نسخة انتفاضة خرداد[٢]:

منذ أواخر الخمسينيات وحتى السنوات الثلاث الأولى من العقد السادس من القرن العشرين، لم يتخل الخميني عن نظام الملكية البهلوية القائم، لكنه أبدى ميلاً سياسياً في توصيف الملكية القائمة، وكأنه يحاول استعادة روح المشروطية التي كانت عنواناً للغضب الشعبي ضد الملكية القاجارية ما بين عامي(١٩٠٥- ١٩٠٦)، فأعلن عبر محاضراته الحوزوية أهمية المراجعة السياسية للنظام القائم على قاعدة(الملكية الدستورية المقيدة السلطات)، انطلاقاً من رغبة مواطني إيران وحاجة البلاد إلى إعادة تقويم السلوك الإمبراطوري وفق مبدأ سيادة القانون، منعاً للإجراءات التعسفية ضد المواطنين، وإطلاقاً لحرية الرأي، ولكي تحقق مبتغاها وتأخذ الأمور مجراها، يتعيّن إعادة النظر في الصلاحيات المطلقة لرأس الدولة (الشاه) عن طريق تحديد مسؤولياته وفق الدستور، وبهذا وحده يمكن إعادة الاعتبار لدور الشعب والاعتراف بحقوقه، وهي مهمة

---

(١) راجع الإمام الخميني. كشف الأسرار. الطبعة الفارسية ١٩٤١ الطبعة العربية. مركز البحوث والمعلومات. بغداد ١٩٨٢ .

(٢) حميد أنصاري- حديث الانطلاق (من الولادة حتى الروح) طهران ١٩٨٩، ص٦-١٥.

عموم أهل البلاد، وكان موقف الخميني في هذه المرحلة جزءاً من موقف الرأي العام الذي بدأ يطالب بحقوقه الدستورية، وظل السيد الخميني متمسكاً بنسخة الدستورية الملكية حتى صيف عام ١٩٦٣، فتناولها وأشار إليها في أحاديثه وفي البيانات والعرائض المشتركة التي صدرت عن المؤسسة الدينية، وتواصل مع مطلب الدستورية الملكية مع تلامذته وفي محاضراته الحوزوية التي كان يلقيها في مدرسته المعروفة بـ (الفيضية) [1].

لم يرد ذكر ولاية الفقيه في تقاريره الفقهية أو مواقفه السياسية، ولم تكن تعني عنده سوى الواجبات الابتدائية المعروفة بإجماع الفقهاء والمقيدة بالأمور الحسبية كالموقوفات العامة التي تحتاج من يتولى أمرها، ولم يُعيّن لها الوقف متولياً خاصاً، وكذلك أموال اليتامى والقاصرين الذين ليس لهم أولياء وما شابه ذلك .

بعبارة أخرى إنّ الولاية العامة أو المطلقة لم تكن من المحطات الرئيسة في فكر الرجل ولم يتوقف عندها في عام الاضطراب الكبير الذي شهدته إيران في حزيران عام ١٩٦٣، ولم تسجل وقائع خرداد أن طرح الخميني بديلاً سياسياً للإمبراطورية الشاهنشاهية، بل كان مطلبه يقتصر فقط على الملكية الدستورية المقيدة السلطات، لكن هذا المطلب وحده كان يشكل تحديًا مباشرًا للشاه البهلوي، الذي ابتدع الثورة البيضاء من أجل التنمية والرخاء، وكان يعد سبباً كافياً لإثارة الإمبراطور الذي استحدث حزب رستاخيز (النهضة) وجعل منه منبرًا دعائيًّا لترويج شعارات الثورة البيضاء

(١) الدكتور سمير سليمان (الخميني والمشروع الحضاري الإسلامي). منظمة الإعلام الإسلامي، طهران ١٩٩٠ .

ضد مناوئيه، لذلك كانت (الدستورية) إيذاناً بصعود موجات الاحتجاج الشعبي إلى أسوار قصر نيافران الملكي، لذلك كان على النظام أن يتصدى بكل ما عرف عنه من تقاليد العنف والإجراءات القمعية الصارمة أن يلجأ إلى قبضته الحديدية في ضرب المسيرات الشعبية.. مما ضاعف السخط العام الذي امتد في كل اتجاه، وبلغ ذروته في الاصطدام المباشر برجالات المؤسسة الدينية، وترتب عليه تقييد حرية الخميني، ومن ثمّ نفيه إلى خارج البلاد[1]. وقد شكّل خروجه من إيران ونزوله لاجئاً سياسياً في تركيا، لحظة درامية كبرى في حياة الخميني التي كانت سبباً في شهرته بوصفه ثائرًا وبطلاً، فذاع اسمه منذ ذلك الوقت. يقول آية الله محسن كديور في هذا الصدد؛ عندما كان الإمام الخميني في الحوزة العلمية في قم، لم يكن مشهوراً في ذلك الوقت، وقد آمن مثل آيات الله آخرين في (قم) بالملكية الدستورية[2].

(١) حميد أنصاري– حديث الانطلاق (من الولادة حتى الروح) طهران ١٩٨٩، ص٢٣-٢٦.

(٢) آية الله الشيخ الدكتور محسن كديور، يعد أحد أبرز وجوه التيار الإصلاحي الجديد المعارض، وهو من مفكري الصف الأول في إيران وبسبب آرائه المستنيرة ومواقفه الشجاعة تعرض لسخط وملاحقة ولاية الفقيه، وخضع للمحكمة وزج به في السجن، فضلاً عن ذلك فقد اشتهر بمراجعاته النقدية وفكرياته الفلسفية العميقة، وقد عبر عنها في كتابه «نظريات الحكم في الفقه الشيعي (بحوث في ولاية الفقيه)». حيث نقض كديور أسس نظرية ولاية الفقيه المطلقة وبيَّن تهافت أدلتها وضعف مستنداتها. والشيخ الدكتور محسن كديور ثم الدكتور عطا الله مهاجراني من أوائل الذين أجروا تصنيفاً لتحولات ولاية الخميني، وإن كان الدكتور موسى الموسوي قد نوه مبكرا بهذه التحولات من خلال كتابه (الثورة البائسة). وكذلك فعل الدكتور بني صدر حيث تحدث بإسهاب ن نسخته الفرنسية. مجلة دير شبيغل ٧-٨-٢٠٠٩ وراجع جريدة الشرق الأوسط ٢١-٥-٢٠١١.

٢- النسخة النجفية :

عندما اضطر الخميني للتوجه إلى النجف مدفوعاً بضغوط الشاه، وكان في ذلك الوقت مشهوراً، وأحد أهم آيات الله في إيران، كتب نظريته الشهيرة حول (ولاية الفقيه)، أو الولاية العامة المطلقة للفقهاء، أي أنّ الفقهاء معينون من الله، ولهم سلطة مثل سلطة النبي ﷺ ويستطيعون فعل أي شيء يرونه[1] طبقاً لصلاحياتهم الإلهية الطليقة، التي أضفت على (الفقيه القائد) صفات المعصوم أو مقاربة من الصفات المهدوية باعتباره (منقذاً) للمستضعفين في العالم، ومبعوث العناية الإلهية لإحياء الشريعة وتجديد جذوة الإسلام، التي انطفأت منذ حكومة الكوفة، وعلى هذا النحو المتأله سيقدّم الخميني نفسه للعالمين.. ومن المؤكد أن أربع عشرة سنة أمضاها في النجف المعروفة "تاريخياً" بمدرستها الفقهية وبتقاليدها الحوزوية العريقة، أن الخميني التقى بالعديد من معلمي الحوزة وأساتذتها، وأنه تعرّف على السيد محمد باقر الصدر قارئاً لكتبه ومطّلعاً على مواقفه وأفكاره، دون أن يفصح عن تأثره بنظرية الصدر في "التفوق السياسي للمشرع" أو "ولاية الفقيه"، بوصفها حجر الزاوية الأساسي في البناء السياسي للدولة المرتقبة.. وضمن هذه السنوات سيعتمد "الخميني" على أعمال "الصدر" في محاضراته "من أجل حكومة إسلامية".. وخلال هذه الفترة الزمنية أيضاً ستظهر المؤلفات الأولى "للصدر" "فلسفتنا" و"اقتصادنا"، وهي بدائل تقدمها الحكومة الإسلامية

(١) المصدر السابق.

المفترضة للنظام الرأسمالي الاقتصادي والاجتماعي. في هذه المؤلفات تمّ نشر الخيارات المتعددة لقيام حكومة إسلامية حول مفهوم "ولاية الفقيه"، وذلك للمرة الأولى.. أي: حول تعريف الفئات المختلفة من النخب الدينية "المقلدون" و"المجتهدون"، بمعنى آخر سيكون لدى الخميني القدرة على قيادة إيران وهؤلاء هم آيات الله، حجة الإسلام، ثقة الله.. الخ".

في الواقع إن آيات الله" هم في قمة هرم سياسي - ديني طبقي، وسيلعبون عام ١٩٧٩ دوراً مضاعفاً في التأطير والتنظيم في طهران[١].

٣- النسخة الباريسية :

حين حل في العاصمة الفرنسية وقال: إن نظامه في الحكم سيكون (جمهورية إسلامية)، حديثة وديمقراطية، وإنه لن يكون له أي دور لرجال الدين في هذه الجمهورية، موقّعاً في باريس أول مسودة من الدستور الجديد لإيران، وفي هذه المسودة لم يكن هناك أي ذكر على الإطلاق لولاية الفقيه، تم ذكر منصب الرئاسة فقط، مثل النظام الفرنسي تمامًا، ووقع الخميني وآيات الله الآخرون هذه المسودة، لكن شيئاً فشيئاً تغيّرت آراء الخميني[٢].

---

(١) صلاح نيوف. الله في إيران. ٢٠٠٧ .

(٢) الدكتور الحسن بني صدر. قناة الجزيرة تشرين ثاني (نوفمبر) ٢٠٠٥.

يروي الشيخ محسن كديور عن المرحلة الباريسية[1]، الخميني الذي عرفه الإيرانيون قبل الثورة مباشرة كان الإمام الثالث أو (إمام باريس) لأن خطبه ومقابلاته الصحافية كانت تنشر، وتوزع علانية في كل المدن الإيرانية، وعندما كتبت، وقلت: إن الخميني آمن بمبدأ الولاية المطلقة للولي الفقيه، وإن الولي معين من قبل الله وليس الشعب، كان الناس يردون علي، ويقولون: (لا، لم يؤمن بهذا. نحن سمعناه بأنفسنا يتحدث عن ولاية مشروطة). وهم على حق؛ لأنهم سمعوا فقط الإمام الثالث، أو إمام باريس، فالخميني قال: أنا أحكم لأن الشعب اختارني. إذًا الناس على حق، لكن الخميني كان له بعدان، فهو كان حقيقة يصدق أنه اختيار الشعب، لكنه كان يرى أيضاً أنه معين من قبل الله .

٤- نسخة قم الأولى:

الولاية الإشرافية[2]: عقب عودته من المنفى مباشرة في الأول من فبراير ١٩٧٩، يمّم وجهه صوب قم، ليكون قريباً من تلامذته، وقد أوحى الخميني لمن حوله بأنّ دوره سيقتصر فقط على الإشراف والمتابعة، فيما كان السيد يعمل على إنتاج نظرية الإمامة الملكية. وفي مدينة قم أخذ يواصل دوره المرجعي.. مرجعية لها شأن سياسي، مترفعاً عن الخوض في التفاصيل التنفيذية، ولكنه لم يشر إلى هوية الولاية التي آثر

(١) الشيخ مصباح يزدي. ولاية الفقيه، (خبراء القيادة) طهران ج١ ص١٦-١٧.
(٢) راجع صلاح نيوف. مصدر سابق.

إرجاء الإعلان عنها، ريثما تتم عملية تصفية القوى المناوئة، وإقصاء القوى الوطنية، فانكبّ على صياغة مشروعه، وترسيم الخطة وكتابة السياسات العامة لنظام الحكم، لذلك لم يجد ضيراً في توقيع الورقة التمهيدية للدستور في باريس، دون أن يكون فيها ذكر لموقع ولي الفقيه. هذا لا يعني أن الخميني قد عدل عن نظرية ولاية الفقيه، ففي كلمته بمناسبة تنصيب المهندس مهدي بازركان رئيساً لمجلس الوزراء، أكد على الجمهورية الدينية، لكن تأييده الإجمالي للدستور، وإقامته في قم مراقباً، وعدم رجوعه إلى طهران- هذه الإمارات كلها تشير إلى طموح الخميني بعد زوال الإمبراطورية البهلوية، على صرف جل اهتمامه على إعادة تنظيم المؤسسة الدينية الظهير القوي لمشروعه السياسي. وقد كانت (قم) أفضل مكان لذلك. لكن المشاكل التي طرأت، ولاسيَّما إثر تصادم "الدولة الموقعة" و"شورى الثورة"، وأزمات النظام الجديد التأسيسي، أجبرته على الحضور إلى طهران لتوجيه دفة الحكم بالاتجاه الذي يحفظ هوية الجمهورية الفتية، ويلبي في الوقت نفسه رغبته السياسية.

في هذا الاختبار الجديد.. سعى الخميني لكيلا يتدخل في التفاصيل ظاهراً، لكنه على الحقيقة كان يمسك بجميع الخيوط الرئيسة عبر مساعديه[1].

(١) الأيديولوجيا. مصدر سابق ص٤٣.

٥- نسخة طهران[١]:

عندما بات الخميني القائد الأعلى والولي الفقيه ومطلق السلطات في طهران، شعر بأنه قائد سياسي عظيم، ولديه كاريزما وزعامة، شأن المشاهير في التاريخ، في طهران أفصحت ميوله الاستعراضية بأن الوقت قد أذن لبدء الخطوة التالية، للانتقال من البيروقراطية الإدارية إلى إعلان مركزية الفقيه، ليبدأ مشوار الحاكمية الجديدة، عبر المطلقات والكليات، فالفقيه هو المعين من الله وهو الرجل الرسولي، المنصوب نائباً للمعصوم الغائب والمتولي للمهام المقدسة، التي لا يأتيها الباطل أبداً، وتبدو الحاكمية بسلطانها المطلق بلا نهايات، وبلا أعراض، ليصبح المرشد العام للبشر والولي الأوحد لكافة مسلمي العالم، بوسعه أن يعلق الشريعة، وأن يحكم خارج القواعد الدينية إذا رأى أن ذلك مفيد للنظام الديني، أو للدولة الثيوقراطية، وقد تطوّع بعض العلماء إلى ترسيخ الطابع الغيبي للولي الأعلى، وكان الشيخ مصباح يزدي واحداً من هؤلاء، ممن أنشأ الكثير من الدراسات، وحبّر الكتب من أجل أن تبقى إيران قابعة في نفق اللاهوت السياسي، وآخر مغالطات اليزدي أنه قضى بتكفير معارضي الولاية ومنكري المقام الأسمى للقائد المعظم، وهو لم ينفك عن تسويغ الحاكمية المطلقة عبر التعلق بالنظريات التالية[٢].

أ- نظرية العقد الاجتماعي: ترى هذه النظرية أن شرعية الحكم تنبثق

---

(١) الراوي. الفقه السياسي الإيراني المعاصر (معجم المفاهيم والمصطلحات).

(٢) مصباح يزدي. مرجع سابق ج١ ص١٨-١٩.

عن العقد الاجتماعي، أي أن عقدًا يُبرم بين المواطنين والحكومة، يُعتبر المواطنون بموجبه ملزمين باتباع قوانين الحكومة، وفي المقابل تتعهد الحكومة بتوفير الأمن والنظام والرفاهية للمواطنين .

ب- نظرية الرضى والقبول: أن رضى المواطنين يمثّل معيار الشرعية، فإذا ما ارتضى أبناء المجتمع الحكومة؛ فإنه يجب عليهم عندئذ إطاعة قوانينها، ورضاهم هذا يدخلهم في التزام سياسي يوجب للحكومة حق إصدار الأوامر عليهم .

ج- نظرية الإرادة العامة: ومعناها أن إرادة الأمة بأجمعها أو الأغلبية منها إذا تعلّقت بحكم فئة ما؛ فإن تلك الحكومة تكتسب آنذاك صفة شرعية، وتصبح رغبة عموم الأمة معيارًا للشرعية .

د- نظرية العدالة: إذا ما سعت الحكومة من أجل تطبيق العدالة؛ تصبح مشروعة والعدالة هنا هي التي يتمخض عنها الالتزام السياسي .

هـ- نظرية السعادة أو القيم الأخلاقية: إن شرعية الحكومة تكمن في عملها من أجل توفير السعادة لأبناء المجتمع، وتحكيم القيم الأخلاقية، والسبب الذي يدفع الأمة للانقياد للحكومة هو سعيها لتوفير السعادة لهم .

ز- نظرية الحكم الإلهي: وفيها يكون الحق الإلهي والأمر الذي يمنحه هو المعيار في شرعية الحكومة، وفي الحقيقة فإن الحكومة الدينية تقوم على أساس هذه النظرية.

المبحث التاسع

نقد نظرية الفقيه

أولاً- الحاكمية الأبدية:

في البدء أبهر الخميني العالم الإسلامي بشعاراته مبشراً جمهور المسلمين بالسلام والمؤاخاة والعدالة وتحرير فلسطين.. ولكن سرعان ما انقلب المبشر على عقبيه، ليستبدل غصن الزيتون بالسيف، ملوحاً به في وجه جميع الدول والأمم، منذراً ومهدّداً.. فظهر الإمام المحارب الذي قاد الثورة باتجاه الاستبداد والغلو والتطرف. فشعار الموت لأميركا والموت لكل حكام العرب والموت للاتحاد السوفييتي والموت لمخالفي ولاية الفقيه، بقيت شعاراتٍ تلهب الساحة حماساً.. وسرعان ما أظهرت الثورة العداء الصارخ للتيارات الوطنية والعلمانية والليبرالية، حتى أصبحت الوطنية والليبرالية سبّة لا تقل عن سبة الماسونية والعمالة للصهيونية والإمبريالية وغيرها. وموسر القمع تجاه الذين اختلفوا معه، لم يستثن مرجعًا دينيًّا أو مثقفًا مدنيًّا مثل شريعتمداري وإبراهيم يزدي ومهدي بازركان أقصوا جميعا وهمشوا، وأعدم قطب زاده وزير الخارجية في بداية الثورة بتهمة التآمر على الثورة، وتقرر إلغاء رمزية المناضل الوطني الدكتور محمد مصدق، وأنزلت لوحات اسم الشارع الذي حمل اسمه في بداية الثورة ليغير إلى شارع ولي العصر، وكرّس مفهوم ولاية

الفقيه خارج إيران لتعني ولاية الإيرانيين على غير الإيرانيين، التي تجسدت بروح سلطوية تجاه الأمة العربية والشعوب الإسلامية. وقد وصل الزهو الاستعراضي وتضخم الذات لدى الفقيه الإيراني حدًّا بالغًا من النرجسية الشخصية والقومية أوقع الكثيرين من مريديه وتلاميذه في غائلة الغرور المرضي، عندما أوهمهم بأنهم متميزون ومتفوقون كما لو كانوا شعب الله المختار، وكرّس المرشد هذا المعنى في وصيته عندما خاطب الشعب الإيراني بأنه (أفضل من أصحاب رسول الله، وأفضل من أصحاب علي بن أبي طالب)[1].

١ ـ خرج الخميني على ترتيبات الواقع عندما أعلن أن الولاية التي يسعى إليها، ويعمل عليها، لم تعد ولاية خاصة أو (حسبية) ولا ينبغي أن تكون محدودة، وجزئية، مقيدة، وأن لا مكان لوعاظ السلاطين القائلين على مفارقة الدين للسياسة، ولم يعد بوسع العصر أن يتقبل الوظيفة التقليدية للفقهاء بقصرها على الأمور الحسبية من قبيل المرافعات وفصل الخصومات. الوقوفات التي لا متولي لها. حفظ أموال اليتامى والغائبين مع عدم وجود المتصدّي لحفظها.. ومثلما تمرد الفقيه الإيراني على الولاية الحسبية، فإنه رفض النظرية القائلة بمحدودية دور الفقيه على شؤون الحكم، ونقض الصفة الإشرافية[2].

---

(١) الشيخ لطف اللّه الصافي الكلبايكاني. ضرورة وجود الحكومة أو ولاية الفقهاء في عصر الغيبة. الرسالة المختصرة للمرجع الديني قم. ٢٠١١.

(٢) عباس نيكزاد. ترجمة كمال السيد. ولاية الفقيه بين الإطلاق والتقييد. مجلة المنهاج. العدد ١٦.

٢ ـ وإذا كانت الغالبية من العلماء قد تمسّكوا بالوظيفة الحسبية للفقيه، فإنهم أيضاً أنكروا الولاية المطلقة بوصفها فكرة مبتدعة لم يقل بها علماء الإمامية لا المحدثون ولا القدماء، إذ إنهم خصّوا الفقيه العادل الذي بلغ مرتبة الاجتهاد المطلق بـ(الولاية الخاصة) فقط، وقد استدلوا جميعًا بدليلين[1]:

- الأول: عدم وجود دليل قطعي مستفاد من آثار (الأئمة المعصومين) ومروياتهم، يدل على وجوب طاعة الفقيه طاعة مطلقة في دائرتي الأحكام الخاصة والعامة سواء بسواء.

- الثاني: إن إثبات الولاية العامة للفقيه ينتهي لا محالة إلى التسوية بينه وبين (الإمام المعصوم)، وهذا ما لا تؤيده حجة من عقل أو نقل.

٣ ـ تجاهل الخميني كل ما سيق من البينات في إبطال ونفي الولاية المطلقة، متجاوزاً الأدلة النقلية والعقلية، ساخراً من أصحابها، فكان كل الذي أراده ورغب فيه؛ قد أقدم عليه، وقرره وفق قناعته الذاتية، ومن أجل أن يمضي في مشروعه السياسي كان عليه أيضاً أن ينتزع الولاية من متونها الفقهية ويحرّرها من دائرة المسائل العبادية العملية، ليضعها في حيز علم الكلام ووسائله الاعتقادية، ليجعل منها حجة فأدخلها في أصول الدين لا من فروعه، وهذا يعني عدم وجود أي فرق بين ولاية

(١) توفيق المديني. محور الصراع في إيران: ولاية الأمة.. أم ولاية الفقيه؟! جريدة الوسط التونسية: ٢٨ – ٠٥ – ٢٠٠٨ .

الإمام المعصوم وولاية الفقيه، بل إن الخميني يذهب إلى المطابقة بين ولاية الفقيه وولاية الإمام. بعبارة أخرى، إن منح الفقيه حق الولاية العامة يؤدي منطقيًّا إلى رفع منزلته إلى مقام (الإمام المعصوم)، وهو ما ادعاه الخميني لنفسه بدعوى (استمرارية الإمامة والقيادة العامة في غيبة المهدي).

٤ـ في كتابه "الحكومة الإسلامية" يمنح الخميني الولي الفقيه سلطة مطلقة بوصفه نائب الإمام القائم بأصول المعرفة الدينية والسياسية وتطبيقها، فهو الذي يتولى الزعامة الأولى والرئاسة الكبرى وهو المصدر للقيادة العليا الإسلامية.. فالأمراء والقواد هم الممثلون لأوامر الفقيه الشاغل لمنصب الزعامة ورأس قمة وهو وحده المخول من قبل الله في إجراء الحدود[1].

٥ ـ والفقيه على النحو الوارد في كتاباته النظرية وفي قيادة التجربة السياسية – هو القائد الأوحد لعموم المسلمين، وهو مفوض من السماء – المزود بسلطات إلهية مطلقة لا حدود تتوقف عندها، أعطيت إليه باعتباره نائباً للإمام الغائب.

يضيف السيد الخميني: "(فتوهّم أن صلاحيات النبي في الحكم كانت أكثر من صلاحيات الفقيه هو توهم خاطئ وباطل.. نعم إن فضائل الرسول بالطبع هي أكثر من فضائل جميع البشر، لكن كثرة الفضائل

(١) الخميني. الحكومة الإسلامية ص٥٧.

المعنوية لا تزيد في صلاحيات الحكم، فالصلاحيات نفسها التي كانت للرسول والأئمة في تعبئة الجيوش والولاة والمحافظين واستلام الضرائب وصرفها في مصارف المسلمين قد أعطاها الله للحكومة المفترضة هذه الأيام، وهو لم يعين شخصًا بعينه، وإنما أعطاه لعنوان العالم العادل أي للولي الفقيه) وبناء على اعتقاده هذا، فإن الخميني وجّه عام ١٩٨٨ رسالة شديدة اللهجة إلى خامنئي (وكان رئيس للجمهورية حينها) يقول فيها: إن ولاية الفقيه كولاية الرسول ﷺ، فالولي الفقيه بالنسبة للخميني معين من قبل الإمام المهدي الغائب لذلك لا يجوز الاعتراض على قراراته، وذلك بناء على الحديث المنسوب للإمام جعفر الصادق الذي يقول (إن الراد على الفقهاء كالراد علينا، وكالراد على الله، وهو على حد الشرك بالله)[1].

ومن هنا اعتبر رد الولاية أي عدم القبول بولاية الفقيه شرك بالله، كما تعتبر إطاعة القائد من أكبر التكاليف الإلهية. وأن أمر تعجيل عودة (الغائب) وتحقيق زمن الحضور- متوقف على مدى استعداد البشر لقبول هذه الولاية والالتزام بها والتعود عليها.. ويترتب على تلك الأقوال الاعتقادية :

أ- عصمة العقل السياسي القائد عن الوقوع في الخطيئة أو الخطأ، وأنه متعال عن الكبائر والصغائر .

(١) كتبت صحيفة "شما- (أنتم) الأسبوعية الإيرانية (١٦/ ١١/ ٢٠٠٢).

ب – من تمام الدين انقياد الأمة الكلي للفقيه والطاعة التامة لإرادته وأوامره. بمعنى عدم جواز مساءلته أو محاسبته، ومقامه الديني يجعل القانون ينقاد له، وليس العكس .

ج– آراؤه ومواقفه وجميع أقواله، تعدُّ معصومة، من قبيل اليقينيات المؤكدة، ومن (الكليات) المتعالية على الشكوك والظنون.

د– الفقيه هو الحاكم الأوحد وهو المبتدأ والمنتهى، ومن صلاحياته احتكار السلطة العليا في التشريع والفقه وفهم الأحكام بحيث يصبح الحاكم معصومًا عن الخطأ، لا أحد من الأمة يخطئه في أمر من الأمور، ولا يعترض عليه، ولو كان مجلسًا للشورى.

هـ – الولاية الواحدية القاهرة عمّقت لدى الخميني نزعته الغالية إلى حد الهرطقة والتجديف نحو زعمه بـ(أن الأنبياء، لم يكملوا رسالات السماء، ولم ينجحوا في إرساء قواعد العدالة في العالم، وأن الشخص الذي سينجح في نشر العدل الكامل بين الناس هو المهدي المنتظر)[1].

ويستوي مع غلوه قوله في بيان منزلة الأئمة: (إن للإمام مقامًا محمودًا ودرجة سامية وخلافة تكوينية تخضع لولايتها وسيطرتها جميع ذرات هذا الكون[2]، وقوله: (والأئمة الذين لا نتصور فيهم السهو أو

(١) الخميني. مصدر سابق ٤٥.

(٢) المصدر السابق ٤٦.

الغفلة)[1].. و(من ضروريات مذهبنا، أن لأئمتنا مقامًا لا يبلغه ملك مقرب ولا نبي مرسل) [2]، و(أنّ تعاليم الأئمة كتعاليم القرآن يجب تنفيذها واتباعها) [3].

(١) المصدر السابق ٨٦.

(٢) المصدر السابق ٩٥.

(٣)المصدر السابق ٣٤.

المبحث العاشر

معارضو حاكمية الخميني في إيران

١ ـ من المفارقات الكبرى أن يخرج أول معارض لحاكمية الفقيه من قلب بيت المرشد الأعلى نفسه، وهو حسين أحمد الخميني حفيد الإمام الخميني، هو من طالب بإنهاء مبدأ ولاية الفقيه الذي اعتنقه وحكم به جده مسار إيران لأكثر من ثلاثين عاماً، وقد جهر برأيه منذ البدايات الأولى من قيام الثورة الإيرانية، فوضع قيد الإقامة الجبرية أثناء حياة جدّه الإمام الخميني وبأمر منه، بعد أن ألقى خطبة في قم، ولم يكن قد بلغ الرابعة والعشرين من عمره، هاجم فيها سلطة رجال الدين، التي أطاحت بـــ(أبي الحسن بني صدر) أول رئيس للجمهورية، وقال في خطبته المعروفة آنذاك "إنني أسمع وقع الديكتاتورية يقترب من إيران على وقع نعال رجال الدين "[١].

وقد اعتبر كلامه ذلك تحريضًا ضد الجمهورية الإسلامية، ولا يزال الحفيد المتمرد مطارداً من الولي الفقيه [٢].

---

(١) راجع عبدالله الفقير (حسين الخميني هل هو القائد الفعلي للثورة الحالية ضد الولي الفقيه). إبراهيم خياط جريدة الحياة عدد (١٠/ ٨/ ٢٠٠٣).

(٢) جريدة سرماية (رأس المال) الإيرانية عدد (٢ آذار- مارس ٢٠٠٨).

ليست هذه المفارقة الوحيدة، فثمة أحفاد آخرون خرجوا على ولاية الفقيه من دار الإمام الخميني، واصطدموا بجبروتها، ابتداء من علي أشراقي الذي منعته ولاية السيد خامنئي من الترشح لمجلس الشورى عام ٢٠٠٨ بحجة ميوله الإصلاحية ومناوئته للاستبداد اللاهوتي، مرورا بشقيقته الدكتورة زهرة أشراقي التي تقف على الخط النقيض للولاية، وقد تعرضت لملاحقة مليشيات الحكومة، بسبب معارضتها، بعد أن أشهرت احتجاجها على الصعود غير القانوني المخجل لمحمود أحمدي نجاد إلى الرئاسة، جراء تزوير انتخابات ٢٠٠٩، وهددت بفضح ملفات الولاية السوداء على حد قولها[١].

٢ ـ فزع آية الله العظمى المرجع محمد كاظم الشريعتمداري من صخب الولاية، وما أثارته من عنف وفوضى داخل البلاد، وقد حاول الرجل جاداً الإصلاح، وتعديل المسار، فبادر إلى تسجيل كثير من الوصايا والملاحظات للحد من اندفاعات الإمام الخميني[٢]، كان في مقدمتها رفض شريعتمداري للولاية المطلقة، أعقب ذلك إسداء النصح لتلميذه الخميني بأن لا ينسى نفسه وسط رمال السياسة المتحركة وسحر السلطة، فمكانه في مدرسته الفيضية التي غاب فيها عن تلاميذه. وكان الرد المفاجئ والصاعق، أن جعل الخميني التلميذ من أستاذه أمثولة مأساوية لكل من يفكر أن يخرج على مملكته الجديدة أو يمسها بكلمة..

(١) الجريدة الدولية. العدد ٢٠/ ١٢/ ٢٠٠٩.

(٢) الدكتور موسى الموسوي. الثورة البائسة ص٥١.

وهكذا ضرب التلميذ في العقوق تجاه معلمه مثلا سيئا. فجُرّد معلمه من لقب (آية الله العظمى)، ونُزعت عمامته، وبُصق في وجهه في محاكمة صورية، ثم أبقي قيد الإقامة الجبرية إلى أن حان أجله[1] خلافاً لقول الإمام علي بن أبي طالب ﷺ : (من علّمني حرفاً صرت له عبداً، فإن شاء باع، وإن شاء أبقى، لأنه أبي في الدين)[2].

٣ ـ وعلى نقيض مطلقات الولاية ووحدانية وعصمة الفقيه، طور بعض الفقهاء نظرية (ولاية الأمة على نفسها)، عبر مبدأ الشورى، في المسألة السياسية والتنظيمية المتعلقة بالمجتمع السياسي، بوصفها دولة زمنية لا يجوز للفقهاء أي – رجال الدين – أن يتولوا السلطة فيها، أو أن يكون كامل جسمها، ولاسيَّما جميع مفاصلها وقيادتها مكونة من رجال الدين. بل إن هذه الدولة يجب أن تدار بحكمة عالية، وأن يتولى قيادتها رجال سياسة مختصون؛ لأن رجال الدين عادة لا تتوفر لديهم دراية في شؤون الحكم وإدارة الدولة، والحال هذه تصبح الدولة من

(١) عبد الجبار العمر. الخميني بين الدين والدولة، مبحث الخميني وشريعتمداري ص١٤٤ وما بعدها .

(٢) المعلم في التراث العربي الإسلامي. مركز إحياء التراث العلمي العربي. جامعة بغداد ١٩٩٢.

مناطق "الفراغ التشريعي" المحالة للأمة. فلا مجال لأن يسند بها شخص واحد إذا كان هو الفقيه العادل[1].

٤ ـ التمس المرجع السيد محمد الحسيني الشيرازي (١٩٣٨-٢٠٠٢) من الإمام الخميني إعادة النظر في نظرية النيابة العامة، والعدول عن مطلقاتها، رغم أن المرشد الأعلى كما يروي الشيرازي كان يدعوه مرارًا للقبول بمنصب نائب الولي الفقيه قبل تعيين الشيخ المنتظري غير أن الشيرازي كان يرفض العرض دائمًا لإيمانه بمبدأ (شورى الفقهاء).

ويرى السيد الشيرازي أن جذر الأزمة تتمثل بالإصرار على تطبيق نظرية (ولاية الفقيه المطلقة) التي لم تضع أي اعتبار للقيادة المرجعية أو الإرادة الشعبية، فليس مهماً رأي الشعب إذا ما تعارض مع رأي (الولي الفقيه)، بل ليس مهماً رأي جميع المراجع مقابل رأيه، فهو الآمر الناهي وحكمه نافذ عليهم قسرًا، إذ إن جميع السلطات منحصرة بيده، وهو الذي يقرر هامش الموكول منها إلى الشعب، وله أن يصادر حق الأمة في تقرير المصير باعتبار وصايته إلهية عليها[2].

---

(١) شمس الدين، الإمام الشيخ محمد مهدي: الأمة والدولة والحركة الإسلامية، بيروت، كتاب الغدير، إصدار المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى في لبنان، ١٩٩٤، ص١٤٨. ص١٠٧.

(٢) السيد الشيرازي رأي حول ولاية الفقيه. ٢٠٠٦.

ومن يفكر - مجرد التفكير - في فك هذا القيد المجحف كأن يوجه الانتقاد لنمط الحكم أو لأسلوب قيادة (الولي الفقيه) يتهم بالهرطقة والكفر، فينبغي عليه أن يتوب إلى الله تعالى؛ لأنه وفق هذه المعادلة يكون خارجًا على المعصوم - الذي يمثله هذا الولي - وبالتالي فإنه خارج على الله! وقد ثبت السيد الشيرازي على الولاية الخمينية الملاحظات التالية[1]:

أ- أن السيد الخميني وسع من نطاق (ولاية الفقيه) في رؤاه، فجعلها (ولاية مطلقة)، وهي ذاتها (ولاية المعصوم). وهو الأمر الذي كان مثار اعتراضات واسعة النطاق، خاصة مع قيام الثورة في إيران وجعل هذه النظرية عماد نظامها السياسي، هذا الحادث الذي طرأ على مفهوم (ولاية الفقيه).

ب- أفضت المطلقات الخمينية في رأي الشيرازي إلى قولبة الأنظمة المرجعية في إطار سياسي محدد أجبرها على أن تصبح في موقع التبعية بعدما جرّدها السيد الخميني من استقلاليتها التي كانت تتمتع بها طوال العهود السابقة. وسقطت - إثر ذلك- منظومة المقننات التي كانت تحكم هذه الأنظمة المرجعية، الأمر الذي تسبّب فيما بعد بإغراقها في الوحل السياسي، وجعلها مرهونة بمصالح الطبقة الحاكمة .

(١) المصدر السابق.

ت- مضايقة المراجع والمجتهدين وفرض الإقامة الجبرية عليهم، بل محاكمتهم والبصق في وجوههم، كما حدث للسيد الشريعتمداري، لم يكن ليمر دون أن تصاحبه ردة فعل شعبية واسعة النطاق قد تقلب الأمور رأسًا على عقب.

في ضوء هذه الملاحظات النقدية، يرى السيد الشيرازي أن الشورى تضع حداً لدكتاتورية الفقيه الأوحد، فالشورى مبدأ إسلامي أصيل، يصلح في رأيه أن يقيّم نموذجاً تكاملياً لحكومة إسلامية (عالمية واحدة) عبر (مجلس فقهائي) في الأمة، ينظم أمرها ومصالحها من قبل مجموعة الفقهاء الموجودين في كل عصر وبذلك يمكن للفقهاء على حد قوله من الحفاظ على الأمة من خلال إقامة الحكم الإسلامي في دول المسلمين .

٥ ـ الشيخ حسين علي المنتظري: كان الوجه الأبرز بين كبار رجال الدين في إيران الذي أجرى مراجعاته على الطابع الثيوقراطي للجمهورية الإسلامية من خلال مؤسسة ولاية الفقيه، وهي أعلى مرتبة سياسية دينية في الدولة. يعتبر أن "الفقيه" أو المرشد الأعلى للجمهورية لا يتمتع بشرعية إلهية، ويجب تالياً تعيينه ديمقراطيًّا لمرحلة محدودة من الزمن على أن يكون قابلاً للعزل، وأن يقتصر دوره على التوجيه التربوي وإسداء النصح للحاكم، فكان الاصطدام المضني المبكر بين الفقيه ونائبه، عندما أقدم التلميذ النابه على تشخيص نواحي الخلل والقصور في النظرية وتطبيقاتها، وكان يأمل أن يتسع صدر معلمه السيد المرشد للنقاط التي توصل إليها، إما بمناقشتها أو الأخذ بها علّها تسهم في

تصحيح مسار الولاية وتحافظ على نصاعة الثورة، بعد أن أصبحت الولاية مركزا للدكتاتورية والاستبداد[1]. وفوجئ نائب الفقيه برد فعل المرشد على ملاحظات تلميذه بالازدراء والتوبيخ ـ يقول الشيخ حسين علي المنتظري في حديث له مع صحيفة الحياة اللندنية الصادرة في(٢٦/ ٤/ ٢٠٠٠) بأن الملاحظات التصحيحية التي عرضها على السيد الخميني كانت تنبثق من أسس نظام (ولاية الفقيه) نفسها وليس خارجا عنها، ما نصّه [2]:

أ- إنّ ولاية الفقيه المطلقة، تجعل الفقيه فوق القانون، لكونه يستطيع التدخل في جميع الأمور من دون حساب وكتاب .

ب- امتلاكه وحده حق التشريع.

ت- تعتبر ولاية الفقيه المطلقة في عرف الشرع والعالم هي الاستبداد بعينه .

ث- الحكم الاستبدادي في عالمنا المعاصر لا يمكن له أن يستمر ويدوم .

---

(١) الدكتور علي نوري زاده.

(٢) صحيفة الحياة اللندنية عدد (٢٦/ ٤/ ٢٠٠٠).

الخلاصات والنتائج

ثمة إشكاليتان تتبديان في قراءة العقل السياسي الإيراني:

- **الأولى:** إن الفكر الثيوقراطي يتقوقع داخل منظومة قيمية من المطلقات الميتافيزيائية مقررة سلفاً يمليها منطق ذاتي محض، طبقا لـ(إلهامات) المرشد الأعلى التي يستمدها من قداسة موقعه بوصفه نائب الإمام الغائب؛ لذلك تبدو التجاوزية العابرة للزمان والمكان في الكثير من المواقف المفارقة للواقع.

- **الثانية:** فتتبدى في المتغير الذي أحدثه الملف النووي في العقل السياسي القائد، بإعلانه أنّ بلاده أصبحت الدولة الاقليمية الأولى، فبات من الصعب التنبؤ بخطط طهران ومراميها ؛ وهي تغير آليات عملها من أسلوب إلى أسلوب آخر، ومن وسيلة لأخرى، بصرف النظر عن كون هذه الفِكر أو النداءات أحادية، ذاتية، ماورائية، فإن ولاية الفقيه في ترتيباتها الفكرية ونظامها الهرمي وسلطتها المطلقة، تحرص على تأكيد اتّساق نظريتها في إدارة الدولة وعلى تماسك بنيتها في الفكر والعمل، ومن الثورة إلى الدولة، ومن التجربة المحلية إلى الولاية الأممية.

وطوال أكثر من سبع وثلاثين سنة، حظيت التجربة الإيرانية منذ قيامها وحتى اليوم بكم هائل من الدراسات والأبحاث، تنظيراً وتأييداً

لها ؛ أو نقضاً لأصولها ومسيرتها؛ وإذا كانت التجربة الإيرانية لدى المؤمنين بها والموالين لعقيدتها بأنها من أحذق التجارب وأكثرها نجاحاً في تاريخ الإسلام السياسي؛ فإن النتائج المتحققة على المستوى السياسي تبرزها، "بأنها ظاهرة فوقية تتعلق بالبنية التحتية، وترفع شعارات الجماهير، دون أن تمس واقع ما هو كائن بالفعل، مكتفية بنداءاتها الحركية. واضعة وزنها كله في دائرة اللاهوت المسلح، مفارقة لجدليات التاريخ والمجتمع والإنسان.. ولم يعد بإمكان الشعب الإيراني طبقاً لمعارضيها إلا أن يبحث عن أحلامه في الحرية والعدالة خارج عالم الفقيه المقدس، بعد أن جرى اعتماد الولاية منذ ١٩٧٩ فلسفة للنظر وبرنامجًا للعمل[١].

فالولاية في رأي منظرها حقيقة مطلقة، بوصفها في البدء والمنتهى بلاغًا إلهيًّا وعلمًا لدنيًّا جامعًا لكمالات البيت النبوي، تفصح عنها قداسة المرشد، بوصفه نائباً ووكيلاً للمعصوم، ولذلك يرى منظرو الولاية الإيرانيون، من بينهم الشيخ (مصباح يزدي) أن الولاية تمثل روح الإسلام، وجوهر العدل الإلهي، وهي طريق الخلاص الأممي للمسلمين وغير المسلمين، وهي المنقذ الإلهي المنتظر الذي سيحرر المعذبين والمقهورين والمستضعفين في العالم بأسره، وبعزم الولاية وقوة جيشها ذي العشرين مليون مقاتل ستندحر جبهة الطغاة والمستكبرين، وسيولي الأعداء الدبر. وبهذا الانتصار العظيم، تتحقق مهدوية الولاية في إزالة الظلم عن ظهر البسيطة، وإعادة بناء الحياة العادلة لعموم البشرية، تحت

(١) عبد الستار الراوي: الأيديولوجيا والأساطير. وزارة الثقافة. بغداد ١٩٨٩ ص١٤.

راية المرشد الأعلى في دولة القسطاط الالهي التي لا يجوع إنسان فيها ولا يعرى.. وحسب هذه الرؤية التأويلية، فإن الحكومة الدينية التي أقامها الإمام الخميني، هي الحكومة الشرعية الوحيدة في هذا العصر، وهي الحكومة الثالثة في التاريخ بعد حكومتي الرسول ﷺ في المدينة والإمام علي بن أبي طالب ﷺ في الكوفة، وما عداهما فإن الحكومات والدول كلها دون استثناء، تعد منحرفة واستكبارية، يتعين إزالتها واقتلاعها من جذورها بصرف النظر عن هوياتها وأيديولوجياتها، وتراثها وحضارتها؛ لأنها في رأي الإمام الخميني مبتدعة، وكافرة، فرضها الطاغوت المتجبر ولم ينتج عنها سوى الظلم والضلالة[1].

إزاء ذلك ينصب المرشد الأعلى ولايته (السياسية)، جاعلاً منها عقيدة "راسخة"، تتجاوز يقينياتها الظنون والشبهات، وتعلو مطلقاتها على اجتهاد الفقهاء وآراء العلماء، ولذلك لم تعد جمهورية ١٩٧٩ حسب منظري الولاية تندرج في سلم التجارب السياسية الأخرى، كما هو حال الجمهوريات الأخرى، ولا هي مسألة فقهية خاضعة لاجتهاد العلماء، بل تمتنع عن الجرح والتعديل، ويحرم على أي فقيه مهما بلغ من مراتب العلم والفقاهة أن يبدي رأيًا نقدياً يتعلق بشأن من شؤون الولاية ؟ وإذا حاول أو غامر في ذلك، فإن مصيره سيكون وبالاً، كما مصير الذين تجرؤوا من قبل، أمثال (شريعتمداري، ومنتظري، وآغا حاجري، وعشرات غيرهم من الفقهاء والعلماء) الذين تناسوا قداسة الولاية وعصمة

(١) انظر الإمام الخميني. ولاية الفقيه ١٨ وما يليها.

مرشدها، وفاتهم أنها مطلقة في الدين والدنيا، وأن الموقف منها هو معيار مطلق الحكم، يدخله الجنة، أو يلقي به في الجحيم.

وهكذا استلب الإمام الخميني باسم الدين قيم الإسلام الحضارية وعهوده الإنسانية الزاهرة لينشئ مملكته اللاهوتية، المسماة بـ(ولاية الفقيه)[1] ذات البعد السياسي الواحد التي اختزلت الكليات الإسلامية، وصبّتها في جزئية مذهبية، فقدمت الفرع على الأصل[2]، وترتب على ذلك أن عدّ الإيمان بولاية الفقيه ركنًا من الأركان العبادية، وتوج المرشد نفسه إمامًا للمسلمين، ومرشداً أوحداً للعالمين.

ومن أراد أن يقترب من حقيقة التجربة الدينية، وما يجرى داخلها وما حولها من صراعات طويلة مركبة عليه أن يتأمل وقائع صيف ٢٠٠٩، وما كشفت عنه انتفاضة جماهير الشعب الإيراني من نقائض، وما عبرت عنه من أضداد بين الثنائيات المتصارعة: "الناسوت واللاهوت، الجامعة والحوزة، العقل والسلاح ."

- ١ -

إن القراءة التحليلية المحايدة لنصوص (ولاية الفقيه) تكشف من فورها، عن أنّ هذا الكتاب كان "مانفيستو" سياسيًا[3] تعبيرًا عن ظاهرة

(١) الراوي: مقدمة أولى في الأيديولوجية الإيرانية. مركز البحوث والمعلومات ـ ١٩٨٢.
(٢) ولاية الفقيه ـ مصدر سابق ص ٧-٨.
(٣) محمد عمارة: الفكر القائد في الثورة الإيرانية، القاهرة ١٩٨٢.

ذاتية غاضبة، لا فلسفة دولة. وليس الغضب هنا محض حالة انفعالية عابرة أو محدودة التأثير، بل هو ترجمة لتراكم ثقافي تاريخي للعقل اللاهوتي الذي يعتقد أن رجل الدين (المقدس) هو المؤهل الأوحد لقيادة العالم، لكونه وارث العلم الإلهي، والمزود بالكمالات الربانية، وحامل الحقائق الكلية، الناطق باسم السماء، لذلك فإن التعبير السياسي عن حاكمية (السيدين الخميني والخامنئي) بموجب الدستور الذي نصّ على أنها (ولاية إلهية مطلقة)، وبهذه الصفة التوكيدية القاطعة (Dogmatism)، القائمة على تصورات قبْلية (Apriori)، وعلى أحكام استباقية، فإن حاكمية المرشد تلزم جميع مسلمي العالم أينما وجدوا وأقاموا بالتسليم للفقيه الحاكم والانقياد الكلي لأوامره، فالولاء للمرشد الفقيه ركن من أركان الدين، وطاعته من تمام الإيمان. وهو فرض واجب يأثم تاركه، مثل تارك الصلاة وتارك الزكاة وعاق الوالدين، وهذا الترك يستوجب الذم وإنزال العقاب.

هذه هي ولاية الفقيه التي أنشأها الإمام الخميني، وآلت بمطلقاتها اللاهوتية إلى تلميذه السيد علي خامنئي، وكلا المرشدين الأول والثاني ضغط الحياة والكون والإنسان ضغطًا لاهوتيًّا في نقطة ضيقة[1]، وجعل من الشريعة الإسلامية حسب رأي الكثير من علماء الإمامية هدفًا غير

(١) راجع صليبا. المعجم الفلسفي. بيروت ١٩٧٣ ج٢ ص٢٤، وكارل ما نهايم. الأيديولوجية واليوتوبيا (النسخة العربية) بغداد ١٩٦٨ ص٢٠ وما يليها.

قابل التحقيق، باستثناء التمجيد الإنشائي[1]، الذي لم يبرز من الدين سوى قشرته الخارجية، بل تجاوزه في نزعة قد تبدو لبعضهم أنها عصرية[2] لكنها في رأي الكثيرين من الفقهاء جعلت من أمر تطبيق أحكام الشرع ضربًا من المستحيل[3].

- ٢ -

إذا كان الإيمان بولاية الفقيه بات شرطًا من شروط الدين، وركنًا من أركان الإسلام، فإن المسلمين مطالبون بالعمل تحت راية المرشد الاعلى، ومستعدون أتم الاستعداد لتلبية ندائه في الحرب والسلم،

---

(١) راجع الإمام الخميني. كشف الأسرار مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد ـ ص٤٥-٢٢١.

(٢) التحديث (Moderisation) تنهض عملية التحديث على تطوير اتجاهات إيجابية داخل المجتمع، أي أنه من الضروري أن يتغير نسق الاعتقاد، وأن يتبنى الأفراد اتجاهات جديدة، ومع ذلك فالناس غالبًا ما يميلون إلى الاحتفاظ بمعتقدات واتجاهات تقليدية، حتى وإن كانت لا تتسق مع الواقع المتغير، الأمر الذي يجعل التحديث عسيراً.. وإذا كان التحديث يشير إلى ثلاث ظواهر هي "الرشد. والعلم. والتكنيك (الأسلوب الفني)"، فإن "ولاية الفقيه" نموذج يقف بالضد تماماً رغم (تحديث بعض المفاهيم الفقهية). فهي تستند إلى قيم مضادة لذلك تماماً، حيث العفوية، والعادات القديمة، والمعتقدات الموروثة .

انظر وقارن. محمد علي محمد. دراسات في علم الاجتماع السياسي. دار الجامعات المصرية. الإسكندرية ١٩٧٥ ص٤٠٣.

(٣) انظر محمد سلام مدكور. مناهج الاجتهاد في الإسلام. ط ثانية – الكويت ١٩٧٧ ص٢٧ – ٢٩.

فالولاء الكلي لـ(إيران) يسبق الولاء (الجزئي) للأوطان، بل يتفوق على كل ولاء وانتماء سواء كان عائليًّا قبليًّا أم وطنيًّا.

هنا.. وعند هذه النقطة بالذات، نشأت في المقابل ظاهرة "حزب ولاية الفقيه" في بعض البلدان العربية والإسلامية، فكان الحزب الولائي بمنزلة عين (إيران) التي تبصر بها، واليد التي تضرب بها، والصوت الناطق باسمها، المعبر عن مصالحها، ويقدم حزب الله في لبنان نفسه نموذجاً إيرانيًّا خالصًا في الولاء المصيري والانتماء العقائدي، بإقرار أمينه العام السيد حسن نصر الله القائل: (.. مشروعنا الذي لا خيار لنا في غيره، كوننا عقائديين هو الدولة الإسلامية، وسيكون لبنان جزءًا من الجمهورية الإسلامية الكبرى في إيران، يحكمها صاحب الزمان ونائبه في الحق الإمام الخميني). وأكّد مزهوًّا ومتفاخرًا في خطاب مباشر عام ٢٠١٠ أنه وحزبه متمسكان بولاية الفقيه، بقيادة نائب الإمام ولي أمر الإسلام والمسلمين السيد علي الخامنئي. وصار حزب الله كما أحزاب الولاية الأخرى (منظمة العمل الإسلامية وحزب الدعوة ومجلس الحكيم)، إحدى أدوات إيران في حربها مع العراق، وقد تولى الحزب تنفيذ العديد من العمليات الإرهابية من بينها تفجير السفارة العراقية في بيروت على يد أحد كوادره المدعو عماد مغنية ١٩٨٥، كما قامت عناصر الحزب بخطف طائرة مدنية عراقية وإسقاطها عام ١٩٨٦، وفي أعقاب الاحتلال الأميركي واصل حزب الله دوره التخريبي لحساب الجمهورية الإسلامية، فأعلن تأييده لحكومات الاحتلال الخمس

المتعاقبة، وبارك نظام المحاصصة الطائفية في العراق، وأسهم بإعداد وتدريب مليشيات الأحزاب الولائية وتدريبها في مقابل موقفه المضاد من المقاومة العراقية.

وسارعت قيادة حزب الله، إلى تأييد تدخل الولاية الإيرانية المشين في الشأن العربي الداخلي منذ بداية الحراك السياسي عام ٢٠١١، فتبنى الحزب موقف طهران على الرغم من تناقضاته الفاضحة، فانتدب الحزب نفسه للقتال في سورية، والعراق دفاعاً عن حكومتي بشار الأسد، ونوري المالكي، وسار على خط المرشد الذي قضى بتحريم التظاهرات في بغداد، في مقابل ذلك كرس الحزب برامج قناة المنار للنيل من مملكة البحرين، تنفيذاً وامتثالاً لخطاب السيد خامنئي الذي كانت أحاديثه حول أحداث البحرين إعلانًا من إعلانات التحريض والتعبئة ضد الوحدة الوطنية، وضد السلام الاجتماعي للشعب العربي في البحرين، وأقحم الحزب الولائي نفسه في اليمن ؛ واتخذ موقفاً مناهضاً من دول الخليج العربي، في محاولة للنيل من استقرارها.

- ٣ -

إن قراءة النصوص الدينية بمعزل عن مراميها الإنسانية، وبمعزل عن خريطة الواقع الاجتماعي، تعد قراءة صامتة تنتهي بكلاميات شكلية وبتجريدات نظرية، لا تفصح عن شيء محدد. وهو الحال الذي آل إليه الفقيه الذي كان تفسيره أقرب ما يكون إلى الشروح الميكانيكية، بعد أن

بدد جهده (الكمي) في تقليب متون الفقه وعلم الكلام، بين "مقبولة عمر بن حنظلة" و"مشهورة بن خديجة"، وقد ألهته المنقولات عن شرط (الكيف) الغائب للانتقال من (الرواية) إلى (الدراية) التي تفترض تعليلاً سببيًّا يكشف عن علاقة الولاية بالواقع، وعن صلتها بالمجتمع، وهو ما لم يقدم عليه الفقيه .

فهمت رسالة الفقه في التراث الإسلامي[1] بقدرتها على التقاط الأجزاء المتناثرة، وترتيبها ترتيبًّا عقلانيًّا بما لا يتعارض مع الحقيقة الدينية من جانب، وبما يعبر عن فعل الاجتهاد المتنامي طبقاً للواقع الاجتماعي، ومستويات تطوره زمانًا ومكانًا، وجيلاً بعد جيل [2] فيما يبدو الفقه في (الولاية) محض هيكل من التراث البارد، يجري التعامل معه طبقاً لمصالح الطبقة المهيمنة، فيستدعيه مرة إلى الحاضر بحجمه كله أحكامًا ومواقف، دون أن تأخذه لومة التناقض. (حكومة صدر الإسلام)، أو يحمل الحاضر بشروطه كلها، وتنوع صراعاته، فيضعه بين يدي القرن الأول للهجرة، وعبر هذا الاستخدام الميكانيكي للفكر الإسلامي، تتبدّى الصلة البائسة بين حاضر يبدو قديماً، وقديم باهت اللون مزروعًا بالقوة في الحاضر[3].

---

(١) انظر وقارن حامد ربيع. (سلوك المالك في تدبير الممالك) دراسة وتحقيق القاهرة ١٩٨٠ ص٤٣ وما بعدها.

(٢) راجع محمد علي أبو ريان. الأيديولوجية العربية الإسلامية. جامعة بيروت العربية ١٩٧٩ ص١٤ – ٣٥.

(٣) انظر الإمام الخميني. ولاية الفقيه ص١٧ وما بعدها.

وهو بهذا المنهج يعبر أيضًا عن نزعة قلقة بين قطبي الماضي والحاضر، فيعمد إلى توكيده، مقررًا احتواء الولاية على حجية الأحكام التي يسعد في ظلها المسلمون، وتنحو بهم نحو الكمال[1].

- ٤ -

"يقول الإمام الخميني: إن أحكام الشرع تحتوى على قوانين متنوعة لنظام اجتماعي متكامل وتحت هذا النظام تسد احتياجات الإنسان.. فالإسلام يملك قوانين وأنظمة من أجل تربية إنسان كامل فاضل يجسد القانون، ويحميه، وينفذه، ويعمل ذاتيًّا لأجله، ومعلوم إلى أي حد اهتم الإسلام بالعلاقات السياسية والاقتصادية للمجتمع سعيًا وراء إيجاد إنسان مهذب فاضل. كل ما تحتاجون إليه من قوانين ونظم فهو موجود في إسلامنا سواء في ذلك ما يتصل بإدارة الدولة والضرائب والحقوق والعقوبات وغيرها لا حاجة لكم إلى تشريع جديد، عليكم أن تنفذوا فقط.. كل شيء ولله الحمد جاهز للاستعمال"[2].

إن المرشد الأعلى يقر بـ"شمولية الشريعة لكل شيء". مستندًا إلى الوجه المباشر للبيان القرآني "ما فرطنا في الكتاب من شيء"؛ إذ تنصب الدلالة وبالدرجة الأولى على "الكليات" و"الإطار العام لحركة الإنسان

(١) المصدر نفسه ص٥٥ وما يليها.

(٢) المصدر نفسه.

والمجتمع"[1] أما التفاصيل والجزئيات "فأمرها متروك للمسلمين يعالجونها بحسب مقتضيات ومصالح الزمان والمكان، وبحسب ما يحقق حاجات الناس ويلبي مطالبهم، ويساير أغراضهم المعتبرة، ولذا فإن الأحكام في هذا الجانب بالذات جاءت في الغالب "أصولا كلية" و"قواعد عامة" مقرونة بعللها حتى يفهم أن الحكم فيها يجب أن يكون مصاحبًا لعلته، فإن زالت العلة ارتفع الحكم، وتبدل بآخر، ذلك أن الإسلام لم يعطنا صورة محددة لنظام الحكم على نحو قبْلي(Apriori) .

بل اكتفى بالإشارة إلى جملة من المبادئ العامة التي يتعين على المسلمين الاسترشاد بها، بما يتوافق وحاجات الزمان وشروط المكان. دونما حتمية أو إلزام في فرض نموذج معين، وبذلك تركت النصوص مجالاً رحبًا لحركة العقل المجتهد حسب دواعي التطور التاريخي والاجتماعي ومتطلباته.

ومن هنا فإن التجربة الإسلامية الأولى رغم ما فيها من إيجابيات، لم تلزم أجيال المسلمين بشيء، وإنما حملت معاني التوجيه والإرشاد، وقد يفيد أن نأخذ بها أو منها، لكنها لن تكون حجة علينا إن تركناها إلى غيرها[2]. بعبارة أخرى: إن الإمام الخميني خلط هنا بين أمرين متمايزين، وإن لم يكونا منفصلين، خلط بين العبادات والمعاملات[3].

---

(١) راجع أبو ريان. مصدر سابق ص١٢.

(٢) راجع فهمي هويدي. مرجع سابق ٣٨ – ٣٩.

(٣) راجع محمد عمارة.ـ مصدر سابق. ص٢٧ – ٣٣.

- الأمر الأول: في القرآن والسنة مما تعلق بشؤون السياسة ونظام الحكم فيه ما هو "حكاية" عن واقع تطور وتغير بحكم قانون التطور الذي لا يتناقض مع جوهر الدين وحركته ومع البيعة وقوانينها، ومن ثم فهو ليس بتشريع للحاضر أو للمستقبل بقدر ما هو "حكاية" عن واقع مضى زمنه بقصد العظة والعبرة.

- الأمر الثاني: ما هو تشريع واجب الاقتداء والالتزام، نجده مجملاً على نحو "قواعد كلية" و"قوانين عامة"، تضع فلسفة النظم لا النظم ذاتها، مثل: قواعد "الشورى" و"العدل" و"جانب المصالح" و"دفع المضار."

هذا هو الدين القائم التام، وفيه من أمور المجتمع ما يمكن أن نسميه بـ(فلسفة القانون)، فيه المقاصد والغايات الاجتماعية وليس الوسائل والسبل والنظم التي تحقق هذه المقاصد وتلك الغايات.أما ما في تراث الأمة من قوانين فهي (فقه)، وضعه المجتهدون وأصحاب الرأي للمعاملات التي اقتضت حاجة المسلمين ومصالحهم تشريعها.

فمن الخطأ إذن أن نخلط بين هذين المصدرين المتمايزين رغم عدم انفصال أحدهما عن الآخر، ومن الخطأ أيضاً أن نجعل من فقه المعاملات دينًا مُنزّلاً، فهو جهد إنساني معني بما هو متغير وفق مبدأ تطور المجتمع وتنوع حاجاته ومطالب الإنسان، ومما يستجيب لظروف الحياة البيئية والزمنية. وفي إطار فلسفة القانون التي ورد النص عليها في الحديث النبوي الشريف: "أنتم أعرف بأمور دنياكم". ومن ثم فليس بين أيدينا

قانون إلهي جاهز يغطي احتياجات السياسة والإدارة والاجتماع والاقتصاد.. إلخ". فلابدّ للدولة من مؤسسة للتقنين في ضوء متطلبات الحياة ومتغيرات العصر واحتياجات المجتمع التي تحتمها طبيعة التطور.

- ٥ -

إنّ الإرادة الشعبية العامة وحدها من يقرر الشكل السياسي للسلطة، وهي نفسها من يختار الحاكم الأعلى للدولة، وقد تحملت الأمة هذه المسؤولية في العهد النبوي، وتحملتها في عهد الراشدين[١]، فاختارت الخلافة شكلاً للسلطة، واتخذتها لا أداة تشريع أو اجتهاد، بل أداة تنفيذ الشرع أو القانون الذي يجتهد فيه المجتهدون[٢] والخليفة قد يكون مجتهداً، وقد لا يكون، فلا يخرج عن كونه واحداً من المجتهدين، ولا يخرج عن كونه مسؤولاً عن اجتهاده، وكما كان للمسلمين بعد العهد النبوي حرية اختيار شكل الحكم الذي يتفق مع عاداتهم ومصالحهم، ومستوى نمو مجتمعهم، فإن لهم أن يختاروا اليوم أيضاً أشكال الحكم التي تتفق مع تقاليدهم وعادتهم وخصوصية مجتمعاتهم، ما دام هذه الاختيار لا يتنافى مع روح الشريعة الإسلامية ومقاصدها [٣].

(١) انظر محمد سلام مدكور. (مرجع سابق) ص٢٧.

(٢) الدكتور حسن صعب ـ تحديث العقل العربي. بيروت ـ ص١١٢- ١١٣.

(٣) الإمام الخميني. ولاية الفقيه . ص ١١٩.

فالمرجع في اختيار نظام دون آخر مرتبط بالضرورة بإرادة الأمة أي (إجماعها)، وإذا تعذر الإجماع فـ للسواد الأعظم، أي لأكثرية أبنائها دونما إكراه أو وصاية. وفي ضوء ذلك تتبدى حقيقة جوهرية، وهي أن إسلام العقل الحرية هو المعبر عن الإرادة العامة، المستجيب لدواعي الزمان والمكان وسنة التطور، والقادر في الوقت نفسه على حفظ الحقوق ورعاية المصالح، والإسلام في هذه المجال ينطلق من الواقع الاجتماعي المتعين، لذلك لا يقبل تفريغه في وعاء الكهانة أو ذوبانه في المطلقات الغامضة .

وبهذا أيضاً يتضح المعنى بين ما هو ثابت وما هو متغير، فالإسلام كتشريع خاص بالعبادات كما نص القرآن عليه، حق ثابت لله وحده.. أما الإسلام كشريعة إنسانية (المعاملات وما دخل فيها في القانون الخاص أو العام) فهو مسؤولية الأمة، يرتبط بمقاييس النسبية والتغيير والصيرورة في الزمان والمكان .

- ٦ -

مثلما حاول الإمام الخميني تحديث بعض المعاني الدينية، فإنه لجأ أيضاً، إلى استعارة بعض الألفاظ العرفانية للتعبير عن رؤيته الحلولية المتفجرة، وذلك عن طرق قياس النص التالي[1].. (للرسول كل ما لله في سياسة المجتمع وعقيدة أهله، وبعد الرسول أصبح كل ما له للإمام..

(١) حول النيابة العامة وتفاصيلها. يراجع : باقر شريف القريشي. نظام الحكم والإدارة في الإسلام. النجف ١٩٦٦.

وبعد غيبة "الإمام المهدي" فإن كل ما للإمام الذي هو كل ما لله والرسول للفقيه العادل) وعبر هذا الجمع الميكانيكي بين (كيفيات: الألوهية، النبوة، الإمامة) التي ادّخرها الإمام الخميني، لتسويغ مشروعه السياسي، تبرز أمامنا النتيجة الآتـية، حيث تولي الفقيه لأمور الناس انصياع لأمر الله[1]، ويترتب على هذه النتيجة، التزام الطاعة المطلقة للفقيه بحكم مركزه المقدس الجامع لكمالات (الله والرسول والأئمة). بعد أن فوض الأمر إلى شخصه نيابة عن الله والنبي والأئمة، فهو المؤتمن الأوحد على الإسلام والمسلمين، وهو الأعلم بأمور الدين والدنيا، وحجة الله على الناس أجمعين!

فالمرشد الأعلى كما نص في كتابه هو الجامع للكليات "الإلهية والنبوية والأئمة من البيت النبوي" من حيث (سياسة المجتمع والعقيدة الدينية). أي أن حاكمية الفقيه لم تعد "نيابة خاصة" عن (الإمام الغائب)، فالنص ينصرف بمبناه ومعناه إلى ما وراء الإمام "المهدي"، وقد عبّر السيد الخميني عن ذلك بوضوح لا يقبل الشك، ولا يحتمل التأويل، فالتنظيم السياسي الرسمي الذي أنشأه باسم (الحزب الجمهوري الإسلامي) نصّ على أن آيات الله" هم المقيمون على القانون والحكمة الإلهية إنهم القرآن الناطق[2]. وبصفتهم هذه فهم بالضرورة معصومون عن الخطأ، والطاعة لهم واجبة، وهي واجب مقدس .

---

(١) صادق روحاني (حيث) – صحيفة الأنوار البيروتية العدد ١١/ ٢/ ١٩٧٩ نقلاً عن محمد أحمد السامرائي: الأحزاب والحركات السياسية في إيران (١٩٥٠ – ١٩٧٨) رسالة ماجستير الجامعة المستنصرية ١٩٨٠.

(٢) جريدة (جمهوري إسلامي) العدد ٢٢/ ٤/ ١٩٨٠.

وإزاء ذلك يتسامى الفقيه الحاكم على صفته البشرية، مرتقياً منزلة العصمة، متعالياً عن الخطايا والأخطاء، فلا يقرب ذنباً كبيراً ولا صغيراً، فلا يصح، ولا يجوز على من جعل من نفسه وكيلاً لله والنبي والإمام. وكائن بهذه المنزلة الميتافيزيائية (فوق بشرية) لا بد أن يكون مؤلهاً، فكلماته فيض رباني "وقراراته إلهامات تُمليها السماء، وقد عكس الدستور الإيراني جانباً من هذه الصورة المؤلهة، حين نص على صلاحيات مفتوحة للفقيه القائد، ووحدانية قيادته التي لا تقبل المراجعة، ولا تخضع لنقاش.

مثل هذا القدر من القداسة يفضي بالحتم والضرورة إلى مبدأ "الحلول"[1]، فحين يحل الله في "الشخص" يعنى أن المطلق يحل في النسبي، ويمتزجان معًا، وينجم عن هذا أن يفقد (المطلق) سموه ووجوده كمثل أعلى، كما يفقد (النسبي) حدوده الفيزيائية والبشرية في الزمان والمكان. فيصبح كائناً متألّهاً فوق الطبيعة وقوانينها، متعالياً على التاريخ.. وينتهي الأمر إلى القول بتجسد المطلق في الفقيه ...من هنا فإن هذه الفكرة تفترض التوحد بين الخالق والمخلوق، بخلاف بديهيات المنطق الإسلامي القائمة على التمييز الجلي بين ما هو مطلق وبين ما هو نسبي .

(١) راجع الدكتور عبدالله سلوم السامرائي. الغلو والفرق الغالية في الحضارة الإسلامية. بغداد ١٩٧٢.

فالإسلام يفصل فصلاً ميتافيزيائيًّا، بين الإلوهية وبين العنصر البشري، حيث لا يمكن أن ينزل الإله، فيصير كائناً بشريًّا. ولا بمقدور الإنسان أن يكون إلهاً، من هنا كان لا بد من واسطة بين الله والنبي تكون حاملة أسمى الكمالات، فتمثلت هذه الصلة بـ(الوحي) ليكون وسيطًا من الله إلى النبي ﷺ [1].

يبدو أن الإمام الخميني لم يعر اهتماماً إلى المأزق الديني، الذي انتهى إليه، بعبارة أخرى لعله لم يجد غضاضة في كونه مجتهداً أن يبسط ولايته الإلهية على النحو الذي جعل منها، عبر نفق اللاهوت الذي ولجه، ليشيع دعوى النبوة المفتوحة واستمرارية الرسالة عبر مطلقات ولايته السياسية الجامعة المانعة للعلم الإلهي وللرسالة المحمدية ولتراث أئمة البيت النبوي. فالولاية تبدأ من حيث أخفق الرسل والأنبياء !! [2]

وهكذا أودعت الولاية جبروتها في وعاء التأويلات الذاتية ليكون مرشدها نائبًا عن الله ووكيلاً للسماء؛ "فهي حكومة ثيوقراطية لا تخضع لسلطان الأمة، ولا تجوز محاسبة زعيمها الروحي، بل إن مكانة هذه الحكومة بمنزلة الوصي على الأطفال"، وفي هذه القضية بالذات عودة صريحة إلى نظرية "الحكم بالحق الإلهي المطلق" [3]. فلا وجود لأحد سوى (الفقيه) القائم بالأمر في هذا العصر، لا ينازعه في ولايته المؤلهة، أحد في

(١) راجع عبدالستار الراوي. العقل والحرية. (الفصل الخاص بالنبوة).

(٢) انظر وقارن المصدر السابق.

(٣) راجع محمد عمارة. الفكر القائد (مصدر سابق) ص٣٩.

(الحق الإلهي) الذي انتزعه انتزاعاً بـ(مقبولة عمر بن حنظلة) و(مشهورة بن خديجة)، وهما روايتان يتيمتان التقطهما الإمام الخميني من متون يصعب التحقق من مرجعيتها ومدى صحتها.. وهو تأكيد آخر للنزوع الذاتي في بنيه الولاية الأيديولوجية ومحاولة للاحتفاظ بالدولة تحت دكتاتورية طبقة اللاهوت إلى الأبد[1]، وقد أفضت أقوال الفقيه بقداسة رجال الدين إلى قيادة الدولة والهيمنة على المجتمع، وقد ارتقى الفقهاء (المقدسون) إلى ذروة الهرم الاجتماعي، بوصفهم الطبقة الممتازة اقتصاديًّا واجتماعيًّا، من حقها وحدها امتلاك ناصية السلطة الزمنية، علاوة على مقامهم الروحي في إسباغ بركاتهم على الرعية !!.

فلم يعد مسموحا لمواطن إيراني مستقل أن يجرؤ على معارضة الآباء الجدد القائمين على الحكم والأوصياء على البشر، وإلا فإن رصاص الحرس الثوري سيسقط رأسه على الفور.. وقد شهد العالم كله ما أحدثته بنادق الولاية وأسلحة الباسيج من المذابح في احتجاجات صيف ٢٠٠٩ والتي عرفت بمجزرة محرم.. وقد حدث الأمر الوحشي نفسه في شهر فبراير من عام ٢٠١١ وهكذا تعززت سلطة طبقة الفقهاء النبلاء، رعاة المصير الدنيوي والأخروي، وبفضل سلاح ألوهية الولاية ورصاص الحرس الثوري، تم اختزال النظام الإسلامي بكل حلقاته

---

(١) راجع تصريحات الإمام الخميني. للصحيفة فرانس سوار. نوفل لوشانو ١٧/١٠/١٩٧٨. نقلاً عن إيران على مفترق طريق المصير. مركز البحوث والمعلومات ١٩٨٢.

التاريخية ومسمياته السياسية في تجربة حكومة الفقيه، بقطع الصلة، مع تقاليد العقد والبيعة والشورى والإجماع، فالفقيه لا الأمة؛ والولاية لا الخلافة، واللاهوت المسلح، لا الناسوت الإنساني، والنيابة الإلهية الخالدة لا السلطة الزمنية النسبية، والإمام المقدس الأوحد، ولي أمر العباد والبلاد، لا يستقيم دين ولا يقام عدل إلا بوجوده، الوارث للنبوة، والحاضر عن الغائب. والقائم عن القاعد. وقد أودع الإمام الخميني كل هذه الخصائص وأحكامها لمريديه وحواريه من الآيات العظام، وقد نال فضلة من إشراقاته الروحية تلميذه الأثير السيد علي خامنئي، لكن الأخير استبق معلمه وتفوق عليه في مقام الولادة المباركة عندما أجرى الله معجزة النطق على لسانه، فنزل من بطن أمه، وهو يهتف باسم الإمام الجليل مناديا؛ (يا علي.. يا علي) !!

طبقاً لما أورده إمام جمعة قم السيد محمد سعيدي بتاريخ (١٥/ ٤/ ٢٠١١).

أصبحت قداسة الفقيه في الألفية الثالثة وعصر المعلوماتية من مكابدات الشعب الإيراني، وامتدت تداعيات الولاية بتصدير الفوضى الولائية إلى لبنان والعراق وسورية واليمن وغيرهما من أقطار الوطن العربي، وإذا كان المرشد الأول قد أقام محميته الإيرانية المسلحة باسم (الله)، فإن السيد خامنئي يسعى لتحقيق حلمه حيث تدشن الولاية في عهده يُشكّل عصر الأممية الأولى في القرن الحادي والعشرين.

في إدراكه للمعرفة الدينية وأصولها العامة، يلتقي الإمام الخميني مع معظم التيارات والمدارس الفكرية في التراث والتاريخ الإسلامي[1]، لكنه عاد ليقرر أموراً، ينفرد بها الغلاة الذين يتفقون مع الفقيه الإيراني في رؤيتهم التأليهية للإمامة، ويشتركون معه في الطبيعة الثيوقراطية للسلطة السياسية، لقيادة الدولة وبسط نفوذها على المجتمع باعتبارها أمراً من اختصاص السماء، ونفي مبدأ "الأمة مصدر السلطات"، حيث يرى أن طبيعة السلطة في المجتمع هي طبيعة دينية، وينكر من ثَمَّ أن يكون لجماهير المسلمين حق التشريع القانوني، أو أن يكون لها حرية في إبداء وجهة نظرها في السياسة والاجتماع والاقتصاد وغيرها، أو أن تكون الأمة صاحبة الرأي في توجيه السلطة ورسم سياساتها .

كل ذلك تم رفضه من قبل المرشد الأعلى استناداً إلى موقفه ذي البعد الواحد، الذي يرى في "الولاية" ظاهرة مبررة لوجودها مكتفية بذاتها، وثمة حتمية إلهية توجب قيامها عبر تمثلها للإسلام "نظاما سياسيا به تشريع قانوني كامل وجاهز" فهي ليست بحاجة إلى قانون آخر سوى قانونها، وليس لها قائد غير الفقيه الممثل الأوحد للسماء، فتكون الولاية نائبة عن الله لا عن جماهير المسلمين، ومن ثم لا تكون الأمة مصدر السلطات.

---

(١) حول (الغلاة) انظر: الغلو والفرق الغالية. مصدر سابق.

هذا هو موقف الإمام الخميني الذي يرفض أن يكون للأمة رأي أو أن تكون صاحبة قرار في أمر الحكومة الإسلامية، معبرة عن مصالحها ومن ثم تكون الأمة لا أحد سواها أو غيرها مصدر السلطات جميعها[1].

وهذا هو موقف الإسلام الذي يعترف بدولة تكون نائبة عن الشعب وممثلة لمصالح مواطنيه، قائمة على التنوع والتفاعل والتعدد بالضد تمامًا من أيديولوجية اللاهوت المتجبر، وتؤمن في الوقت عينه بنسبية السلطة وببشرية الحاكم الأعلى سواء كان إمامًا أم فقيهًا أم مواطنًا عاديًّا، يجمع على أهليته الناس، ذلك أن الشريعة كانت دائمًا إلى جانب (الفعل الإرادي الحر) في إقامة مملكة الإنسان بما يوافق بيئته وعصره. ومن هذا تصبح الدولة دولة في الزمان والمكان تعيش داخل التاريخ لا خارجه، وفي قلب الواقع وليس في السماء [2].

إن "مملكة الخميني" أو "ولاية الفقيه" التي قيدها بسلسلة من الدعاوى اللاهوتية الشائكة، جعلته يضع قيم الدين الإنسانية ونضارته التشريعية في وعاء قديم محافظ يمثل خطرًا عظيمًا على المحتوى الموضوع فيه. وتلك قضية تمثل تناقضاً صريحًا لا يستقيم بين الأهداف والمضامين الدنيوية التي رآها الإمام الخميني، وعرف بديهياتها وبين الأداة المعادية بالطبع والصيرورة لهذه الأهداف والمضامين. وفي هذه القضية قبل غيرها تتمثل سلبية العقل السياسي الإيراني وأحادية نظرته. وعدم تقدم تجربته

(١) محمد عمارة. الفكر القائد (مصدر سابق) ص٣٩ – ٤٠.

(٢) انظر وقارن: مقدمة أولى في الأيديولوجية الإيرانية (مصدر سابق).

السياسية فيما بعد، بل وتتضح الثغرة العميقة التي يحفرها النظام الإيراني بيديه كل يوم والتي من الممكن أن يسقط في هوتها إلى الأبد .

- ٨ -

تحت وطأة الاستبداد البهلوي، كانت جماهير إيران ترقب "المخلص" الذي سيبعث به الله. أو يعجل بظهوره قانون تراكم الظلم. إلى جوار التقاليد الدينية ذاتها التي تسمح بظهور التنبؤات (المهدوية)[١].

التقط آية الله الخميني التوق الشعبي، ولكنه لم يضع تلك التوقعات في دائرة الأمل المجرد. إذ لم يعد مجدياً في رأيه أن يتحدث بلغة نهاية التاريخ، أو انتظار قدرية النهايات السعيدة، من أجل إقامة ولايته كان عليه أولا أن يمهد لتلك (المغامرة) أن يتخطى عودة الإمام من غيبته الكبرى، كشرط حتمي لإقامة دولة العدل العالمية، ولعل الامام الخميني هو الفقيه الوحيد الذي جرؤ على اجتياز المسافة الفراغية من الواقع إلى نهاية التاريخ، وقد أجمل ذلك كله في عبارة واحدة، لم تزد عن عشرين كلمة: (فقد مر على الغيبة الكبرى لإمامنا المهدي أكثر من ألف عام وقد تمر ألوف السنين قبل أن تقضي المصلحة قدوم المنتظر)[٢]. تُرى ما البديل؟

---

(١) انظر وقارن: علي الشابي. الشيعة في إيران. تونس ١٩٨٠ ص١٦١ .
الدكتور كامل الشيبي الفكر الشيعي والنزعات الصوفية. بغداد ١٩٦٦ ص٢٣، ٥٥، ٥٧، ٥٨، ٦٢، ٩٢، ٢٩٠، ٣٥٢، ٤٢٩ .

(٢) الإمام الخميني. ولاية الفقيه.

الحل أن يقلب الرؤى الهائمة إلى وقائع صلبة، تلك الرؤى المعذبة؛ كانت عادة ما تنتهي بالإخفاق فيدفع الإيرانيون ثمناً غالياً عقب كل فشل، إذن ليكن "المخلص" إنساناً متعيناً وبشراً سوياً، بدأ السيد الخميني من خارج الوطن، هناك في المنفى المترامي في (النجف)، بدأ يبث كلماته المفعمة بالعاطفة الثورية، وفي هذه القضية بالذات لم يكن الخميني يشيع أملاً عديم اللون غير قابل للتحقق، بل نجح في إقامة الجسر الذي يعبر فوقه إلى قلوب الشعوب الإيرانية ووجدانها الديني عبر صوته المليء بنبرة الاحتجاج والتحريض والثورة.. فكانت خطبه ورسائله تذاع على أشرطة التسجيل في عموم مدن إيران وأقاليمها .

فيتحول (المجرد) عبر (أشرطة الكاسيت) لدى المتلقي إلى (مشخص)، ويصير (الغائب) (حاضراً). و(الأمل) المجرد يستحيل إلى (واقع) ملموس، وعلى هذا النحو من التواصل أفاق الشعب الإيراني من أزمنة الانتظار، التي انشغل بها مترقباً الخلاص لسنوات طويلة، بعد أن عبر صوت الخميني الحدود حاملاً رسائل الأمل، من النجف وباريس، فقد أذن الوقت، وحان موعد عودة (الفقيه – الإمام الغائب).

وهكذا غادر التاريخ الإيراني منطقة الغيبة الكبرى، ليبدأ مرحلة التحقق القوي والحضور الميداني، بعد أن رفعت الثورة قبضتها في وجه ملك الملوك، حاملة في ذاكرتها الحلم التاريخي بالحرية الذي انبثق لأول مرة في الدستور ١٩٠٦، سبعون عاماً من الانتظار المهين، قبل أن يضع الشعب الإيراني في شتاء ١٩٧٩ خاتمة النهاية للإمبراطورية البهلوية .

- ٩ -

الثورة الشعبية ملك الجميع، بديهية الأيام التي تداولتها القوى الوطنية غداة التغيير الثوري وانقضاء عهد البهلوية، حيث تآزُر النخب السياسية لوضع مشروع دولة الحرية والمستقبل، إلا أنّ تدم وحدة القوى الوطنية لم تدم طويلاً، فقد عجّل استئثار الثيوقراطية بالسلطة، وسياسة العزل التي انتهجها القادة الدينيون إلى تفجر الصراع السياسي بين النخب والأحزاب السياسية؛ الأمر الذي مكّن آية الله الخميني من إقصاء الجماعات اليسارية والماركسية والليبرالية والقوى الوطنية الأخرى، وعقب الانقلاب على بني صدر وتجريده من مناصبه ومسؤولياته، بدأت المطاردات الدموية لمجاهدي خلق وفدائي خلق، وتمّ إشهار السلاح في وجه المعارضين، وسيق عدد كبير منهم إلى الموت.. وقد حققت الخمينية انتصاراً سياسياً لصالح مشروعها السياسي، عندما أخرجت القوى والأحزاب المعارضة كلياً من الخارطة السياسية للجمهورية.. يقول الباحث الإيراني سبهر ذبيح في كتابه (يوميات الثورة الإيرانية) إنّ الثورة الحقيقية التي قامت عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩ حاولت القضاء على كل أشكال الدكتاتورية قضاءً مبرماً، إلا أنها، رغم كل شيء، مهدت الطريق لقيام سلطة دينية أشدّ استبداداً، وكانت هذه الثورة الأخيرة فاتحة عهد من الفوضى والعنف والاضطراب لم يسبق له مثيل بحيث يمكن اعتبارها ثلاث ثورات متعاقبة ومستمرة لا ثورة واحدة ."

إذ أطاحت الأولى بالشاه (محمد رضا بهلوي) واستغلت الثانية روح الكراهية المتطرفة لأمريكا لإقامة جمهورية إسلامية وأحالت الأخيرة الجمهورية إلى نظام ثيوقراطي أصولي ذي حزب واحد.

ثمّة إجماع في خريف ١٩٧٨ على ضرورة إنهاء حكم الأسرة البهلوية، ولكن معارضي الشاه تفتتوا بمجرد أن "شرّع رجال الدين في إقامة حكومة ثيوقراطية بدلاً من تأسيس ديمقراطية تعددية أو جمهورية ماركسية حسبما توقعت فئتان أخريان، على الأقل، كانتا تدعيان الحق في السلطة. ويمكن القول: إن الثورتين الأخيرتين قامتا لا لتجريد هاتين الفئتين من السلطة وحسب، بل أيضاً لسلبهما حق تحدي سلطة رجال الدين"، وواصل الحكام الثيوقراطيون برنامج إقصاء الخصوم والمخالفين، وجاء دور القوى العلمانية لتتم عملية إبادتها تدريجياً .

وكانت ذروة هذه الإزاحة المطردة لقوى المعارضة عزل (أبو الحسن بني صدر) أول رئيس للجمهورية الإسلامية في يونيو (حزيران) ١٩٨١.

ثمة قوى أخرى، انخرطت في جسم الدولة، رغم تحفظها على بعض بنود الدستور وبعض السياسات الداخلية والخارجية، أو تحولت إلى معارضة غير جذرية، مما أمكنها أخيراً الحفاظ على وجود قلق ومحدود.. وما إن انتهت الحرب العراقية – الإيرانية، التي تطلّبت خفض وتيرة الخلافات الداخلية، حتى بدأت التشققات في الظهور في صفوف الطبقة السياسية الحاكمة. انعكست أولى هذه التشققات في إطاحة آية الله

منتظري من موقعه بوصفه خليفة للإمام الخميني في منصب الولي الفقيه، أو القائد الأعلى للجمهورية.. وخلال السنوات القليلة التالية، اتسع نطاق هذه التشققات في جميع الاتجاهات.

بعض من القضايا التي دار حولها الجدل، تتعلق بمسألة ولاية الفقيه المطلقة، التي تعتبر إحدى الأسس الدستورية للجمهورية، وركيزة الحكم الكبرى. وقد جاءت المعارضة لولاية الفقيه من ناحيتين: واحدة محافظة، وأخرى ليبرالية.

بعض المحافظين المتدينين رأوا أن لا ولاية مطلقة في غيبة الإمام المهدي، وأن شرعية النظام الإسلامي لا تقوم إلا بظهوره، وأن التسليم لنظام الجمهورية الإسلامية بالشرعية الإسلامية انتقاص من الشرع نفسه.. أمّا المعارضة الليبرالية، فقالت إن مسودة الدستور التي وقع عليها الإمام الخميني لم تحتوِ المادة الخاصة بولاية الفقيه، وإن هذه المادة أضيفت بعد ذلك بضغط من مجموعة بهشتي النافذة في المجلس الذي انتخب لصياغة دستور الجمهورية، ويسعى هؤلاء إلى تخليص الجمهورية من سلطة ولاية الفقيه، وإقامة نظام ديمقراطي يحترم الإسلام ومؤسسة العلماء، وهو تصور أقرب إلى حركة المشروطية في مطلع القرن العشرين.

ولكن الجدل لم يقتصر على ولاية الفقيه، بل اتسع ليشمل مسألة الحريات الشخصية والحريات العامة، مثل حرية الصحافة وحرية المعارضة السياسية، وسلطة الدولة ودورها في مجالات الاقتصاد والتنمية ومجالات الاجتماع الرئيسة، مثل التعليم والفنون والإعلام والسياسة

الخارجية، سيّما العلاقات مع الغرب والولايات المتحدة، وتقدير الأولويات الإسلامية والقومية – الإيرانية في علاقات إيران الخارجية ودورها الإقليمي.. ولكن أحد وجوه الانقسام السياسي تعلّق أيضًا بالصراع المباشر على القوة والنفوذ في صفوف الطبقة التي قادت الجمهورية خلال سنوات الحرب (العراقية – الإيرانية)، وبعد غياب الشخصيات الكبرى مثل مطهري وبهشتي، ومنتظري .

– ١٠ –

ابتدع العقل السياسي الإيراني مبدأ أممية الثورة الإسلامية، وهي الصفحة اللاحقة لولاية الفقيه، التي عرفت تحت مصطلح مركزي بـ (مبدأ تصدير الثورة)، نشراً وترويجاً لأيديولوجية الحاكمية الإيرانية، وهي المهمة الدّعوية التي دفعت النظام السياسي أن يحشد لها كل ما في وسعه من الإمكانات المادية واللوجستية، ويضعها على رأس أولوياته الإستراتيجية، على صعيد العلاقات الدولية والسياسة الخارجية .

تنطلق الأممية الجديدة من إيران بوصفها القاعدة المحررة؛ وأرض الوعد الإلهي، وعاصمة الله ومنها تبتدئ مسيرة التحرير الكبرى؛ لإنقاذ البشرية كلها. "إننا حملة رسالة إسلامية مفتوحة على جميع المسلمين وإلى المستضعفين في الأرض جميعاً، ونحن نؤمن بالإنسان قبل كل شيء. والأنبياء إنما بعثوا لهداية الإنسان في كل زمان ومكان، لقد أرسلوا للبشر وبعثوا رحمة للعاملين "[1]..

(١) انظر: إيران على مفترق طريق المصير. [مرجع سابق].

هكذا يعيد العقل السياسي صناعة "الخلاص الإنساني" بطريقته المثالية.. تحت غطاء النصوص القرآنية وتأويل مقاصدها، بجعل الثورة رسالة نبوية جديدة عابرة لقارات العالم "نأمل أن نساعد البشر سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين أو يهوداً أو بوذيين، ونحميهم من شر الطواغيت "[1]. ولتنفيذ المهمة الدعوية الكونية كان على الحاكمية الدينية إعداد مشروع سياسي يلبي طموحها خارج نطاق حدودها الإقليمية، وفي ضوء ذلك صممت ولاية الفقيه "بيانها الأول إلى العالم "[2] وهو العزم على تحويل الصياغات النظرية إلى مجال الفعل وميدان الحركة". إذ إن مهمة الجمهورية الإسلامية في إيران من وجهة نظر قادتها ومؤسسيها لا تنتهي عند تغيير نظام الحكم البهلوي وإقامة آخر بديل، بل هي بداية التغيير الشامل المرتقب، فاستبدال الهوية السياسية للنظام، لم يكن أكثر من مقدمة صغرى في منطق الولاية، تمهيداً للخطوة التالية، حيث تأسيس المقدمة الكبرى، المتمثلة في مركزية الدولة الجديدة بوصفها من وجهة نظر قائدها، دولة الإسلام الشرعية الوحيدة في هذا العصر، ومن هنا يتعيّن العمل وفق مشروع الأممية الإسلامية، والشروع في تنفيذ صفحاته الدعوية، وفق المراحل الأربع الآتية: [3]

---

(١) راجع السامرائي. الأحزاب والحركات السياسية في إيران (مصدر سابق) ص٣٤١ – ٣٤٢ .

(٢) المصدر السابق ص٣٤٢.

(٣) ولاية الفقيه ص ١٣٢.

المرحلة الأولى: إقامة حكومة إسلامية في إيران يكون الفقيه مسؤولها الأول.. وهي الحكومة الإسلامية الحقيقية ومن لا يتبعها يكون قد خالف الله، كما أن الفقهاء هم حجة على الناس وقد عهدت إليهم جميع شؤون المسلمين، ومن لا ينصاع لهم يكون قد عصى أمر الله[1].

المرحلة الثانية: عقب الانتهاء من إقامة وتوطيد أركان الحكومة الإسلامية تحت قيادة القائم بالأمر الإمام الخميني، يتوجب على جيش الجمهورية الإسلامية القيام بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو الأمر الذي تقضي ضرورته الاستعداد المعنوي والمادي للبدء في تنفيذ المرحلة الثانية، حيث الإطاحة بالحكومات الطاغوتية الراهنة في الدول الإسلامية، واحدة تلو أخرى[2]،وعند التمكن من القضاء عليها، وإسقاط طواغيتها، يتم عندئذٍ تشكيل حكومة إسلامية واحدة في العالم (بما أن الله تعالى جعل طاعة أولي الأمر واجبة على جميع الأمة الإسلامية، لذا يجب أن لا تكون في العالم أكثر من حكومة إسلامية واحدة وأكثر من تنظيم واحد) [3].

المرحلة الثالثة: بعد نهوض الدولة الإسلامية الواحدة، واشتداد عودها، تجيء مرحلة افتتاح وغزو البلدان الأخرى، إذ لا بد من إزالة الحكومات الراهنة، ونشر الشريعة الإسلامية في جميع أنحاء العالم: (.. إن

---

(١) يرجع حديث الإمام الخميني مع صحيفة فرانس سوار ١٧/ ١٠/ ١٩٧٨.

(٢) الإمام الخميني. كشف الأسرار ص١٠٩.

(٣) حديث الانطلاق ص٣٩. وانظر كشف الأسرار. مصدر سابق ص٢٢١.

الحكومات القائمة حاليًّا في العالم قامت على أسنة الحراب.. لابد من أن ينظر بأمرها بعد إعلان الحكومة الإسلامية العالمية)[1]".. يجب أن ينتشر الإسلام في كل أرجاء العالم"[2].

المرحلة الرابعة: (.. العمل على استمرار دعائم حكومة العدل الإسلامي في جميع أنحاء العالم ويتم ذلك بحد السيف، وجعل القوانين الإلهية غير القابلة للتغير موضع التنفيذ)[3].

تترجم المراحل الأربع منطق ولاية الفقيه في نفي عنصر الزمان في مقابل تأكيد عنصر المكان فقط وهو (إيران)، بوصفها دولة الوعد الإلهي الأولى والوحيدة في هذا العصر، اتخذت من الإسلام فلسفة ونظامًا، وتمسّكت بشرع الله في الأرض، وعملت تحت قيادة الإمام الفقيه على تطبيقه تطبيقًا صحيحًا.. وفق ذلك تتوفر للجمهورية الإسلامية الشرعية الدينية والسياسية أن تكون المرجعية المركزية المؤهلة لقيادة الأمة الإسلامية بجميع مذاهبها وألوانها، في كل أرض وتحت كل سماء.. ولا تتوقف وصايتها عند حدود العالم الإسلامي، بل تتعداه إلى الشعوب والأمم الأخرى كونها صاحبة الأمر على العالمين .

---

(١) ولاية الفقيه. مصدر سابق ص١٣٥.

(٢) كشف الأسرار مصدر سابق ص٢٢١.

(٣) يُراجع خطاب الإمام الخميني بمناسبة استقبال حراس الثورة في طهران ١٩/ ٥/ ١٩٨٠.

وإذا كان الأمر يبدو، كما هو في حقيقته، إحدى أضاليل العقل السياسي أو فكرة يصعب تصديقها، إلا أنها توثق منطق "الولاية" الذي يقضي فرض حق الوصاية "ووضع اليد ليس فقط على بلدان الجوار، وإنما على جميع دول العالم.. أمّا الوسيلة التي يتم من خلالها وبها إنجاز أهداف الولاية أو حكومة القانون الإلهي في مرحلتها الثالثة، فيتم عن طريق الهجوم العسكري، "وغزو البلدان" إذ لا بد من إزالة الحكومات الراهنة، "وحين تريد الدولة الإسلامية مهاجمة البلدان الأخرى لإخضاعها سيتم التجنيد الإجباري"!![1]

هذه (العبارة) التي دوّنها الإمام الخميني في كتابه منذ أكثر من أربعة عقود، من الزمن، لم ترد عبثًا أو جاءت في سياق عابر.. فما قبلها من أهداف وما تلاها من دواع، يؤكد قصديتها، وأنّ الرجل يعنيها دلالة ومعنى، وهو يدرك تماماً ما يقول وما يريد، وقد كشفت وأفصحت البينات والوقائع أن الإمام الخميني، كما يذكر الدكتور موسى الموسوي بأن المرشد الأعلى كان يدخر ذلك للعراق ويبيّت له، وعندما أذن الوقت، بادر إلى العمل، وشرع في التنفيذ، وقد تمّ ذلك عملياً في الرابع من أيلول – سبتمبر ١٩٨٠ أي قبيل إعلان الحرب بين البلدين بثمانية عشر يوماً. عندما أقدمت قوات الجيش الإيراني على ضرب المخافر والمراكز الحدودية، فيما احتل المشاة القرى المتاخمة، وأوقدوا النار فيها، وقد سبق أن قام حرس الحدود الإيرانيون بسلسلة من التجاوزات

(١) كشف الأسرار ـ مصدر سابق ٢٩٢.

الاستفزازية. وكان السيد الخميني قبل تسعة أشهر من وقوع هذه الأحداث بين البلدين، قد أفصح عن نواياه في التعرّض تحرّشاً واستفزازاً، ففي يوم ٢/ ١٢/ ١٩٧٩، وجّه حديثه في مدرسة الفيضية بـ(قم) قائلاً: "..إن الإسلام يسعى كي تكون جميع البلدان إسلامية فإن شهر سيفه، فذلك من أجل القضاء على الذين لا يريدون أن يكون مجتمعنا صالحًا".. من خلال منطق تبرير البعد الواحد، وتوكيد عدميته: يقول الإمام الخميني "سنصدّر ثورتنا إلى كل أنحاء العالم؛ لأنها ثورة إسلامية وسنواصل النضال حتى تنتشر في العالم كله"[1].

وإذا كانت "حكومة القانون الإلهي" في عهد السيد الخميني قد تسببت في حرب الثماني سنوات (١٩٨٠- ١٩٨٨) تحت شعار أممية الثورة الإسلامية وتصدير نموذجها اللاهوتي، فإن ولايتها الأممية الثانية تحت قيادة السيد علي خامنئي تواصل النهج نفسه، فبعد مضي أكثر من ثلاثة عقود ما برحت ترفع شعارها الدعوي وعيداً وتهديداً، سواء باستعراض قواتها الصاروخية وبوارجها البحرية أو التلويح بقبضتها النووية، لم تكف طهران عن التدخل في شؤون الدول العربية، وكان من أشدها نفوراً وسخطاً، ما أقدمت عليه حيال دول الخليج العربي من الحملات الإعلامية والسياسية، ومن يشاهد الفضائيات الإيرانية، ويسمع تصريحات المسؤولين يظنّ أن هناك حرباً ضارية، فالنداءات التحريضية تطالب حزب ولاية الفقيه في الخليج العربي أن ينهض ويثور ولا يتوقف قبل أن يهدم الأنظمة القائمة.

---

(١) المصدر السابق ص٤٥.

هذه الحكومة رغم رصيدها الميثولوجي وخطرات منظريها اللاعقلانية، تبقى إحدى أكبر التحديات في عصرنا الراهن، بعد أن نجحت وبامتياز من اختراق الأمن القومي العربي، بإنشاء قواعد لها في لبنان والعراق والخليج، تدين بالولاء والانتماء لعقيدتها وتجربتها، فآمنوا بشعاراتها، ولم يجدوا غضاضة في إلقاء أنفسهم في جحيم الموت بلا سيطرة أو استقلال، إذ ينصب تفكيرهم كله على فكرة الشهادة أو دولة العدل العالمية[1].. وتمكّن جهازها الدعائي بأساليبه الذكية من التأثير على عقول الكثيرين من الكُتّاب والإعلاميين وبعض المثقفين، مشكلاً صوتاً يدعو لها وتياراً نصيراً يؤازرها "إستراتيجياً" فرضاً وتعميماً لنموذجها التوسّعي، حيث يبدأ بقضم وتآكل البلد الواحد وتمزيق نسيجه الاجتماعي بالتجزئة والمحاصصة، وينتهي إلى صناعة الأقاليم والفيدراليات المذهبية والعرقية.

والسيد خامنئي في خطبه كما معلمه في "نصوص الولاية"، يضرب جذور فكره (الأيديولوجي) في أعماق العقيدة الشعبية، فهو حين يتحدث عن الأئمة، فإنه لا يتحدث حديثًا عن التاريخ، وإنما يستحضر مشاهده المثيرة، ويحاول توظيفها مع معطيات الزمن السياسي والاجتماعي الراهن :

---

(١) يُراجع نص رسالة الإمام الخميني في الذكرى السنوية الأولى للثورة الإيرانية في ١١/ ٢/ ١٩٨٠. مركز البحوث والمعلومات . بغداد

- الإسلام - ولاية الفقيه .
- المهدي- الحركة باتجاه إنقاذ معذبي العالم .
- الدم والسيف - طريق التقدم وإقامة دولة الفقيه العالمية .
- الدعوة- محاربة وإسقاط أنظمة الحكم في العالم .

وعبر هذا التوصيف الانتقائي، وما يقترن به من تطلّع أممي، وما يترتب عليه من إيحاءات نفسية، يستعيد السيد خامنئي الأزمنة المنقضية ساعياً إلى إضفاء طابع "الأسلمة" على حلم الإمبراطورية، وتحديث صورها السيكولوجية، لتكون حافزاً للإيمان بالمشروع السياسي الإيراني، تحت عناوين: الوحدة الإسلامية والتضامن الأخوي، والشرق الأوسط الإسلامي، والسوق الإسلامية المشتركة.. لكن هذه الدعاوى الوحدوية في البدء والمنتهى، تؤكد على المركزية الإيرانية، وعلى الوصاية الأيديولوجية، وعلى مبدأ القوة المتجبرة، على النقيض من موجبات العصر التي تدعو إلى إقامة علاقات متكافئة، جوهرها احترام الخيارات الوطنية، والتعايش السلمي وحسن الجوار، وتبادل المنافع، بما يحقق الأمن الإقليمي والسلم في العالم، ويدفع عجلة التمية إلى تطوير المجتمعات وازدهار الحياة لعموم الشعوب.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
الكلمة الأولى.....	٥
المبحث الأول: تشكيل الحكومة الإسلامية.....	١٥
المبحث الثاني: الإصلاح الديني.....	٢٩
المبحث الثالث: رسالة ولاية الفقيه.....	٤١
المبحث الرابع: تصدير الثورة.....	٥٥
المبحث الخامس: من إسقاط الدول إلى التطهير الداخلي.....	٦٥
المبحث السادس: الولاية والإمامة.....	٧٥
المبحث السابع: (النصوص الدستورية والتطبيقات العملية)....	٨٥
المبحث الثامن: ولايات الخميني الخمس.....	٩٧
المبحث التاسع: نقد نظرية الفقيه.....	١٠٩
المبحث العاشر: معارضو حاكمية الخميني في إيران.....	١١٧
الخلاصات والنتائج.....	١٢٥

تعريف بمركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مركز مدني مستقل، يعمل في إنتاج ونشر المعرفة الاستراتيجية لتكون مادة أولية أمام صناع القرار.

ويهدف مركز أمية إلى:

- امتلاك رؤية شـــاملة ودقيقة دائمة التحديث للمشـــهد الدولي، وتداعياته على المنطقة العربية والإسلامية.
- المشاركة الفاعلة في إنتاج المعرفة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية العالمية المعمقة وفق قواعد ومعايير البحث العلمي العالمية.
- نشـــر وتعزيز المعرفة الاجتماعية والســـياســـية على دوائر الباحثين والنخب وصناع القرار.
- خدمة ودعم مشاريع الإصلاح والتنمية للدولة الساعية للنهوض.

لذا فإن المركز يسير في ثلاث خطوط متوازية لضمان تحقيق أهدافه:

أولاً : الجهود البحثية الداخلية للعاملين بالمركز.

ثانياً : التواصل والتعاون مع مراكز البحوث والدراسات والأكاديميات العالمية ذات الصلة بعمل المركز، وعقد شراكات تعاون متنوعة.

ثالثاً : التنسيق مع الباحثين من خارج المركز في إنتاج الملفات البحثية المتخصصة.

ويسير المركز في عدة مجالات للعمل منها:

١- إنتاج ونشر المعرفة الاستراتيجية والتدريب عليها في مختلف فروع العلوم الإنسانية (اجتماعي، سياسي، اقتصادي، قانوني، إعلامي).

٢- الرصد والتحليل الإعلامي والسياسي.

٣- إنتاج البحوث والدراسات.

٤- إنتاج التقارير والنشرات الدورية.

٥- إنتاج الكتب والملفات المتخصصة.

٦- التنظيم والمشاركة في المؤتمرات والندوات وورش العمل المتخصصة.

٧- تنظيم المسابقات البحثية لاكتشاف الباحثين والمفكرين الشبان الجدد.

٨- إنتاج والمشاركة في البرامج والحوارات التلفزيونية.

صدر عن مركز أمية

- سورية تاريخ وثورة، إعداد مجموعة من الباحثين.
- سورية: أزمة نظام وثورة شعب، الدكتور عمر اسكندر.
- الأمل وأثره في حياة الأمة، الدكتور محمد عبد الله أبو صعيليك.
- فقه النصيحة، الدكتور محمد عبد الله أبو صعيليك.
- الخمينية شذوذ في العقائد وشذوذ في المواقف، الشيخ سعيد حوى.
- المشـــروع الإيراني في المنطقة العربية والإســـلامية، إعداد مجموعة من الباحثين.
- نماذج من تزييف تاريخنا المعاصـــر (ســـورية وتركيا أنموذجاً)، إسماعيل غريب الكيلاني.
- رسائل في فقه الرباط والجهاد، الدكتور محمد سعيد بكر.
- فكر وثورة، الدكتور أحمد سعيد حوى.
- فارس الخوري: الوطنية - العروبة – الإسلام، المحامي محمد العنجريني.
- التميز في الخطابة والإلقاء، الأستاذ سالم موسى.
- مختصـر كتاب المشـروع الإيراني في المنطقة العربية والإسـلامية، مروان زكي.
- العائلة الأسـدية وجرائمها في سـورية ولبنان وفلسـطين، للأسـتاذ محمد السيد.
- الثورة السورية محرقة "حزب الله"، مجموعة باحثين.
- الوجيز في عقيدة الشيعة الرافضة، دندل جبر.

- تداعيات ما يجري في العراق وسـورية على دول الجوار والإقليم، مجموعة من الباحثين والسياسيين
- النظام السـوري والجريمة المسـتمرة من عام ٢٠١١ إلى ٢٠١٥، مجموعة من الباحثين.
- مواطنون لا أقليات، مجموعة من الباحثين
- سورية في عهد عائلة الأسد، القاضي حسام عدنان الشحنة
- الجيش الإيراني الإلكتروني، الدكتور نبيل العتوم.
- صورة العرب في الكتب المدرسية الإيرانية، الدكتور نبيل العتوم.
- روسيا والثورة السورية من دعم القاتل إلى شريك في القتل، عمار يا سر حمو، كاتب صحفي.
- ازدواجية معايير الغرب والأمم المتحدة تجاه القضـايا العربية والإسـلامية، مجموعة من الباحثين والحقوقيين.
- اسـتراتيجيات عمل ولاية الفقيه الإيرانية في الوطن العربي والعالم الإسلامي (المرئيات والنتائج)، مجموعة من الباحثين.
- أسس ترتيب الأولويات في الواقع المعاصر، خضير باعلي وسعيد.
- إيران ونظرية أم القرى الشيعية، ترجمة الدكتور نبيل العتوم.
- معجم الثورة الإيرانية (المصطلحات السياسية) ١٩٧٩- ١٩٩٠، الدكتور عبد الستار الراوي.

تصميم: نادر هيدلي 00962 796981776

دار عمار للنشر والتوزيع
عمان - ساحة الجامع الحسيني - سوق البتراء - عمارة الحجيري
تلفاكس ٤٦٥٢٤٢٧ - ص.ب ٩٢١٦٩١ عمان ١١١٩٢ الأردن
E-mail: dar_ammar@hotmail.com